

من هو القطب العالمي الثاني؟ وما هي شروط ومواصفات القوة العظمى؟ وما هي مقومات القوة؟

هذه بعض التساؤلات التي يطرحها ملف هذا العدد من الثقافة العالمية من خلال ثلاثة مقالات، تبحث ما إذا كانت الرقعة الجغرافية والاقتصاد النشط وحيازة الأسلحة النووية والعضوية الدائمة في مجلس الأمن تعتبر مقومات كافية لتجعل بلدا مثل الصين أو روسيا قوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، أو قطبا عالميا ثانيا مقابل القطب الأمريكي، الذي استمر أحاديا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وعلى الرغم من أن الآراء المطروحة في الملف تميل إلى اعتبار مستقبل الصين وروسيا، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي، غامضا في هذه الإشكالية المطروحة، فإنها تبقى آراء غير محسومة وغير نهائية، لأن أحدا لا يمكنه التكهن بالمستقبل وبالتغيرات العالمية على الساحتين السياسية والاقتصادية. ومن هنا أهمية العرض الذي تقدمه المقالات الثلاثة، وما تنطوي عليه من تحليل، بما يتيح للقارئ تكوين فكرة عن المنافسة العالمية بين القوى الكبرى، سواء بقي العالم يدور في أفق القطب الواحد أو لا.

وإلى جانب الملف، يقدم العدد أبحاثا ومقالات لا تقل أهمية، ومنها على سبيل المثال «تطور الأغذية المعدلة وراثيا»، الذي يناقش إيجابيات وسلبيات هذه الأغذية التي تضاف إليها مواد مطورة وراثيا غالبا ما تكون لغايات تجارية، للحصول على مبيعات أفضل، مما يلاقي معارضة شديدة من قبل الرافضين لإقحام التكنولوجيا الحيوية في التركيب الغذائي، والمعادين لإضافة عناصر وراثية دخيلة إلى المحاصيل الزراعية.

ومن المواضيع المثيرة كذلك يتضمن العدد مقالا بعنوان «إرادة حديدية»، يستعيد قصة البعثات الاستكشافية لـ «الرجل الأبيض» في أمريكا الشمالية،



موطن الهنود الحمر منذ نحو أربعة قرون، فيستعرض المقال سيرة وذكريات أحد أبرز هؤلاء المستكشفين الذي قدم من أوروبا، وما تمخض عن احتكاكه بالسكان الأصليين، وما أحاط العلاقة بين الطرفين من صراع، وإيمان كل منهما بأنه الأفضل.

كما يتضمن العدد موضوعات أخرى حول صناعة الرمز والأهداف الجديدة للجغرافيا الفضائية، وارتفاع حرارة جو الأرض، واقتصاد اليابان ومخاطر بعض السياسات التجارية، وكلها موضوعات تثير بلا شك قريحة القارئ وتساعده على تحديث معلوماته بشأن القضايا المعاصرة في الميادين المختلفة، ومواكبة الآراء المتداولة في أنحاء شتى من العالم... وهذا هو جوهر رسالة مجلة «الثقافة العالمية».

رئيس التحرير
أ. بدر سيد عبدالوهاب الرفاعي





تطور الأغذية المعدلة وراثياً

بقلم: ت. أ. هبنهايمر

ترجمة: مالك عساف

العنوان الأصلي للمقال: The Growth of Genetically Modified Foods ونشر في مجلة Invention &Technology عدد صيف 2003.

حتى قبل وصولها إلى أطباق المستهلكين، فإنها بشرت بنجاح كبير واستقطبت معارضة كبيرة.

في صباح أحد الأيام من شهر مايو عام 1994 وصلت رسالتان عبر الفاكس إلى مكاتب كالجين، وهي شركة حديثة العهد تقع في ديفيس بكاليفورنيا، وسط ريف سنترال فالي الذي يتميز بالزراعة الخصبة.

منحت هاتان الرسالتان الموجهتان من الإدارة الاتحادية للغذاء والدواء شركة كالجين موافقة تنظيمية على منتجها الأول، وهو طماطم معدلة وراثيا * . وكان موظفو الشركة، الذين توقعوا صدور هذا القرار، قد قاموا بتخزين كمية من هذه النوعية الجديدة المسماة Flavr Savr، والتي كانت تجمع بين مذاق الثمرة الناضجة نضوجاً طبيعياً وبين المتانة من أجل سهولة النقل. بعد ذلك بثلاثة أيام طرحت هذه الطماطم للبيع في أحد المتاجر المحلية. كل ثمرة طماطم من نوع (Flavr Savr) كان عليها ملصق، كما كانت هناك نشرات إعلانية بلون أحمر زاه تبشر بـ «مذاق فصل الصيف... على مدار السنة!».

اصطدمت هذه الجهود التسويقية للشركة مباشرة بجيرمي ريفكن، وهو من المنتقدين المخضرمين للتكنولوجيا الحيوية. وبعد أن أقسم بشأن ما سماه «حرب الطماطم» صرح أن الأمريكيين «يسيرون باتجاه الأغذية الطبيعية والصحية والمغذية» ولا تهمهم «الطماطم المهجنة بوساطة المورثات». وفي إحدى المقابلات هدد بـ «تحريض عمال الأسواق على الإضراب، وتوزيع البيانات على المستهلكين وإغراق الأسواق بالطماطم وتنظيم حملات المقاطعة». إن حملة الغذاء النقي التي قادها كان لها أتباع في جميع



في مختبر فرنسي تبدو براعم البطيخ المحولة وراثيا والتي تنتمي إلى الجيل الثاني وهي تنبت من بذور تعود إلى الجيل الأول، وتظهر إلى جانبها النبتة الأصلية.

* العبارات (معدل وراثيا أو محول وراثيا أو مهجن بالمورثات) الموجودة في هذا المقال كلها تشير إلى المفهوم نفسه الذي يتمحور حوله هذا النص - المترجم.

أرجاء البلاد، وكانوا على استعداد للمشي خلف قيادته.

وفي اليوم الذي عرضت فيه طماطم (Flavr Savr) للبيع وصل ناشطو حملة الغذاء النقي حاملين معهم تابوتا من الكرتون وقد وضعوا داخله طماطم خاصة بهم. لم يؤدِّ هذا الاحتجاج إلا إلى جذب المزيد من الزبائن: ففي اليوم الذي تلا المظاهرة ارتفعت نسبة المبيعات في المتجر إلى الضعف. هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها عرض صنف غذائي مهجن بالمورثات على الناس. وقد أحبه الناس. لقد كانت خطوة مفعمة بالأمل بالنسبة للعلماء الذين يعملون في هذا المجال الجديد لتكنولوجيا الهندسة الوراثية التي وعدت بتغيير الميزات الأساسية للمواد الغذائية.

عبر التاريخ المكتوب كان المزارعون واختصاصيو الزراعة يطورون محاصيلهم باتباع الطرق التقليدية في استيلاد النباتات. فقد أنتجت تقنيات الإلقاح التهجيني cross-pollination والتطعيم grafting إلى جانب التقنيات الأخرى نوعيات جديدة لا حصر لها من المنتجات الزراعية التي تتميز بمردود أعلى وبقدرة أكبر على تحمل المناخ ومقاومة الأمراض إضافة إلى الكثير من الميزات الأخرى المرغوبة. وخلال الستينيات من القرن الماضي أطلق نورمان بورلوغ الثورة الخضراء Green Revolution، التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض نسبة الجوع في بلدان العالم الثالث، وذلك عن طريق استنباط نوعيات عالية المردود من القمح والأرز.

لقد ضاعفت الهندسة الوراثية من الفوائد الممكنة لعلم النبات إلى حد كبير، جاعلة بورلوغ (الحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 1970) واحدا من أشد أنصارها حماسة. إلا أن الحاجة للحذر تضاعفت أيضا، فالهندسة الوراثية تختلف عن الطرق السابقة اختلاف الأقمشة التركيبية عن الكتانية، إنها تقتضي إدخال مورثات جديدة إلى المحاصيل الزراعية، ملامسة بذلك جوهر العمليات الأساسية لتكون الحياة، إذ ما من برنامج متعارف عليه في التهجين بإمكانه إدخال مورثات السمك إلى الذرة، إلا أن مثل هذه التعديلات تبدو بديهية داخل مختبرات هذه الأيام.

إن العملية التي تنتقل بها الصفات من الأب إلى الابن هي منذ وقت طويل موضع تأمل وبحث. لقد لاقت فرضية أرسطو، بأن الدم يحمل المعلومات الوراثية، قبولا واسعا لدى الغرب على مدى ألفي عام. عند نهاية القرن السابع عشر، وبعد تطوير المجهر، أثبت بطلان نظرية أرسطو، حيث تم التعرف على خلايا السائل المنوي والبويضات لدى الإنسان والحيوان. وفي الستينيات من القرن التاسع عشر أجرى الراهب النمساوي غريغور مندل أول بحث تصنيفي حول علم الوراثة في النبات من خلال دراساته المشهورة



المدير التنفيذي لشركة كالجين، روجر سالكويست، يعرض ثمرتين من الطماطم المعدلة وراثيا والمتروكة لتتضج نضوجا طبيعيا على النبتة الأم، وذلك في اغسطس من العام 1991.

عن نبتة البازلاء. قدم هذا البحث مفهوم المورثة أو الجينة (gene) كوحدة وراثية، ومن الأمثلة على ذلك حديثنا عن «مورثة خاصة بالعيون الزرقاء». وعلى الرغم من أن العلماء كانوا يتحدثون عن المورثات كما لو كانت موجودة فعلا، إلا أنهم كانوا لا يزالون جاهلين بمكوناتها وبكيفية أدائها لعملها.

في عام 1868 اكتشف عالم الكيمياء الألماني فريدريك مايشر المادة المسماة حاليا DNA أي الحمض النووي. لكنه لم يعتقد، ولا الذين جاؤوا بعده اعتقدوا، بأن لهذه المادة أية علاقة بالوراثة. في غضون ذلك، تعرف اختصاصيو المجهر على المركبات الخلوية التي تسمى بالصبغيات Chromosomes، وقد سميت بهذا الاسم لقوة امتصاصها للأصباغ التي تجعل المركبات الخلوية مرئية. وعند نهاية ذلك القرن تم ربط الصبغيات بالوراثة عند النباتات والحيوانات. إلا أن علماء الوراثة كانوا يعتقدون بأن الصبغيات تشفّر معلوماتها الوراثية داخل جزيئات البروتين وليس الحمض النووي. كانوا مدركين أن الحمض النووي موجود داخل الصبغيات لكن بدا لهم أن بنيته أبسط من أن تستطيع حمل تلك الكمية الهائلة من المعلومات الضرورية لإنتاج هذا التنوع الكبير للطبيعة. كان العلماء يظنون أن دور الحمض النووي هو فقط تقديم الدعم البنيوي للبروتينات الحاملة للمعلومات.

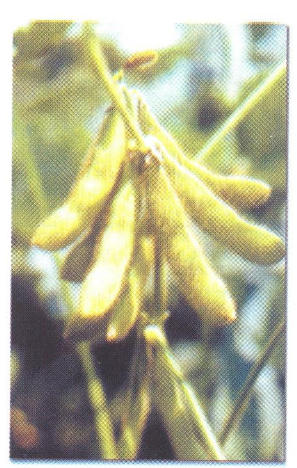
في عام 1944 توصل أوزوالد أفيري عن طريق التجربة إلى أن الحمض النووي هو الناقل الحقيقي للمعلومات الجزيئية. وأكد ألفرد هيرشي هذا الأمر في عام 1952. والآن تم تبادل الأدوار بين البروتين والحمض النووي، فالبروتينات هي التي تؤدي الوظيفة البنيوية، وبعد أقل من سنة، حدد كل من جيمس واتسون وفرانسيس كريك الشكل الجزيئي للحمض النووي وهو عبارة عن شكل حلزوني مزدوج.

وفي هذا الوقت، أعلن الباحثون أن المورثة هي عبارة عن قطعة من الحمض النووي تحمل شيفرة لإنتاج نمط معين من جزيء البروتين، مثل الهرمون أو الإنزيم. وإذا ارتبط العديد من مثل هذه المورثات بعضها ببعض، فإنها تكوّن صبغية. نشأت ثورة في مجال العلم جراء توصل الباحثين لحل الشيفرة الوراثية. وقام كريك بتلخيص ما تم التوصل إليه في عام 1966، فقدم قائمة مختصرة تبين كيف أن الحمض النووي يحمل معلومات معينة، على شكل أحرف أبجدية، فتندمج هذه المعلومات مع بعضها لتقرر أيا من البروتينات ستقوم الخلية بإنتاجها.

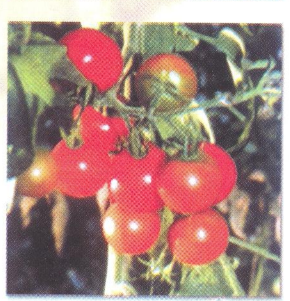
لكن على الرغم من جميع هذه التطورات لم يتمكن العلماء إلا من وصف ما كان يجري داخل الخلايا، فلم يكن بوسعهم التدخل على المستوى الجزيئي. إن فن التهجين بالمورثات، الذي يستند إلى البحوث الأساسية في مجال علم الأحياء الجزيئية، نشأ في عام 1972، ففي تلك السنة قدم كل من ستانلي كوهين وهيربرت بوير مجموعة من التقنيات التي مكنت من اقتطاع وتهجين أسلاك من الحمض النووي بعملية بالغة السهولة تشبه عملية المونتاج للأفلام في هوليوود، ونجح بوير وكوهين بإضافة مورثات جديدة معينة إلى البكتيريا، وهذا شيء لم يكن قد تم القيام به من قبل، وعلى الرغم من أن الطرائق التي اتبعاها نجحت في مجال الأحياء الدقيقة فقط، إلا أن المبادئ التي ترتكز عليها كانت تنطبق على النباتات والحيوانات أيضاً.

عندما أضاف بوير وكوهين مورثات جديدة للبكتيريا والخميرة فإنهما قدما تقنيات تمكنت من تحويل هذه الميكرويات بسرعة إلى معامل للهرمونات. الأنسولين، الذي يستعمله مرضى السكر، كان متوفرا منذ عقود، إنما فقط على شكل خلاصة مستخرجة من بنكرياس الماشية والخنازير المذبوحة. لكن المنهج الذي قدمته الهندسة الوراثية كان أدق بكثير، فالمورثات البشرية الخاصة بالأنسولين أدت، بعد تهجينها داخل البكتيريا، إلى إنتاج شكل من أشكال هذا الهرمون معد خصيصا لاستعمال البشر وقد حاز على موافقة إدارة الغذاء والدواء في عام 1982.

وفي عمل مماثل، تم إنتاج كميات مضاعفة من هرمون النمو لدى الإنسان، فإذا تم إعطاء هذا الهرمون للأقزام في مرحلة







من الأعلى إلى الأسفل: فول صويا من سلسلة Roundup Ready، وذرة عالية البروتين، وطماطم لذيذة المذاق، كلها تم إنتاجها بوساطة الهندسة الوراثية.

الطفولة، فإنه سيمكنهم من النمو حتى يصلوا إلى الحجم الطبيعي. كان المصدر الوحيد لهذا الهرمون الغدد النخامية المستخرجة من الجثث، أما الكمية المتوفرة منه فكانت لا تكفي سوى لعلاج ثلث الأطفال الذين هم بحاجة إليه. بعد ذلك منحت إدارة الغذاء والدواء في عام 1985 موافقتها على نوعية مهجنة بالمورثات تم إنتاجها من قبل شركة جيننتيك بوساطة البكتيريا. وفي وقت قصير وصلت الكمية إلى أكثر مما هو مطلوب.

ودخلت تكنولوجيا التهجين بالمورثات مجال صناعة الغذاء باتباع طريقة جديدة لإنتاج الإنفحة rennet، وهي عبارة عن إنزيم يقوم بتخثير الحليب من أجل تكوين خثارة اللبن ومصله. كانت تؤخذ الإنفحة في السابق من معدة العجل، إنما خلال الثمانينيات من القرن الماضي تمكن الباحثون في شركة بفايزر (Pfizer) لصناعة الأدوية من عزل المورثة الخاصة بتكوين الإنفحة من أحد العجول وقاموا بوضعها داخل البكتيريا. ووافقت إدارة الغذاء والدواء في مارس 1990 على الإنفحة المستخرجة من مصدر كهذا. بعد أقل من خمس سنوات أصبح ثلثا أنواع الجبنة المنتجة داخل الولايات المتحدة يصنع باستعمال إنفحة من البكتيريا المعدلة وراثيا. بعد ذلك وفي عام 1994 جاءت شركة مونسانتو بهرمون النمو البقري (BGH) الذي كان باستطاعة المزارعين أن يحقنوا أبقارهم به بوساطة حقن تحت الجلد، وهذا أدى إلى

زيادة إنتاجهم من الحليب. لقد حذر النقاد من الهرمونات الموجودة داخل الحليب ومن أضرارها الممكنة على الإبقار، إلا أن أصحاب مزارع الأبقار رحبوا بهرمون النمو البقري، وبصفة عامة تقبله الناس أيضا.

لكن خلال كل هذه التطبيقات كانت البكتيريا أو الخميرة وحدها هي من يتلقى المورثات الجديدة. فالبشر لم يقوموا باستهلاك هذه الميكروبات بشكل مباشر، إنما فقط المواد الكيمياوية التي تنتجها. لكن كان لدى علماء الوراثة اهتمام كبير في خلق نباتات بوساطة المورثات التي يدخلونها إليها. فقد تتمكن مثل هذه المعالجات الوراثية، على سبيل المثال، من إضافة فيتامينات أو عناصر غذائية أخرى إلى الفاكهة والحبوب. وقد تمكن المورثات الجديدة أيضا النباتات من تصنيع مبيداتها الحشرية الخاصة بها وذلك في أثناء نموها، أو تحسين قدرتها على تحمل الأملاح بحيث تستطيع أن تنمو في تربة فقيرة.

إحدى المشاكل التي برزت هي أن طرائق التهجين بالمورثات والتي نجحت مع البكتيريا لم تنجح مع خلايا النبات. فالبكتيريا تمتلك جدران خلايا رقيقة يمكن جعلها قابلة للنفاذ من خلال معالجتها بكلوريد الكالسيوم المخفف، مما يمكن الخلايا من تقبل الحمض النووي. أما النباتات فجدران الخلايا لديها سميكة وهذا يشكل حواجز قوية، وعلى الرغم من ذلك، فقد أوجد العلماء طرقا تمكنهم من اختراق تلك الحواجز، تم التوصل إلى إحدى تلك الطرق عبر نوع من الأمراض النباتية يعرف بالعفصة التاجية Crown gall، وهو عبارة عن نوع من السرطان النباتي الذي تتشكل فيه العفصة - أي كتلة من النسيج المتوزم - عند تاج الساق أو عند قاعدتها.

لقد لفت مرض العفصة التاجية الانتباه لسنوات عديدة،وذلك لأنه تسبب بخسائر في محاصيل العنب والكرز ونباتات الزينة. ومنذ عام 1907 أظهر الباحثون في وزارة الزراعة الأمريكية أن سبب هذا المرض هو جرثومة اصطلح على تسميتها بـ- Agrobacterium tumefaciens أي «جرثومة المزارع المسببة للأورام». في عام 1974 أظهر عالما الأحياء جوزيف شيل ومارك فان مونتاغيو، من جامعة غهينت البلجيكية، أن الأنماط السامة من هذه الجرثومة تحوي داخل خلاياها حلقات حلزونية ضخمة من الحمض النووي، تسمى البلازميات. بعد سنتين وفي جامعة واشنطن ترأست ماري ديل تشيلتون فريقا من الباحثين تمكن من الذهاب إلى أبعد من ذلك. لقد اكتشفوا أن قطعة واحدة من إحدى البلازميات، يكفي طولها لاستيعاب عشرين مورثة تقريبا، وتكفي للتسبب بالإصابة بالعفصة التاجية عن طريق إقحام نفسها إلى داخل نواة الخلية والاندماج مع صبغياتها. وهذا كان تقريبا شكلا طبيعيا من أشكال التهجين بالمورثات. فهل كان من الممكن الاستفادة من هذا الاكتشاف؟



إلى الأعلى: تقوم الباحثة جولي كيكرت بإدخال المورثات باستعمال نظام إيصال الجسيمات الحيوية، أو ما يسمى بـ «مسدس المورثات» في جامعة كورنيل. في الأسفل، مسدس المورثات بنسخته الأصلية عام 1987.

كان الجواب نعم، بعد أن تبينت مباشرة إمكانية استعمال هذه الجرثومة من قبل الباحثين. وقام علماء وراثة آخرون بإزالة المورثات المسببة للأورام من البلازمية مع الإبقاء على إمكانية إدخالها إلى الخلية النباتية وأدائها لوظيفتها. فتستطيع الآن هذه القطعة المدخلة أن تؤدي دور الحامل للمورثات بعد أن يتم حقنها بمورثات جديدة، لقد توصل إلى هذه النتيجة كل من شيل وفان مونتاغيو في جامعة غهينت، وتشيلتون في جامعة واشنطن، وفريق ثالث في شركة مونسانتو. وقد نشرت تقنياتهم الأساسية بحلول عام 1983، فوفرت الأساس اللازم لتطوير النباتات المهجنة بالمورثات.

قدم علماء آخرون طرائق مختلفة، وقد كانت مفيدة لإدخال المورثات إلى النباتات التي لم تستجب لجرثومة المزارع المسببة للأورام. ففي عام 1984 عثر إنغو بوتريكوس، أثناء عمله في بازل بسويسرا، على إنزيمات تجعل الجدران السميكة للخلايا النباتية قابلة للاختراق. وهذا فتح الباب أمام استعمال تقنيات التهجين بالمورثات والتي نجحت مع البكتيريا. ثم بعد ذلك جاء جون سانفورد من جامعة كورنيل في 1987



ناشطون متواجدون في أحد حقول الذرة الفرنسية

باختراعه «مسدس المورثات» الذي كان أشبه ببندقية نشرت ماسورتها. وقد استخدم هذا المسدس لإطلاق كريات من التنغستين أو الذهب لا ترى إلا بالمجهر ومغلفة بالحمض النووي، الذي يرسل المورثات الجديدة إلى داخل نوى الخلايا.

وبدأ المقاولون بتمويل شركات حديثة العهد في هذا المجال الجديد. فقامت كالجين، وهي إحدى أولى الشركات، ببناء مكاتب ومختبرات للأبحاث قرب جامعة كاليفورنيا في ديفيس، التي تتميز بالعمل المتطور في مجال الزراعة.

مبدئيا قام روجر سالكويست، المدير التنفيذي لشركة كالجين، بتقديم تصوره عن قطن محول وراثيا يستطيع مقاومة المبيدات الحشرية المصنعة من عنصرالبروم. عند ذلك يستطيع المزارعون استعمال هذه المواد الكيميائية دون أن يخافوا على محاصيلهم من الأذى، أما وليم هيات، وهو كبير العلماء لديه، فكان مهتما بالطماطم.

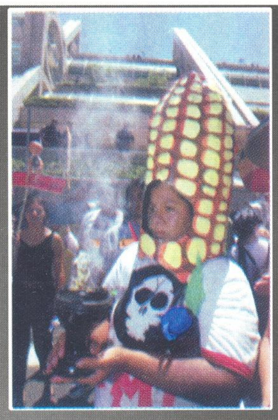
معظم الطماطم الموجودة في الأسواق يتم قطافها عندما تكون خضراء وقاسية، بعد

ذلك يتم تحميرها اصطناعيا بتعريضها لغاز الإيثلين. تم اعتماد هذا النوع من الطماطم «الخضراء المعرضة للغاز» منذ عقود عدة لأنه يتمتع بمتانة تكفيه لمقاومة عناء الشحن من المزارع، التي غالبا ما تكون على بعد آلاف الأميال من المدن التي سيشتريها الناس منها. على أية حال، يجب قطاف هذه الطماطم قبل أن تكتسب طعمها الحقيقي بوقت طويل.

عندما تنضج الطماطم على النبتة الأم (أي نضوجا طبيعيا) فإنها تصبح لينة بفعل إنزيم يدعى إنزيم المستدرات Polygalactu-ronase ويرمز له(PG) . وكان هيات يعتقد أنه لو تمكن من الحؤول دون تكون هذا الإنزيم داخل الثمرة فإنه سيصبح بإمكانه زراعة نوعيات تنضج نضوجا طبيعيا وتتمتع بالمتانة الكافية للشحن. وبعد أن قام هيات بعزل المورثة المنتجة للإنزيم (PG) نجح في إزالة مفعولها عن طريق إضافة نسخة معكوسة عنها، أي نسخة «تتمتع بحساسية مضادة» لحساسية المورثة المنتجة لإنزيم (PG) وتصف بلندا مارتنو، العالمة التي عملت بشكل وثيق مع هيات في شركة كالجين، المورثة الجديدة على أنها نفس مورثة (PG) الأصلية التي «قلبت رأسا على عقب وعكس اتجاهها» بعد ذلك أطلق عليها سالكويست اسم مورثة Flavr Savr.

بدأ هيات بالعمل على الطماطم مستعملا التكنولوجيا العالية في عام 1984. وتمكن من قطاف أول محصول خلال عام 1988، بعد أن زرعه داخل دفيئة، ثم أجرى تجربة بسيطة حيث قام بوضع بضع حبات طماطم من إنتاجه داخل غرفة إلى جانب بضع حبات أخرى من الطماطم الطبيعية الطازجة. بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع ذبلت الطماطم العادية وبدأت تتعفن، إلا أن طماطم Flavr Savr كانت لا تزال تبدو طازجة ومثيرة للشهية. والآن بعد أن جاءت ميزة طول مدة الصلاحية لتكمل الميزات الأخرى كالمذاق الطيب والمتانة لتحمل أعباء الشحن، أصبح لدى سالكويست سبب وجيه كي يعتقد بأن شركته تمتلك طماطم المستقبل، ثم طلب من إدارة الغذاء والدواء الموافقة على طماطم Flavr Savr.

استغرقت العملية التنظيمية سنوات عدة، وكانت مفتوحة أمام الناس للمشاركة بها. وشارك جيرمي ريفكن بهذه العملية كمراقب شديد الاهتمام، وأظهر أنه لم يكن معارضا أعمى بل كان ناقدا متنورا. وكان أعضاء شركة كالجين يطمحون إلى الحصول على «رأي استشاري» مؤيد من إدارة الغذاء والدواء، استناداً إلى حقيقة أن مورثة Fgavr Savr لم تضف إلى إنتاج الشركة من الطماطم أي شيء جديد سوى أنها ألغت مورثة (PG) الموجودة بالأصل. لكن ريفكن أصر، ووافقته إدارة الغذاء والدواء، على أن القوانين تشترط أن يكون «الطلب يتضمن عناصر غذائية مضافة»، وهذا ما يستحق الاهتمام أكثر، أثيرت هذه القضية لأن تكنولوجيا التهجين بوساطة





في مؤتمر صناعي في سان دييجو ناشطون يتظاهرون ضد الغذاء المعدل وراثيا، وذلك عام 2001

المورثات حملت معها مخاطر محتملة كبيرة.

عند كل كائن حي تم تهجينه بالمورثات، سواء كان بكتيريا أو خمائر أو طماطم، كانت عملية إضافة المورثات، ولا تزال، تفتقر إلى الكثير. لقد طبقت التقنيات المخبرية المتبعة على عدد هائل من الخلايا، كل خلية على حدة. ولم يتقبل المورثات الجديدة سوى عدد قليل منها، حتى إن عددا أقل من ذلك تقبل تلك المورثات بطريقة تمكنه من العمل والتكاثر. لذلك كان من الضروري غربلة تلك

الفئة القليلة من الخلايا المحولة بشكل سليم لفصلها عن ذلك الكم الهائل من الخلايا عديمة الفائدة. وكانت الطريقة المألوفة لفعل ذلك تعتمد ليس فقط إضافة المورثة المطلوبة - كمورثة Flavr Savr على سبيل المثال - إنما أيضا إضافة مورثة أخرى تعطي القدرة على مقاومة مضاد حيوي لم يعد واسع الاستعمال، مثل الكانامايسين kanamycin. إذ كانت تتم معالجة جميع الخلايا المستخدمة في التجربة بوساطة هذا المضاد الحيوي، ولم يكن ينجو منها سوى تلك التي تم تحويل الحمض النووي لديها بشكل صحيح، بعد ذلك تستطيع هذه الخلايا أن تنمو وتتكاثر حتى تعطي العدد اللازم من النسخ.

لم يكن من الصعب رؤية كيف يمكن أن تتسبب مقاومة المضاد الحيوي لدى طماطم Flavr Savr بالمشاكل. عندما يتم حقن الطماطم بهذه المورثة الخاصة بالمقاومة، فإن هذا يؤدي إلى تشكل جزيء بروتيني يجعل الكانامايسين عديم المفعول، فإذا استطاع ذلك الجزيء العبور من الجهاز الهضمي إلى مجرى الدم عند الإنسان، فإنه قد يسبب مشاكل لأولئك القلة من المرضى الذين لا يزالون يأخذون الكانامايسين لمحاربة العدوى. بالإضافة إلى ذلك تحتوي أمعاء الإنسان على أعداد هائلة من البكتيريا التي يمكن أن تسبب العدوى وهي من نوع المكور العقدي Streptococcus، حيث يحتمل أن تكتسب هذه البكتيريا مقاومة الخلايا المعدلة.

كان فريق شركة كالجين مدركا لهذه المسائل، وقد حاول معالجتها عبر التجارب والاقتباس من أعمال الغير. كما فعل هؤلاء العلماء أكثر من ذلك بعد أن وجهت إليهم إدارة الغذاء والدواء أسئلة يعكس بعضها آراء ريفكن. فقد نجحوا في إثبات أنه عندما يتناول الإنسان طماطم معدلة وراثيا، فإن جزيء البروتين الذي يمنح المقاومة ضد المضاد الحيوي يتم هضمه بسرعة مما يجعله عديم المفعول، جميع المورثات تتحلل وتتفكك بالطريقة نفسها.

بالإضافة إلى ذلك هناك الكثير من البكتيريا المقاومة للكانامايسين داخل الطبيعة، وهي مستعدة لنقل المورثات إلى بكتيريا المكورات العقدية في جسم الإنسان هذا إذا لم تكن قد فعلت ذلك مسبقا. لهذا السبب استنتج الباحثون في شركة كالجين أنه لا يجب إعارة أي اهتمام لتلك الخطورة الإضافية المنسوبة لطماطم Flavr Savr عند ذلك قبلت إدارة الغذاء والدواء وأعطت موافقتها.

والآن أصبحت شركة كالجين أمام الجزء الصعب جدا من مشكلة الطماطم: وهو تكوين الربح. فقد أثبتت طماطم Flavr Savr أنها رائجة من خلال الزبائن الذين يدفعون دولارين للباوند (ويساوي 453 غراماً) نظرا لنضارتها ومذاقها اللذيذ. إنما لسوء الحظ، فإن تكاليف الباوند الواحد منذ زراعته وحتى وصوله إلى



أعشاب ضارة ميتة تحت سيقان الذرة التي تتمتع بقدرة على مقاومة مبيدات الأعشاب.

السوق كانت تصل إلى عشرة دولارات. كما أنها كانت تزرع في عدد محدود من المناطق المعرضة لموجات الحرارة والعواصف مما يسبب أضرارا جسيمة. فعلا تمكنت مورثة Flavr Savr من جعل الطماطم أكثر متانة، إلا أن التجربة أثبتت أنها كانت لا تزال من الطراوة بمكان مما يجعلها عاجزة عن تحمل التعامل الأرعن الذي صمدت أمامه تلك النوعيات من الطماطم الخضراء المعرضة للغاز، لقد تحولت حمولة شاحنات بأكملها إلى خليط مهروس.

ومع ارتفاع حجم الخسائر تمكنت شركة كالجين من الصمود فترة من الزمن عن طريق إنتاج نوعية جديدة. إلا أن هذا لم يقدم أكثر من دعم مؤقت. وفي عام 1996 باعت الشركة نفسها لشركة مونسانتو، التي لم تكن لديها نية دخول مجال تجارة البقالة، لا بل هي كانت تثمن البراءة العظيمة التي تتمتع بها كالجين نتيجة اختراعها للمورثات «ذات الحساسية المضادة»، والتي لم تكن تنطبق فقط على الطماطم، وإنما أيضا على النباتات الغذائية المهجنة بالمورثات بشكل

عام، وهذا يعني أن أي شخص يريد استعمال مبدأ المورثات ذات الحساسية المضادة لتعطيل آلية عمل إحدى المورثات داخل أي نبتة تستعمل كمادة غذائية، يتعين عليه أن يدفع جعالات أو رسوم ترخيص لشركة مونسانتو.

لم تكن الرسوم والتراخيص هي كل ما كانت تطمح إليه مونسانتو من خلال حصولها على شركة كالجين. لقد كانت مونسانتو منتجا رئيسيا للمبيدات ولمواد كيميائية أخرى خاصة بالزراعة، فرأت في ذلك فرصة كي تطور من مبيعاتها لتلك المواد. ومن بين أكثر منتجاتها مبيعا مبيد الأعشاب الضارة Roundup وهو مبيد قوي يمتاز بمواصفات الأمان العالية. يعمل هذا المبيد على تعطيل عمل إنزيم موجود عند النبات وليس عند الإنسان. إلا أن آثاره، لسوء الحظ، قد لا تستطيع التمييز فتقتل المحصول إلى جانب الأعشاب الضارة، ولهذا السبب كان المزارعون يرشون Roundup على حقولهم في المرحلة التي تكون فيها البذور لا تزال داخل الأرض، أما عندما تبدأ بالبزوغ فكانوا يستعملون مبيدات أخف قوة. كانت مونسانتو تدرك أن المزارعين سيكثرون من استعمال Roundup لو أن محاصيلهم كانت تستطيع مقاومة آثاره. فقامت عام 1988 بإنتاج فول صويا قادر على المقاومة وأسمته Roundup Ready كما طورت لاحقا أنواعا من القمح قادرة على المقاومة أيضا.

وفي خطوتها التالية كانت مونسانتو تتطلع إلى خلق نوع من البذور يستطيع أن يصنع مبيداته بنفسه. ولفعل ذلك لجأت إلى العصية الرمادية Bacillus thuringiensis التي يرمز لها بـ (Bt) وهي من البكتيريا أو الأحياء الدقيقة الشائعة في التربة. تنتج هذه العصية مواد سامة تعرف بـ Bt toxins تقتل الحشرات لكنها غير مؤذية للإنسان لأن الأحماض الموجودة في جهازه الهضمي تدمرها في غضون ثوان. وبما أن هذه المواد السامة منتجات طبيعية، فإنها تلقى قبولا لدى المزارعين التقليديين. قام علماء شركة مونسانتو باستخلاص المورثة الخاصة بالمادة السامة Bt toxin من العصية الرمادية Bacillus thuringiensis ثم نقلوا نسخا منها إلى داخل النباتات باستعمال بكتيريا المزارع المسببة لأورام العفصة التاجية، فتوصلوا إلى إنتاج بذور للذرة، ولاحقا للقطن، تستطيع أن تنتج مبيداتها الحشرية (Bt) ذاتيا. وعلى عكس Roudup Ready، التي كان الغرض منها زيادة استعمال مبيدات الأعشاب التي تنتجها مونسانتو، فإن هذه البذور المعدلة وراثيا بشرت بالتقليل من استعمال المبيدات الحشرية إلى حد كبير.

هذا وقد اتبعت الشركات الأخرى استراتيجيات مشابهة. فشركة أغريفو مثلا كانت تمتلك مبيد أعشاب قويا خاصا بها اسمه Liberty، حيث كان يعمل على قتل النباتات من خلال تعطيل قدرتها على

استعمال النترات من التربة. ثم جاء اختراع من بلجيكا ليمنح المحاصيل الغذائية القدرة على مقاومة مبيد Liberty . وهذا أدى إلى تطوير نبتة اللفت المحولة وراثيا والمقاومة لمبيد Liberty والتي تعتبر بذورها مصدرا مهما للزيت النباتي.

أمضت الشركات سنوات عديدة في الترويج لمحاصيلها من خلال العملية التنظيمية لكي تحصل على الموافقة ببيعها للمزارعين. فبدأت أول زراعات من هذا النوع خلال عام 1996. وبقيت شركة مونسانتو في الصدارة من خلال إنتاج سلسلة جديدة من Roundup Read تشمل فول الصويا والقطن واللفت، وأيضا ذرة من سلسلة Yield Gard تتمتع بقدرة على مقاومة يرقاته ثقابة الذرة الأوروبية الأصل، وبطاطس من سلسلة Newleaf قادرة على حماية نفسها من خنفساء بطاطس كولورادو. كما قدمت شركة نوفارتيس ذرة من إنتاجها قادرة على محاربة يرقانه ثقابة الذرة من خلال إفرازها مبيدا للحشرات من نوعية (Bt).

ومباشرة أطلقت جماعات البيئة، وأبرزها منظمة السلام الأخضر، على المنتجات الجديدة اسم «الأغذية الفرانكنشتاينية -Frandenfoods»* وكانت الحجج التي قدمتها جماعات البيئة حول هذه القضية تستحق الاهتمام الكبير الذي نالته. كانت الحساسية



سوق للحبوب في الصين، الدولة التي تعتبر أكبر مستخدم لتكنولوجيا التعديل الوراثي

* فرانكشتاين Frankenstein هو بطل لرواية شهيرة تحمل اسمه من تأليف ماري شيلي، حيث يهلك هذا البطل على يد المخلوق الذي صنعه بيديه - المترجم.

إحدى مصادر القلق الرئيسية، حيث تم وضع طرق منهجية لدرء هذا الخطر، فكان العلماء يتجنبون نقل أية مورثات من المصادر الرئيسية للمواد شديدة الإثارة للحساسية كالفول السوداني مثلاً. وعلاوة على ذلك، كانوا يفحصون كل جزيء بروتيني تنتجه نباتاتهم المعدلة وراثيا ويقارنونه بقائمة مكونة من خمسمائة مادة معروفة في إثارة الحساسية. وفي حال ظهور أي تطابق كيميائي كانت توضع عليه علامة حمراء لمنع استخدامه.

احتلت قضية الحساسية صدارة الاهتمامات خلال عام 2000 وسط تأكيدات بأن الذرة المسماة Starlink والمهجنة بالمورثات قد تسببت في إفساد سندويتشات التاكو، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى المصنعة من الذرة، علما أنه تمت الموافقة عليها كعلف للحيوانات فقط. تحتوي Starlink على مورثة (Bt) التي تتمكن بوساطتها من تصنيع مبيد الحشرات المسمى Cry 9C. لا يتم هضم هذه المادة السامة من قبل البشر بالسرعة نفسها التي يتم بها هضم مبيدات (Bt) الأخرى، ولذلك اعتقدت وكالة حماية البيئة بأن الجسم في هذه الحالة يكون لديه وقت أطول فيتعامل معها على أنها مادة مثيرة الحساسية.

في سبتمبر من العام 2000 عثر مختبر للفحص الوراثي على مورثات Starlink داخل سندويتشات التاكو التي تصنعها شركة كرافت للأغذية. مما حدا بعدد من الشركات كي تتفحص منتجاتها المصنوعة من الذرة أو من دقيق الذرة. وكان هناك احتمال تواجد ذرة Starlink في ثلاثمائة صنف غذائي من بين جميع الأصناف، فقامت الشركات المصنعة باسترجاعها. جن جنون الصحافة، وكان يوما مشهودا بالنسبة لجماعة السلام الأخضر والجماعات الأخرى، كما أعلن قرابة خمسين شخصا عن أنهم مرضوا جراء تناولهم الذرة التي تحتوي على مورثات Starlink. في هذه المرحلة، قررت مراكز السيطرة على انتشار الأمراض دخول الجدل الدائر، فأجرت اختبارات لفحص حساسية الدم لدى عدد من هؤلاء المرضى. لم تظهر لدى أي منهم أجسام مضادة للمبيد Cry9C، حيث كان لا بد للأجسام المضادة أن تظهر لو أن هذه المادة فعلا سببت رد فعل تحسسي لدى أي منهم، ومهما يكن سبب مرضهم فلم تكن Starlink هي السبب.

وفي الوقت نفسه تقريباً، أثارت المبيدات الحشرية (Bt) جدلا حول احتمال أن يتسبب غبار الطلع الحامل لمورثات (Bt) بقتل بعض الحشرات. ففي جامعة كورنيل حذر عالم الحشرات جون لوزي من الخطر الذي يهدد ملكات الفراشات. وكان لوزي قد غذى يرقانات الملكات على أوراق حشيشة اللبن الملوثة بغبار طلع مصدره إحدى أنماط الذرة (Bt)، فمات الكثير من هذه اليرقانات. كانت النتائج مثيرة للقلق، إلا أن أنصار التهجين الوراثي نوهوا إلى أنه خلال هذه التجارب كانت الحشرات تجبر بطريقة ما على تناول

مبيد الحشرات، بالنسبة لهؤلاء على الأقل بالكاد فاجأهم ارتفاع نسبة الحشرات الميتة.

بعد ذلك، جاءت نتائج الأبحاث الجديدة مطمئنة أكثر بكثير. وحددت وكالة حماية البيئة EPA عتبة الأمان القصوى بالنسبة لغبار الطلع الخاص بالنباتات المنتجة للحبوب من نمط (Bt)، فظهرت لدى نباتات حشيشة اللبن التي تنمو قرب حقول الذرة معدلات أدنى من هذه العتبة بكثير. كما ثبت أن الخطر المزعوم على الملكات يسببه فقط نوع واحد من أنواع الذرة (Bt)، وقد تم سحبه من السوق، أما باقي الأنواع فكانت آمنة. وصرح زيجفريداس فايتوزيس - مدير الفريق التابع لوكالة حماية البيئة الذي أجرى تلك الدراسات - لمجلة Scientific American في عام 2001 أن «حجم الدلائل يوحي بأن غبار الطلع الموجود في حقول الذرة (Bt) لا يشكل خطرا على حياة يرقانات الملكات».

حتى لو لم يهدد غبار الطلع المنبعث من النباتات المعدلة وراثيا حياة الفراشات، إلا أنه كان يشكل خطرا من نوع مختلف، وهو خطر من شأنه في النهاية أن يفاقم مشكلة الأعشاب الضارة. في ظل هذا السيناريو قد تقوم المحاصيل المهجنة بالمورثات والمقاومة لمبيدات الأعشاب القوية مثل Roundup أو Liberty بتلقيح وتخصيب النباتات البرية، مما يمنحها مواصفات الأعشاب الضارة نفسها من حيث القوة والتحمل، فتتحول إلى أعشاب جبارة أو طفيليات عملاقة تتمتع بمناعة ضد أقوى المبيدات الكيماوية المستخدمة في الزراعة.

كانت هذه المسألة في غاية الخطورة ولم تجد حلا إلا بعد مرور عدة سنوات في جامعة إمبيريال كولدج في لندن أشرف ميك كرولي على دراسة بذرت خلالها خمسون قطعة من الأرض تقريبا بمحاصيل محولة وراثيا، وسمح لهذه المحاصيل بأن تتوالد بحرية مع النباتات البرية لم يكتشف فقط أن هذه العملية لم تؤد إلى خلق أعشاب جبارة، بل وجد أيضا أن المحاصيل المهجنة بالمورثات انقرضت خلال بضع سنوات وحلت محلها الأصناف البرية الأكثر قدرة على التحمل.

مع ظهور هذه التطمينات انطلقت عملية زراعة المحاصيل المحولة وراثيا. وخلال عام 2002 أصبح حوالي 34% من إنتاج أمريكا من الذرة و71% من إنتاجها من القطن و75% من إنتاجها من فول الصويا من ضمن المحاصيل المعدلة وراثيا، وأقبل على هذه التكنولوجيا كل من كندا واستراليا والأرجنتين والصين والهند وإندونيسيا. لم تظهر أي مخاطر على الصحة، وكل الدلائل كانت تشير إلى فوائد بيئية واقتصادية. ففي الصين مثلا أدت زراعة القطن من نوعية (Bt) إلى زيادة المردود وتخفيض تكاليف الإنتاج وتقليل استعمال المبيدات إلى نحو سدس المعدل السابق. وهذا ألغى تقريبا شكاوى المزراعين من حالات الصداع والغثيان والتهاب الجلد والمشاكل الهضمية التي كانت تصيبهم جراء استعمالهم للمواد الكيماوية السامة.

وعلى الرغم من كل هذا لم تلق هذه الأغذية المعدلة وراثيا قبولا على الصعيد العالمي، وخاصة من قبل البلدان الغنية. وتتباين ردود الأفعال بشكل كبير بين بقاع العالم المختلفة. فبينما يقبل معظم الأمريكيين والكنديين بمبدأ إعطاء المنتجين فرصة لإثبات أن نباتاتهم المعدلة وراثيا آمنة صحيا، إلا أن الاتحاد الأوروبي ذهب إلى حد إصدار إيقاف عام لأي نشاط يتعلق بزراعة مثل هذه المحاصيل للأغراض التجارية.

لماذا لاقت المحاصيل المحولة وراثيا درجات متفاوتة من الاستقبال بين أوروبا وأمريكا؟ لا شك أن الموضة القديمة القائمة على حماية إنتاج المزارعين الأوروبيين تلعب دورا بهذا الشأن. كما أن النزعة للإضرار بالمصالح الأمريكية، والتي تلقى قبولا كبيرا لدى الأوروبيين عندما لا يكونون في حالة حرب، أيضا تلعب دورا في ذلك، إلا أن هناك أسبابا أعمق من تلك.

تصدر الموافقات التنظيمية في أمريكا من إدارة الغذاء والدواء ومن وكالة حماية البيئة ومن وزارة الزراعة. تمتلك هذه الجهات الثلاث تاريخا طويلا من التنظيم الناجح، كما أن إجراءاتها العلنية جعلتها تكتسب ثقة واسعة. بالمقابل تحظى وكالات التنظيم في أوروبا باحترام أقل بكثير لدى عامة الناس، أما النصيب الأكبر من الاحتقار فتناله الشركات المتعددة الجنسيات مثل مونسانتو. وهذا ناتج جزئيا عن الإخفاقات التنظيمية المتكررة، التي لا تزال عالقة في الذهن، والتي عرّضت حياة الناس وصحتهم للخطر. فالعقار المنوم Thalid-omide، على سبيل المثال، ظل استعماله قانونيا في أوروبا لسنوات عديدة إلى أن ثبت في عام 1962 أنه يسبب عيوبا خلقية. أما في أمريكا فإن إدارة الغذاء والدواء الأكثر حذرا امتنعت عن الموافقة على هذا العقار (على الرغم من أن ذلك جعلها بحاجة إلى معجزة كي تنجو أمام الكونغرس إلا أن هذا الأخير قرر تعزيز صلاحياتها في ترخيص الأدوية). وفي الثمانينيات من القرن الماضي شهدت بريطانيا تفشيا واسعا لمرض جنون البقر بين الماشية التي سبق لها أن تناولت أصنافا غذائية مضافا إليها دقيق اللحوم والعظام من خراف مريضة. تناول العديد من الناس لحوم هذه الأبقار المريضة فمات أكثر من مائة شخص منهم بعد أن أصيبوا بمرض كرويتسفلدت جاكوب Creutzfeldt-Jakob المرعب وغير القابل للعلاج، وذلك قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية في أواخر التسعينيات ذلك الإجراء القاسي، الذي جاء متأخرا، بإبادة أعداد هائلة من الأبقار التي كانت معرضة لخطر الإصابة.

بعد أن تعرضت محاولات التنظيم العلمي لازدراء واسع، اتجه الناس نحو جماعات البيئة. كان هؤلاء الناشطون يساندون «المبدأ الوقائي» وجاء الميثاق العالمي للطبيعة الصادر عام 1982 من قبل الأمم المتحدة ليشمل هذا المبدأ عندما نص على أنه «في حال انعدام الفهم الكامل للآثار المضادة الممكنة ينبغي عدم مواصلة

الأنشطة». وعلقت صحيفة Science على ذلك بقولها «إذا أخذ هذا الكلام بحرفيته فلن تتمكن أي تكنولوجيا جديدة من تلبية هذا الشرط». ومع ذلك فإن معاهدة الاتحاد الأوروبي الموقعة عام 1992 اعتمدت هذا المبدأ كأساس لقانون البيئة في أوروبا. وشرعية هذا المبدأ في أمريكا ضئيلة إن لم تكن معدومة، لكنه يترك الحرية لمنتقدي تكنولوجيا التحويل الوراثي في أوروبا كي يبتدعوا سيناريوات جديدة عن خطورتها، بينما يسعى دعاة تنظيم هذه التكنولوجيا في أوروبا حاليا لاستعادة ثقة الناس بهم من خلال انخراطهم في صفوف أنصار البيئة. فهم يعتبرون الطرائق الوراثية جديدة وغير مجربة بشكل واف، بحيث تشكل مخاطر مجهولة إضافة إلى تلك المخاطر المعروفة عنها، ولذلك فهي غير جديرة بالثقة على الإطلاق.

لا شك في أن أوروبا ليست في حاجة ماسة للتكنولوجيا الحيوية. كما هو الحال في أمريكا فإن الناس هناك يحصلون على غذاء جيد ويتلقى المزارعون إعانات مالية سخية. كما تميل البلدان الأوروبية الغنية إلى اعتبار الزراعة نشاطا ثقافيا تقليديا، يجب المحافظة عليه مثل الرقص الشعبي، أكثر من كونها نشاطا اقتصاديا إنتاجيا ينبغي تطوير فعاليته إلى أقصى حد. ولذلك فإن المستهلكين الأوروبيين يتمتعون بما يكفي من الرخاء لكي يعتبروا أن بعض المنتجات مثل Roundup Ready هي مجرد حيلة لبيع المزيد من المواد الكيماوية. لكن في إفريقيا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للأغذية المحولة وراثيا. فعالمة النبات الكينية فلورانس وإمبوجو تعتبر محاصيل Roundup Ready بمثابة هبة من الله: «كنا سنتمكن من تحرير الكثير من الناس لو كانت محاصيلنا قادرة على مقاومة مبيدات الأعشاب التي كنا نستطيع رشها في ذلك الوقت على الأعشاب المحيطة بالمحاصيل. إن العمل بإزالة الأعشاب الضارة يذل الأفارقة ويستعبدهم، فهو يبعد الأطفال عن المدارس».

ومع ذلك فإن الكثير من المزارعين في إفريقيا ليست لديهم الحرية لزراعة محاصيل محولة وراثيا. فحكوماتهم تسعى للحصول على العملة الصعبة عبر تصدير المواد الغذائية إلى أوروبا، والوكالات الأوروبية ترفض قبول أي مواد غذائية تم تعديلها وراثيا. وفي عام 2002 رفضت زمبابوي وزامبيا التبرعات الأمريكية من الغذاء المعدل وراثيا على الرغم من أن بعض الناس في تلك البلدان تدهورت أحوالهم إلى درجة أنهم راحوا يأكلون أوراق النباتات. وكان السبب في ذلك هو خوفهم من أن تلوث المورثات الأمريكية المحاصيل المحلية، فالأسواق الأوروبية يجب حمايتها مهما كلف الأمر.

وسط هذه المقاومة العنيدة سيتمكن أنصار الأغذية المحولة وراثيا من تعزيز نفوذهم لو أنهم استطاعوا تقديم المحاصيل التي تحمل فوائد مباشرة للمستهلكين وليس للمزارعين. في الحقيقة إن مثل هذا المنتج متوفر حاليا: إنه «الأرز الذهبي» الذي يحتوي على مادة الكاروتين البائي beta carotene التي يحولها

الجسم إلى فيتامين (أ). وبسبب نقص هذا الفيتامين يموت أكثر من مليون طفل في بلدان العالم الثالث كل سنة، ويصاب ثلث مليون آخرون بالعمى. يعكس هذا الأرز الجديد، الذي أعلن عنه عام 1999، الجهود التي بذلها رائد الأبحاث إنغو بورتريكوس، إلى جانب بيتر باير من جامعة فرايبورغ الألمانية. وقد مولت مؤسسة روكفيلر هذا العمل الذي قاما خلالها بتعديل المورثات الموجودة في الأرز العادي عبر تهجينها بمورثات من نبتة النرجس منتجة لمادة الكاروتين البائي.

وفي مكان آخر تعمل جمعية دولية على تطوير نوعية معدلة وراثيا من الذرة التي تستطيع استنساخ نفسها بدلا من تلاقحها الحر مع النباتات الأخرى. هذا يبشر بإلغاء الحاجة إلى شراء بذور جديدة كل سنة لضمان سلالة صافية، وربما يتبين أن هذا الأمر فيه فائدة لا تقدر بثمن بالنسبة للمزارعين في العالم الثالث. ويستطيع أقطاب التهجين الوراثي أن يعقدوا الأمل أيضا على التجربة الأخيرة للصين التي أكدت بقوة على التزامها بأبحاث التحويل الوراثي. وكان القطن المنتج لمادة (Bt) أول منتج معدل وراثيا تزرعه الصين لأغراض تجارية، حدث ذلك في عام 1997، في وقت كان يوجد خلاله في بقية أنحاء العالم ما يعادل نحو مليونين ونصف المليون فدان من الأراضي المزروعة بهذا النوع من القطن. في عام 2001 بلغت المساحات المزروعة بقطن (Bt) في الصين خمسة ملايين فدان، أي ما يعادل تقريبا حجم الأراضي المزروعة بهذا القطن في جميع أنحاء العالم. والآن يعكف الصينيون على تطوير سلالات معدلة وراثيا من الأرز تكفي لإطعام بلايين البشر.

بعد هذا الانتشار الواسع للمحاصيل المحولة وراثيا يبدو مستبعدا أن تقوم البلدان المستفيدة من هذه التكنولوجيا بفرض حظر عليها كما فعل الأوروبيون. إلا أن أي حدث مشؤوم من هذا القبيل كفيل «بأن يقلب الموازين ويبطئ حركة انتشار التعديل الوراثي إلى المحاصيل الأخرى، هذا إن لم يوقفها. فعلى أنصار هذه التكنولوجيا ألا يستمروا فقط بممارسة أقصى درجات الحذر في تطمين المستهلكين، بل عليهم أيضا أن يجدوا طرقا ووسائل تمكنهم من تسويق تكنولوجيا التعديل الوراثي بصفتها خير مؤكد بدلا من اعتبارها شرا لا بد منه».

تجعل المحاصيل المهجنة بالمورثات العمل الزراعي أكثر سهولة وأمانا وإنتاجية، لكنها لم تقدم حتى الآن أي شيء يستطيع المستهلكون رؤيته أو تذوقه، باستثناء التجربة الفاشلة لطماطم Flavr Savr. عندما يأتي ذلك اليوم قد يتمكن الأمريكيون وربما حتى الأوروبيون من وضع الأغذية المعدلة وراثيا في عربات التسوق لديهم بالاطمئنان نفسه الذي يشعرون به حيال التنجرين* أو البرتقال الخالي من البذور.

* التنجرين هو شجر أو ثمر مهجن من المندرين أو اليوسفي ومن الليمون الهندي أو الجريب فروت - المترجم.



سياسة تجارية بالغة الخطورة

بقلم: بيرنارد ك. جوردن

ترجمة: جعفر جميل أبوناصر

العنوان الأصلي للمقال: A High Risk Trade Policy
ونشر في مجلة Foreign Affairs عدد يوليو - أغسطس 2003.

روبرت زويلك، المندوب الأمريكي للشؤون التجارية، والعامل الأقوى في تشكيل السياسة الأمريكية التجارية الخارجية، يجمع بين المهارة التفاوضية الاستثنائية والخلفية القوية في الواقعية السياسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن السياسة الأمريكية التجارية في الوقت الحالي، والذي يشرف عليها زويلك، من المؤكد أن تكون لها أضرار بالغة للسياسة والتجارة الخارجية الأمريكية. أساس المشكلة هو عودة واشنطن غير الحكيمة إلى مبدأ «الإقليمية» الاقتصادية - ويظهر هذا التوجه بوضوح في سعي الولايات المتحدة نحو ترسيخ المعاهدات التجارية الجديدة، الثنائية ومتعددة الأطراف، مع العديد من الشركاء التجاريين الصغار.

تهدف واشنطن بسياستها الإقليمية، في الأساس، إلى دفع القوى التجارية الرئيسة في العالم، وبالأخص أوروبا واليابان، نحو إتمام أجندة منظمة التجارة العالمية، وهي أكثر شمولا وأوسع نطاقا. وليست هذه الاستراتيجية سرية، بل على العكس، فقط نوقشت علناً مرات عدة. فعلى سبيل المثال، كتب زويلك رسالة إلى كاتب هذه السطور عام 2001، يقول فيها:

«أنا أؤمن بأن إحياء الليبرالية التجارية في جبهات متعددة، عالميا وإقليميا وثنائيا، سيؤدي إلى تدعيم نفوذنا، بالإضافة إلى تشجيع قيام الأسواق المفتوحة على أكمل وجه. فكما أشار لي العديد من الأوروبيين، لم يتمكنوا من إقناع الاتحاد الأوروبي بإنهاء «الجولة الأوروغوانية» إلا بعد إتمام صفقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية «النافتا NAFTA»، وبعد أول مؤتمر لمجموعة أبيك APEC عام 1993-1994. وأنا أفضل أن تكون هنالك «مسابقة ليبرالية»، بحيث توجد الولايات المتحدة في مركزها».

وصف زويلك للأحداث التي وقعت في بداية عقد التسعينيات في غاية الدقة. ففي تلك الفترة، تعرضت معاهدة الغات GATT، الإطار الأهم للتجارة العالمية في ذلك الوقت، لأشد الخطورة - «الغات ميتة»، كما أعلن الاقتصادي ليستر ثورو حينها - وأدت مواطن ضعفها إلى تشكيل منظمة التجارة العالمية، والتي تعتمد بشكل أكبر على المؤسساتية. كانت الجهود الأمريكية أساسية لإنجاح هذا التغيير، والجولة الحالية من المفاوضات التي تجريها المنظمة في مؤتمر الدوحة هو نتيجة لهذه الجهود. ومن المحتمل أن يؤدي اقتراحان أمريكيان حديثان وجريئان - حول التعامل مع تجارة المنتوجات الزراعية والصناعية - إلى جعل مؤتمر الدوحة الأكثر نجاحا حتى الآن.

ولكن، وفي الوقت نفسه، كثفت الولايات المتحدة التزامها سياسة «مناطق التجارة الحرة»، ولأن عدد الأطراف المشاركة في مناطق التجارة الحرة هذه غير كاف، فمن المؤكد أنها ستؤدي إلى ظهور مشاكل عدة. فبالإضافة إلى التحديات المفاهيمية والعلمية لمنظمة التجارة العالمية الناشئة عن هذه الاتفاقيات (والتي لاحظها زعماء المنظمة ونددوا بها)، فإن الاتفاقيات الإقليمية الضيقة تتعارض جوهريا مع المصالح الوطنية الأمريكية. يصل تضارب المصالح هذا ذروته في شرق آسيا، حيث بدأت اتفاقيات التجارة الحرة بالظهور بسرعة فائقة، ويتم تبريرها جميعا على أنها استجابة ضرورية للمبادرات الأمريكية.

فالصين، على سبيل المثال، انطلقت في مهمة تحقيق منطقة تجارة حرة تشمل جنوب شرق آسيا بأكمله منذ عام 2001،

وبدأت العمل على تنظيم مشابه في شمال شرق آسيا. وفي استجابة مباشرة لهذه المبادرة الصينية، أعلنت اليابان أنها ألغت التزاماتها للتجارة متعددة الأطراف، والتي دامت 50 سنة. واعترفت اليابان بأن هذا تغيير راديكالي في سياستها، عندما يقولون صراحة إنهم أعلنوا «القطيعة» مع سياساتهم السابقة. ولكن عندما تحاول كلتا الدولتين تفسير وتبرير تركيزهما الجديد على الإقليمية، يقومان بإلقاء اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها هي التي بادرت في ترسيخ هذا التوجه.

يعود هذا التغيير في اليابان إلى عام 1999، عندما قال مدير منظمة التجارة الخارجية اليابانية JETRO، وهي الهيئة المسؤولة عن التجارة اليابانية مع الدول الأخرى، بأنه في عالم من الكتل التجارية الإقليمية، «لن نتمكن من النجاح وحدنا. علينا مواجهة الحقيقة... أصبحت ستة وعشرون من أقوى ثلاثين اقتصاداً في العالم أطرافا في اتفاقيات كهذه - مثل الاتحاد الأوروبي ومعاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA ومؤسسة دول جنوب شرق آسيا AFTA لترسيخ التجارة الحرة».

ومنذ ذلك الوقت، وفي ضوء نجاح الصين الاقتصادي وإعلانها عن إبرام اتفاقية تجارة حرة مع مؤسسة دول جنوب شرق آسيا للتجارة الحرة ASEAN، أخذت طوكيو تزداد تطرفا في تصريحاتها. فقد ظهرت من جديد المنافسة الأشد والأكثر قدما في آسيا، بين الصين واليابان. ولكن الوضع يختلف اليوم، فهو تنافس بين صين آخذة بالتصاعد ويابان توشك على الهبوط. وقد صرح أحد المسؤولين اليابانيين بوضوح بأنه «لو لم تتصرف اليابان بسرعة، فإنها ستفقد مكانتها القيادية الاقتصادية في شرق آسيا، وستحل الصين محلها».

من المستبعد أن تكون واشنطن راغبة في هذه المنافسة الجديدة والمتزايدة بين بكين وطوكيو. وكذلك لن تتحقق المصالح الأمريكية لو ظهر بديل هذه المنافسة الأكثر احتمالا: ألا وهو التعاون الرسمي بين الصين واليابان في تجارة شرق آسيا. ومع ذلك، فإن هذا هو النمط الذي يتبلور حاليا. فمنذ بداية العام الماضي، والأدلة تظهر على بدء هذا التعاون ونموه، حتى وصل أوجه في شهر نوفمبر من عام 2002 - عندما اجتمع وزراء خارجية الصين واليابان وكوريا الجنوبية في جانب من اجتماعات آسيان ASEAN السنوية - لدرجة أنها سميت «آسيان زائد 3 ASEAN + 3»، أو العكس، التي تدل على تجمع الدول العشر الأعضاء في آسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية.

وكما يعلم العديد من المراقبين، يمثل نموذج (ASEAN + 3) الرؤيا التي اقترحها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في منتصف الثمانينيات. فقد طالب في ذلك الوقت بإقامة «مؤتمر اقتصادي شرق آسيوي»،

وهو الاقتراح الذي تصدى له بشدة ونجاح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، لاعتقاده بأن مشروع مهاتير سيؤدي إلى تقسيم منطقة الهادي وفصل أمريكا عن شرق آسيا. ولأن هذا التجمع كان سيستثني نيوزيلندا وأستراليا وكندا، تمت تسميته على الفور «تجمع يستثني البيض Caucus without Caucasians» وهذه الادعاءات العنصرية ترسخت في إصرار آسيان على رفض عضوية أستراليا.

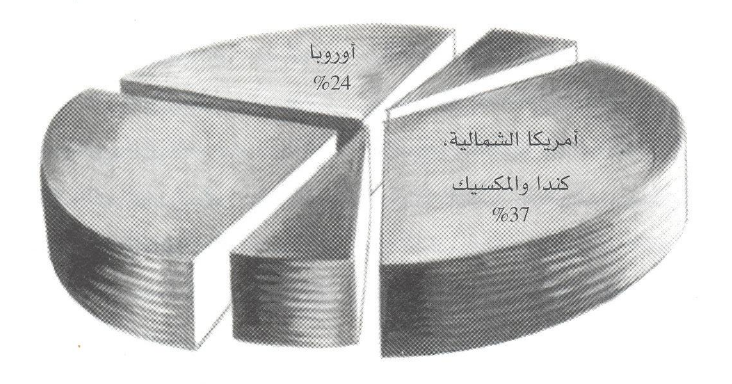
الأقل هي أقل

حصل الميل المتزايد للإقليمية على اهتمام أوسع وأكثر حماسة في مطلع هذا العام، عندما أعلنت البيانات التجارية الدولية لعام 2002. صب المعلقون اهتمامهم على اليابان، لأنه، وللمرة الأولى منذ عام 1961، تخطت قيمة واردات اليابان من الصين مستوى وارداتها من الولايات المتحدة. ولوحظت كذلك تغييرات دراماتيكية مشابهة في الاقتصادات الأخرى في شرق آسيا. فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصينية إلى كل من تايوان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول مجموعة آسيان الرئيسية بنسبة 50%، بينما بقيت قيمة وارداتها من الولايات المتحدة كما هي.

كانت هذه أخبار سيئة، لكنها لم تكن مفاجئة. فقد ظهرت دلائل على حدوث تغيير، وبالأخص في الانخفاض النسبي للوجود التجاري الأمريكي في شرق آسيا منذ منتصف التسعينيات. تجاهل العديد من المراقبين هذه الدلائل أو قللوا من أهميتها، لأنها كانت تتناقض مع الانطباع العام بأن الولايات المتحدة كانت ذات وجود دائم ومترسخ في المنطقة. وبالفعل، اعتبر تحليل هذه «المعجزة الآسيوية» بأن وفرة الصادرات الآسيوية إلى أمريكا وتزايدها كانت من المسلمات في المنطقة، لأنها تعد عاملا رئيسيا في نمو شرق آسيا.

كان العديد من المراقبين الأمريكيين قصيري النظر لدرجة أنهم تجاهلوا تماما هذه الأدلة، واعتبروه من السذاجة أن تقوم الاقتصادات الآسيوية بتقوية تبادلاتها الإقليمية وتقليل اعتمادها على الأسواق الأمريكية. وعندما ذكر هذا الادعاء، كان الرد دائما بأن «اليابانيين (أو الكوريين أو الصينيين) لن يقدموا على عمل أحمق كهذا، لأنه يتعارض تماما مع مصلحتهم الوطنية». يذكرنا هذا الرد بتعليق لجون فوستر دول John Foster Dulles، عندما كان يشرف على نهاية الاحتلال الأمريكي لليابان في بداية الخمسينيات. ففي تعليقه الذي لن ينسى عن مستقبل الاقتصاد الياباني، نصح اليابانيين بأن يركزوا جهودهم على الأسواق الآسيوية القريبة منهم، لأن البضائع اليابانية لن تتمكن من اجتذاب المستهلكين الأمريكيين، ومن المعروف أنه في ذلك الوقت، وضع حجر أساس الشركات التي كانت ستنتج البضائع التي تعرف عليها الأمريكيون لاحقا باسم «سوني SONY» و«هوندا HONDA».

عادت التوجهات السرية في التبادل التجاري بين أمريكا وشرق آسيا، ولكنها



عكست اتجاهها هذه المرة. فكما تشير الرسومات البيانية المرفقة، صعود الصين وهبوط أمريكا النسبي - وهما الحدثان اللافتان للانتباه في عام 2002 - كانا قد ترسخا منذ سنوات. يبين الرسم البياني الأول أن واردات اليابان من الصين ارتفعت قيمتها من 36 مليار دولار عام 1995 إلى 60 ملياراً عام 2001، بينما انخفضت قيمة وارداتها من الولايات المتحدة في الفترة نفسها من 76 مليار دولار إلى 63 مليار دولار. ولذلك لن نفاجأ عندما نجد أن واردات اليابان من الصين تخطت مثيلاتها من أمريكا في العام التالي.

وعلى الرغم من أن الانعطاف الياباني كان الأكثر درامتيكية في المقدار من بين العديد من الاقتصادات شرق الآسيوية، إلا أن هنالك تغييرات مماثلة في دول المنطقة بأكملها. فقد ارتفعت قيمة صادرات كوريا الجنوبية للصين بنسبة 100% (من 9 مليارات إلى 18 ملياراً)، بينما لم تزدد نسبة صادراتها للولايات المتحدة إلا بنسبة 30%. وكذلك حال وارداتها: فمن الصين ازدادت قيمتها بمقدار الضعف تقريبا حتى وصلت إلى 13 مليار دولار، بينما انخفضت قيمة وارداتها من الولايات المتحدة بمقدار الربع. مرة أخرى، أقول إن مقدار التبادل التجاري في الدولارات بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة ما زال يتفوق على مثيله الصيني، إلا أن مستويات النمو التجاري غير مشجعة على الإطلاق - وينطبق هذا على تايلند وسنغافورة وماليزيا أيضا. ففي كل من هذه الدول الأربعة، أخذ تبادلها التجاري مع الصين ينمو بسرعة أكبر بكثير من نمو مثيله مع الولايات المتحدة. وفي ثلاثة من الأربعة

تلك، ارتفعت قيمة الواردات من الصين بنسبة 70%، بينما انخفضت وارداتها من أمريكا. وتجربة سنغافورة هي الأكثر دراماتيكية: ففي حين ارتفعت وارداتها من الصين بنسبة 120%، انخفضت من أمريكا بنسبة 6%.

وكما يقول المثل في وول ستريت Wall Street، يجب ألا نعتبر هذه التغيرات بمثابة تنبؤات دقيقة للمستقبل، لكنها تشير إلى حقائق عديدة مهمة للغاية. إحداها هو الحجم الخرافي لمقدار صادرات الولايات المتحدة لدول شرق آسيا. ففي عام 2001، كانت ربع صادرات الولايات المتحدة بالضبط تتوجه إلى دول شرق آسيا المحاذية للمحيط الهادي. فقد كانت قيمتها، والبالغة 182 مليار دولار، تعادل قيمة صادرات الولايات المتحدة لدول الاتحاد الأوروبي. أما في عام 2002، فقد ارتفعت نسبة صادرات أمريكا لدول شرق آسيا، لتصبح 26% من حجم الصادرات الأمريكية الكلي، بينما انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي إلى 24%.

تشير التغييرات الحادة في معدلات النمو في التبادل التجاري إلى حقيقة أخرى، هي ميل دول شرق آسيا نحو توطيد علاقاتهم الاقتصادية ببعضهم. وقد تسارعت هذه العملية بسبب الأزمة المالية التي حدثت في المنطقة بين عامي 1997-1998، وتعززت نتيجة رد فعل واشنطن الخامل. أما طوكيو، فقط جلست في مقعد السائق بابتداعها العديد من

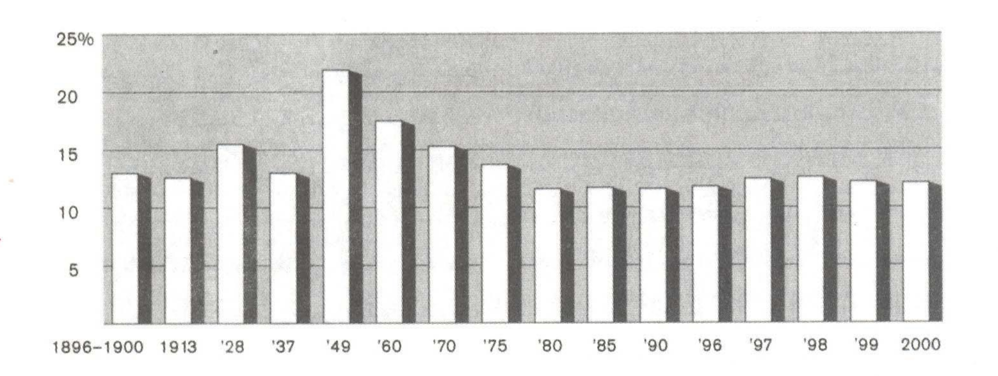


العروض المغرية، مثل رعايتها لمشروع «السندات المالية الآسيوية»، وهو اقتراح اعترض عليه حينئذ وزير المالية لورنس سومرز بسرعة، وحتى بقسوة على حد تعبير بعض المعلقين، حتى تأكد من إفشاله. فهذا التباين في السلوك دعم النظرية السائدة، وبخاصة في جنوب شرق آسيا، والتي

مفادها أن الولايات المتحدة على استعداد للتخلي عن العديد من الاقتصادات الآسيوية، حتى إن هنالك من اعتقد أن الأمريكيين أرادوا استغلال الأزمة الآسيوية لتحقيق فائدتهم الذاتية.

كانت تصريحات أحد المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية التايلندية مؤشرا واضحا على هذه الانطباعات. ففي عام 1997، وعندما بدأت الأزمة بالظهور، أبدى ذلك المسؤول استياءه من أنه في حين استفادت الولايات المتحدة من العولمة، تضررت تايلند بسببه. وبعد ذلك بثلاث سنوات، عندما كانت بانكوك تخطط لاستضافة مؤتمر اقتصادي، كانت قد أوصلته تلك الأفكار المرة إلى قناعة بأن الولايات المتحدة بكل بساطة لا تكترث بأمر دول جنوب شرق آسيا: «أكد ثمانية من قادة دول آسيا مشاركتهم. وكذلك رئيس الوزراء الياباني... وقادة دول الاتحاد الأوروبي أيضا أنهم سيحضرون... لكنني أصبت بخيبة أمل بسبب ضعف المشاركة الأمريكية. فالاقتصاد المحلي الأمريكي كبير ومستقر، ويبدو أن هذا هو السبب الذي يجعلهم غير مهتمين بالمؤتمرات الاقتصادية الدولية».

ظهر الاستياء ذاته من الولايات المتحدة في شهر مارس الماضي، في خطاب ألقاه إميل سالم في واشنطن، وهو من ألمع الاقتصاديين الإندونيسيين. يشارك سالم في إدارة المؤسسة الأمريكية - الإندونيسية - US - Indonesia Society، وفي تعليقات له في أحد اجتماعاتها، تحدث عن تغيير جذري مستقبلي لتوجهات تايلند الاقتصادية. فالحديث الذي تعودنا عليه عن عمليات الصناعة المشتركة ذهبت أدراج الرياح، مثل التوجهات نحو صناعة الأحذية والألبسة من قبل شركة «نايكي Nike» بهدف التصدير إلى أمريكا. وبدلاً من ذلك، تحدث سالم عن ضرورة تأقلم إندونيسيا مع الدور «الصيني في اقتصادات آسيا» وعن «آسيان + 3 3 + ASEAN» وكيف أن



على إندونيسيا أن تعتمد لا على الصناعة بغرض التصدير الموجه، بل على تصدير «المنتجات التقليدية» المحلية. تشير عباراته، كما هو الحال مع الآخرين في جنوب شرق آسيا، إلى حدوث قطيعة مع سياسة اللاندماج مع أمريكا والغرب اقتصاديا، والتي كانت الأساس على مدى 30 عاما. بل على العكس، تشير إلى توجه نحو الازدهار ضمن مخطط إعادة الحياة لآسيا في زمن ما بعد الأزمة.

والحقيقة الثالثة التي تظهرها هذه البيانات، تتمثل في التوزيع العالمي لصادرات أمريكا. فكما يشير الرسم الأول، تتوزع قرابة نصف الصادرات الأمريكية بين أوروبا وآسيا بالتساوي تقريبا، بينما يذهب أكثر من الثلث إلى كندا والمكسيك، جيراننا الأكثر قربا. هذا يعني أن قرابة 90%، من صادرات أمريكا تتوجه، وبنسب متساوية تقريبا، إلى الأقاليم الاقتصادية الرئيسية في العالم: أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، وشرق آسيا. ولا تملك أية دولة من القوى الاقتصادية الرئيسية توزيعا مماثلا أو قريبا من هذا، فمعظمها تتوجه صادراتها للأسواق المحاذية لها. وصادرات الاتحاد الأوروبي هي الأقل انتشارا، حيث يبقى أكثر من ثلثيها داخل أسواق الاتحاد نفسه، وكذلك اليابان، والتي تتركز صادراتها بطريقة مشابهة.

واحد تلو الآخر

تقف هذه التوجهات المتباينة شاهدا على مقدار حصة الولايات المتحدة في مناطق العالم كافة، وعلى حاجتها الملحة لتقوية التزاماتها تجاه النظام التجاري العالمي، الممثل بمنظمة التجارة العالمية، ومع ذلك، فقد قام آخر رئيسين أمريكيين بالتقليل من شأن هذا الهدف، من خلال إصرارهما على إبرام اتفاقيات تجارة حرة جديدة، إقليمية وثنائية. ولا يمكن المقارنة إطلاقا بين هذه الاتفاقيات واتفاقية النافتا NAFTA والتي كان إبرامها مبررا بسبب الامتيازات السياسية والاستراتيجية التي تحصل عليها الولايات المتحدة منها. لكن الاحتمالات المطروحة الآن على أجندة اتفاقيات التجارة الحرة لا فائدة اقتصادية أو سياسية لواشنطن منها.

آخر هذه الاتفاقيات، وهو اقتراح بتشكيل «منطقة تجارة حرة في أمريكا الوسطى» لا يمكن أخذها على محمل الجد من وجهة النظر الأمريكية، ويعود ذلك جزئيا إلى كون أمريكا الوسطى سوقا صغيرة جدا، لكن الأهم من ذلك، أن صادرات أمريكا لتلك المنطقة تشكل 40% على الأقل من وارداتها. ومن ناحية أخرى، لا تمثل الواردات من منافسي أمريكا، الاتحاد الأوروبي واليابان، سوى 10% و5% على الترتيب من واردات سوق أمريكا الوسطى. ولكن، ومع شهية الإدارة الحالية لإقامة مناطق التجارة الحرة، ذهبت العقلانية (والفكاهة) أدراج الرياح عندما أعلن الرئيس بوش دعمه

لمنطقة تجارة حرة في أمريكا الوسطى. فقد صرح البيت الأبيض، وبكل جدية، أن صادرات الولايات المتحدة لتلك المنطقة تفوق صادراتها «لروسيا وإندونيسيا والهند مجتمعة» - فقد كان من المناسب له أن يتجاهل أن تلك الدول الثلاثة لطالما كانت في أدنى سلم الأسواق الأمريكية.

كيف يمكن تفسير هذا الإيمان بمستقبل مناطق التجارة الحرة؟ يأمل زويلك أن تكون هذه المناطق بمثابة حجر الأساس لتجارة عالمية حرة، لكن هذا التفسير كان دائما عرضة للنقاش. وتتواجد لدينا الآن أدلة كافية على أن كتل التجارة الحرة في إقليم ما تعمل على توليد كتل تجارة حرة مشابهة في أقاليم أخرى. هذا هو الدرس الحقيقي الذي يمكن أن نتوصل إليه من التجربة الآسيوية والاقتراحات الآسيوية بتشكيل مناطق جديدة للتجارة الحرة. ولا يهم إن كانت هذه الاتفاقيات برعاية صينية أو يابانية، فالواضح أنها تولدت استجابة لمثيلاتها في مناطق أخرى - وبخاصة التي ترعاها الولايات المتحدة في النصف الغربي من العالم - وستؤثر على الولايات المتحدة بطريقتين اثنتين. الأولى، كما تشير البيانات أعلاه، أنها تهدد الحصة الأمريكية الاقتصادية الأهم في شرق آسيا. والثانية، أنها تساعد على بناء كتلة لها وزن سياسي واستراتيجي ينافس مصالح أمريكا الأمنية طويلة الأمد في منطقة المحيط الهادي.

قد يعترض الناقدون، الذين يؤكدون أنه لا يوجد تماثل بين الاثنين: فنصف الكرة الغربي وشرق آسيا منفصلان إلى حد بعيد، ويمكن للسياسة الأمريكية أن تتعامل بسلاسة مع هذا الفصل. لكن المجريات في المنطقتين بعيدة كل البعد عن الاختلاف، كما ذكر كيسنجر بقوة في زيارته لطوكيو في مطلع التسعينيات. فقد اجتمع آنذاك كيسنجر مع هاشيموتو، والذي كان يشغل منصب وزير المالية الياباني، قبل أن يصبح رئيس الوزراء. وفي كتابه «رؤية مستقبلية لليابان Vision of Japan »، علق هاشيموتو على لقائهما، وتذكر أن مضمون حديثهما كان يدور حول مسألتين سياسيتين تجمعان بين الشرق الآسيوي والغرب بطريقة مباشرة.

المسألة الأولى، كانت اقتراح ماليزيا لإنشاء «مؤتمر اقتصادي لشرق آسيا East Asian Economic Caucas» والأخرى كان النقاش الدائر في أمريكا في ذلك الوقت حول منظمة النافتا NAFTA، وبالأخص احتمالية توسيعها لتشمل أمريكا الجنوبية والوسطى. أدت هذه التطورات إلى تبني بيل كلينتون مشروع إنشاء منطقة تجارة حرة في الأمريكيتين FTAA بحيث تشمل جميع دول النصف الغربي من العالم. كانت تراقب هذه المتغيرات باستمرار من قبل قادة آسيا، والذين انتابهم القلق من أن يؤدي توسيع النافتا إلى انحياز أمريكي للتعامل مع هذا السوق الضخم على حساب شرق آسيا. وكذلك أدى الحديث عن منطقة تجارة حرة أمريكية في نصف الكرة الغربي إلى إثارة المخاوف من أن تبرر إنشاء كتلة إقليمية اقتصادية آسيوية وأن تدعم الآسيويين الذين

طالبوا بها منذ زمن بعيد.

وقد دار الحديث بين هاشيموتو وكيسنجر في هذا السياق، عن الربط بين اقتراح EAEC الذي كانت تتعرض اليابان لضغوطات تحثها على تبنيها، وإمكانية توسيع النافتا، كما كانت الولايات المتحدة تخطط. وعندما سأل كيسنجر إذا ما كانت المحطات الأمريكية لتوسيع النافتا ستؤثر في الموقف الياباني، أجاب هاشيموتو: «هذا ما سيحدث بالفعل».

«وبصفتي عضوا في الحكومة لا أميل كثيرا للمشروع الماليزي. ولكن لو قامت الولايات المتحدة بتأييد إنشاء كتلة دفاعية بتوسيع النافتا وإغلاق أسواق أمريكا الجنوبية والشمالية، ستضطر اليابان لأن تعزز مكانتها كدولة آسيوية في منطقة الهادي. وهذا بلا شك، سيكون له تأثير على العلاقة الأمريكية - اليابانية... وما نرجوه منكم أن لا تضعونا في موقف محرج».

وفي السنوات التي تلت هذه النصيحة الجامدة، تحرك الموقف الياباني إلى حد بعيد وفق الخطوط التي حددها تهديد هاشيموتو، كما يظهر من تطورين آخرين لافتين للانتباه. الأول هو تعزيز مكانة اليابان كدولة آسيوية في منطقة الهادي، كما قال هاشيموتو. يعود ذلك جزئيا إلى النقاش المستمر في الأوساط اليابانية حول ما إذا كانت دولتهم «غربية» بالكامل، بالإضافة إلى انتهاء الجيل الذي تأثر بالاحتلال الأمريكي لليابان واستفاد منه بطريقة مباشرة.

وهنالك عامل آخر، ذو أهمية مماثلة، يتمثل في أن أكثر المراقبين اليابانيين كفاءة وعمرا أدركوا أن النفوذ الأمريكي أصبح خانقا ويجب التخفيف منه، ومثال واضح على هؤلاء هو أوغورو كازوا، وهو من كبار المسؤولين اليابانيين في وزارة الخارجية، ولا يمكن اعتباره «وطنيا» يمينيا مخضرما. فهو الآن سفير اليابان في فرنسا، يحمل شهادة عليا في الاقتصاد من جامعة كامبريدج، وشغل منصب سفير اليابان في كل من كوريا الجنوبية وفيتنام، وعمل مديرا عاما للشؤون الاقتصادية في وزارته. كثيرا ما يكتب في الدوريات اليابانية المهمة عن شؤون آسيا، وفي مقال كتبه عام 1999 تحت عنوان «بناء آسيا جديدة» طرح فكرة مفادها: «إن على آسيا المتحدة، بالتعاون مع أوروبا الغربية أن تستعدا لمواجهة نفوذ أمريكا معا. يجب أن تعمل آسيا بطريقة متحدة... ومهمة اليابان أن تساهم في القيادة اللازمة لإنجاز ذلك. يعود هذا الموقف إلى الهيمنة الأمريكية على العالم، وتركز النفوذ بيد الولايات المتحدة».

تحققت توقعات هاشيموتو عندما قررت اليابان إنهاء اعتمادها الحصري على نظام الغات - ومنظمة التجارة الحرة. وقد ظهر هذا التغيير للمرة الأولى في الورقة البيضاء التي أعلنتها الحكومة اليابانية عام 2000 بخصوص التجارة الحرة، كما أن اليابان اضطرت للرد فوراً على إعلان الصين نيتها للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول منظمة آسيان. فخلال

أسابيع قليلة من المبادرة الصينية، ذهب رئيس الوزراء الياباني إلى جنوب شرق آسيا ليضمن حصة يابانية في الاتفاق. وفي سنغافورة، اعترف أن الصين «سوق جذابة»، لكنه أصر على أن التوجه التجاري الياباني هو الأفضل: «التعاون بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية ضروري. وفي المستقبل، سيكون انضمام استراليا ونيوزيلندا أمرا طبيعيا». وقد اتبع رئيس الوزراء أقواله بالأفعال، حيث وقعت اليابان على أول اتفاقية تجارة حرة لها مع سنغافورة، وفي بداية عام 2002، أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية عن محادثات تجري بينهما في الموضوع نفسه.

من الناحية العلمية، وبسبب حجم المصالح الزراعية اليابانية، لن تكون نتائج الخطوتين السابقتين واسعة النطاق. فالاتفاق مع سنغافورة، على سبيل المثال، لا يشمل القطاع الزراعي مع أن سنغافورة لا تملك أراضي زراعية تذكر، وأهم صادراتها «الزراعية» هي الأسماك. وكذلك الاتفاق مع كوريا الشمالية، والذي لن يخلو هو الآخر من المعوقات. وعلى الرغم من ذلك، تستمر اليابان في التفاوض مع كل من نيوزيلندا والمكسيك، كما أن هنالك اتفاقيات تجارة حرة أخرى في المنطقة آخذة بالتبلور، من ضمنها المحادثات الجارية بين تايلند والصين، وبين نيوزيلندا وسنغافورة، وهنالك تقارير تشير إلى حدوث محادثات مشابهة بين اليابان وتايلند والولايات المتحدة.

من الواضح أن هذه النشاطات المضطربة لن تتسبب في حدوث تغيير فوري، كما اعترفت بكين عندما حددت الفترة الزمنية لمشروع آسيان بعشر سنوات. ولكن السؤال الأهم هو ما إذا كان ينبغي أن تتحرك آسيا بهذا الاتجاه أصلا. فالتنافس الحالي بين النماذج الصينية واليابانية تذكرنا بالأسباب التي دفعت إلى رفض اقتراح ونستون تشرتشل حول تشكيل الكتل الاقتصادية الإقليمية في دول ما بعد الحرب، والذي يعود الفضل فيه إلى وزير الداخلية الأمريكي كورديل هول، الذي شغل هذا المنصب بين عامي 1933 و1944، وأصر على تبني المنهج الاقتصادي متعدد الأطراف. فالتنافسات السياسية بين الكتل وضمن أفراد الكتلة الواحدة هي النتيجة الحتمية لتشكيلها، وتقام نتيجة لذلك جدران عازلة وقائية، تحت تسميات مختلفة.

ومثال جيد على ذلك، هو في شمال شرق آسيا اليوم، حيث يناقش الخبراء والحكومات إمكانية إقامة كتلة تجارة حرة بينهم في تلك المنطقة، ويقول مؤيدو الفكرة إن نظاما كهذا سيكون «كتلة تجارية هائلة» وهذه النتيجة، والتي ستؤدي بالتأكيد إلى انقسام في منطقة الهادي، لا يمكن أن تكون في صالح الولايات المتحدة أو الاقتصاد العالمي. يمكن أن نطمأن لو اعتقدنا بأن تاريخ الكتل الاقتصادية والمشاكل التي نتجت عن قيامها في فترة ما بين الحربين العالميتين سيتردع السياسيين عن اقتراف الخطأ نفسه مرة أخرى، لكن سجلهم التاريخي ليس مطمئنا على الإطلاق.

سجل حافل بالانتصارات

تتبع العديد من المعضلات التجارية الحالية ونتائجها على السياسة الخارجية الأمريكية من اعتقاد سائد عند الأمريكيين بأن دولتهم لم تلعب دورا ناجحا في التجارة العالمية. نجد هذا التصور منتشرا من المجتمع المحلي إلى واشنطن، ويتجذر في تقليد تجاري قديم، يعلمنا أن الصادرات خير من الواردات. وتم تدعيم هذا الدرس في التقارير الشهرية عن التبادل التجاري، والتي تصاحبها دائما أنباء عن «تفاقم العجز التجاري» الوطني. تناقش أهمية هذا العجز في أوساط الاقتصاديين، ولكن لا شك في أن الاعتقاد السائد بين الأمريكيين أننا نعاني من «نقطة ضعف» في التبادل التجاري، وأن الولايات المتحدة ليست ناجحة في مجال التصدير.

ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة. فلو نظرنا إلى السنوات المائة الماضية، لوجدنا أن الولايات المتحدة حافظت على مستوى 12-13% من مجمل الصادرات العالمية. وكان الحال كذلك في مطلع القرن العشرين، عندما هيمنت المنتجات الزراعية على الصادرات الأمريكية (وهيمنت أوروبا على الصادرات العالمية)، كما كان في نهاية القرن العشرين، عندما استبدلت الصادرات الزراعية بالمنتجات الحديثة، أي الطائرات ومحركاتها، والمعدات الطبية والأجهزة ذات التقنية العالية.

ولم تتخط نسبة الصادرات الأمريكية مستواها المعهود والثابت، الذي يبلغ 12-13% من الصادرات العالمية، إلا بعد الحربين العالميتين. ففي تلك الفترة، لم تتمكن العديد من الدول من الاستمرار في الساحة التجارية الدولية نتيجة للدمار الذي لحق بها جراء الحرب، وبذلك تمكن الأمريكيون من احتكار السوق لفترة مؤقتة لم تطل. أما في جميع الأزمنة الأخرى، كان المستوى ثابتا عند 12-13%، وهو مثير للإعجاب أن تجد أن مستوى الصادرات الأمريكية في كل من عامي 1913 و1998 كان ثابتا عند 12.6% من مجمل الصادرات العالمية، وعلى الرغم من أنهما عامان يفصل بينهما دهر.

لكن فترة ما بعد عام 1980 تستحق لفتة أخرى، فتلك الفترة شهدت انفجارا في التجارة العالمية وبروز العديد من الأقوياء الجدد في الميدان الاقتصادي، معظمهم إما لم يكونوا موجودين على الإطلاق في بداية القرن كقوى مستقلة أو - كما هو حال اليابان - كانوا قد دخلوا للتو في أسواق التصدير العالمية. ففي عام 1913، لم تكن حصة اليابان من الصادرات العالمية سوى 2%، وقد تضاعفت منذ ذلك الحين أكثر من ثلاثة أضعاف. أما الآخرون - سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ - والذين لم يكن لهم دور مستقل على الإطلاق كدول مصدرة قبل الحرب العالمية الثانية، فإن مجموع حصصهم العالمية اليوم يتعدى 10%. ولو أضفت إليهم الصين، وهي أحدث إدخال في نادي المصدرين الآسيويين - ستصل حصة الجدد إلى أكثر من 13%، ومع اليابان تصبح النسبة أكثر من 20%.

تكمن أهمية هذه الحسابات في أن أكثر من خمس الصادرات العالمية الآن أصبحت بيد اقتصادات لم يكن لها وجود في بداية القرن العشرين. وعلى الرغم من ظهور تلك القوى الجديدة، إلا أن الولايات المتحدة حافظت على حصة ثابتة من التبادل التجاري العالمي. كان هذا هو العامل الوحيد الثابت في عالم من المتغيرات. والولايات المتحدة، وعلى عكس المقولات السائدة التي تصفها بأنها «محرومة» في التجارة العالمية، تظهر كأحد الأطراف الرابحة تجاريا.

وقد أدى الاعتقاد بالعكس، أن الظروف لا تميل لصالح الولايات المتحدة إلى نتيجتين مقلقتين. الأولى هي تبني الولايات المتحدة لسياسات «وقائية» دفاعية: مثل الإجراءات التي تمنع التخلص من فائض الإنتاج، والواجبات التعويضية، التي تنتج عن مطالبة واشنطن، وبطريقة أنانية، بحماية مصالح قطاعات الصلب والأقمشة والزراعة. النتيجة الثانية، والأكثر خطورة، هو نمو الاعتقاد بأن على الولايات المتحدة أن تنشئ العديد من مناطق التجارة الحرة، سواء باتفاقيات متعددة أو ثنائية الأطراف، الحقيقة ليست أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى تلك الاتفاقيات فحسب، بل على العكس تماماً: فلأن صادرات الولايات المتحدة هي الأكثر توزيعا عبر العالم، يمكن أن تتضرر المصالح الأمريكية لو أن مناطق التجارة الحرة أخذت تزدهر.

ولتجنب مثل هذا الوضع، على واشنطن أن تقوم بإجراءين رئيسيين: الأول، أن تتوقف عن مساندة إنشاء الكتل الإقليمية. يتطلب مثل هذا القرار من الولايات المتحدة أن تدرك أن سياساتها تجاه التجارة، وخاصة تلك التي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في نصف العالم الغربي، هي التي ساعدت في حدوث عكس ما ترغب به تماما: ألا وهو نشوء كتلة تجارية إقليمية في شرق آسيا. فاتفاقية التجارة الحرة في الأمريكيتين مهددة بالفشل منذ فترة لا بأس بها، وبالأخص بعد ظهور المشاكل التي تواجهها البرازيل، ويمكن تحقيق أهدافها على أفضل وجه ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. الإجراء الثاني، هو أن تستأنف الولايات المتحدة دورها كمتصدرة العالم التجارية في عصر ما بعد الحرب، قولاً وفعلاً. ويجب أن ترفض، وبطريقة علنية، أية فوائد قصيرة الأمد تظهر نتيجة الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف. لن تكون هذه مهمة سهلة لإدارة اهتمت إلى حد بعيد باتفاقيات التجارة الحرة: لاحظوا وضع استراليا، والتي تصدرت قائمة الدول المرشحة للدخول في مثل هذه الاتفاقيات بعد أن دعمت الولايات المتحدة في حربها على العراق، بالإضافة إلى نداء الرئيس الأخير لإنشاء منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، يجب أن تعمل الولايات المتحدة بحزم وبمفردها حتى تدعم مبدأ التجارة متعددة الأطراف، والتي تعني مبدئيا أن تضمن استمرارية وتقوية منظمة التجارة العالمية (والتي هي في الأساس فكرة أمريكية)، بالإضافة إلى دورة الدوحة المنبثقة عنها.

سيدعي الكثير من الناس أن الولايات المتحدة لن تتمكن من دخول هذا المشروع بأيد نظيفة بسبب إجراءاتها الأخيرة في مجالات الصلب والأنسجة والحطب. ولكن التناقض الذي يظهر، هو أن الولايات المتحدة، والتي من الواضح أنها لن تقوم بإلغاء الإجراءات تلك وعلى الرغم من الانتقاد العالمي لها، قد ينطوي موقفها على مصلحة استراتيجية، أي أن كل خطوة إيجابية تتخذها الولايات المتحدة لدعم التجارة سترحب على أنها طلب للعفو. وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل تنتهز هذه الفرصة عندما أخذت تنادي بإلغاء التعرفات على كل البضائع التي تتبادلها الدول الأعضاء في منظمة التبادل والتنمية الاقتصادية OECD. ولكننا نحتاج إلى ما هو أوسع نطاقا من هذا، وهو المبادرة باتباع سياسة هدفها إعادة التبادل التجاري متعدد الأطراف، والمتمثل بمنظمة التجارة العالمية، إلى مركز الصدارة.

تتطلب مبادرة كهذه ضرورة السعي الحثيث وراء تحقيق جميع الأهداف المرجوة من دورة الدوحة قبل موعدها المحدد لعام 2005، وإنجاز أهم معالمها قبل ذلك الوقت. وقد أهدرنا أولى الفرص المتاحة، عندما فشل المتفاوضون في شهر مارس في التوصل إلى اتفاق حول «أساليب» الزراعة، والاختبار الآتي هو في الاجتماع الوزاري المرتقب في كانكون في المكسيك. ولو حصل أننا تركنا هذه الفرصة تفلت من أيدينا، ستصبح احتمالية تحقيق أهدافنا بحلول عام 2005 ضئيلة جدا. ولذلك، يجب أن تركز إدارتنا كل جهودها على كانكون وعلى القضايا المركزية في الزراعة وحرية الأسواق. ففي تصميم التجارة المتشابك الذي تمثله دول منظمة التجارة العالمية، والتي يصل عددهم إلى مائة وستة وأربعين دولة، تقع المسؤولية على عاتق أعضاء مهمين: الاتحاد الأوروبي، اليابان، كوريا الجنوبية، البرازيل، الهند، والولايات المتحدة طبعا. لكل منهم مصلحة في ذلك، كما ظهر من فشل 50 عاما من اتفاقيات الجات GATTT، وعليهم جميعا أن يضحوا قبل أن يحصلوا على شيء بالمقابل.

لهذا السبب، يحتاج زويلك - الذي يعاني من حساسية مفرطة للسلطة الدستورية التي يحملها الكونغرس في شؤون التجارة، وهو منذ الآن مناهض لنتائج التصويت في الكونغرس - إلى سماع أصوات العاملين في قطاعات الإدارة والزراعة والصناعة، بالإضافة إلى المستهلكين، وهم يظهرون أن نجاح دورة الدوحة مصلحة مشتركة لهم. فمنظمة التجارة العالمية ليست قوية بالدرجة المطلوبة، ولكنها من ناحية المصالح الوطنية الأمريكية تظل أفضل الخيارات المتاحة. حان الوقت لنتذكر أن صناع القرار الأمريكيين في الثلاثينيات والأربعينيات بذلوا جهودا سياسية عظيمة في سبيل إنشاء نظام تجاري عالمي، والحد من انتشار الكتل الاقتصادية الإقليمية. وهذا النظام العالمي هو ما نملكه الآن، وهو مهدد بالانهيار.

الثقافة العالمية



الأهداف الجديدة للجغرافيا الفضائية

بقلم: ف. ليبيدبف وس. يورينا
ترجمة: أ. د. حسن عبدالكريم سلمان

هذا المقال نشر في مجلة «العلم والحياة» الروسية عدد أكتوبر 2003



يعتبر مصطلح الجغرافيا الفضائية في أيامنا هذه مصطلحا موسعا، فهو يعني قاعدة من المعلومات المبعثرة وغير المرتبطة تخص بعض المسائل والأفكار التي تم الحصول عليها من الفضاء.

تتلخص المعلومات المتوافرة في المراجع العلمية عن جغرافية الفضاء بمايلي: «الصور الفضائية» و«الأبحاث الميدانية» و«أخبار الفضاء» وكل ذلك هو عبارة عن ملخص لاستشعار الأرض عن بعد وفك رموز معطيات تطوير الفضاء وتحسين نوعية التكنولوجيا ومعالجة المعلومات.

انطلاقاً من المشاكل المعاصرة يجب أن توضع أمام الجغرافيا الفضائية مسائل عظيمة ومتنوعة، فهي يجب أن تصبح تياراً علمياً خاصاً بصياغة فكر كوكبي فضائي نابعا من فكرة إدراكنا وإقرارنا أننا نعيش كشعب واحد على كوكب واحد - عضوية كوكبية واحدة - يوحدها بحثها عن المصير المشترك وانسجامها التام مع بعضها ومع الطبيعة.

في المستقبل سيشارك في أبحاث الفضاء عدد كبير من جميع القوميات لأنه من الضروري الآن التفكير بإيجاد ثقافة على مستوى كوكبنا، تمتص تراث وتواريخ مختلف الشعوب والقوميات وتغنيها، نحن نطل اليوم على مستوى جديد من الإدراك يفرض علينا تطوير ثقافة كوكبنا. لم تستطع البشرية منذ آلاف السنين التغلب على عيوبها، فالثقافة هي وقاية وحماية، وهي تزداد رسوخا كلما ازدادت غنى وتنوعا. قبل ارتياد الفضاء سادت ثقافة الإنسان الفرد وحان الوقت الآن لتكوين ثقافة بيتنا العام. إن وضع المسألة بهذا الشكل كفيل بجذب أغنى إمكانات الطيف البشري العريض لاستيعاب الفضاء في الجو الثقافي والعلمي، ومن دون ذلك يبقى بنك المعلومات الفضائية وكل ما يحويه عبارة عن أرشيف ميت محفوظ لا يستفاد منه في آفاق تطوير البشرية.

لا بد لتطوير الثقافة الكوكبية من وضع خطة منهجية تربوية لسكان هذا الكوكب تتشكل بقرار من الأمم المتحدة وتهدف إلى تغيير نظرتنا بحيث يكون الفضاء ملكا للجميع وليس حكرا على الدول الأكثر تطورا، وهذا لن ينقص من كرامة الشعوب والبلدان التي تمتلك ناصية الفضاء، ولا يذل الدول التي، بحكم ظروفها (قلة المساحة، ضعف الاقتصاد) لا تستطيع ارتياد الفضاء. يجب أن نبحر في محيط الكون كشعب واحد يعيش على هذه الأرض ويجب أن تكون أهداف الطيران الفضائي والمعلومات التي يتم الحصول عليها ملكا عاما، فالفضاء يجب أن يكون للبشرية كلها وليس للكيانات العظمى فقط.

انطلاقاً من الهدف الموضوع يكون من الضروري دراسة كوكب الأرض كمجموعة منظمة بشكل معقد مع الاهتمام بصورة خاصة، بدور الإنسان ونشاطه في تنظيم هذه المجموعة واكتشاف العلاقات المتوترة في منظومة الأرض - الإنسان - المجتمع، بالاستناد إلى خطط نظرية مبرهنة ومنهجية مبنية على أساس من التفكير والتمعن. من خلال «النظرة إلى مستقبل الكوكب» (بعد معرفة كل المعلومات الجديدة عن المجموعة الشمسية، المجرات، الكون) لا بد أن يتركز الاهتمام على دراسة العوامل الفضائية المؤثرة

على الأرض، وعلى العضوية الحية وعلى مشكلة مسؤولية البشرية، المتآلفة مع الفضاء، على التأثر السلبي للمجال الفضائي على الوسط الطبيعي وعلى الجوار المباشر للأرض.

يجب على الجغرافيا الفضائية أن تستفيد من كل المعلومات البحثية الغنية المتراكمة من علم الفضاء وعلم الفلك، وعندئذ من الضروري استخدام الطرق الأحدث في الدراسة والتكنولوجيا المعاصرة وكل الوسائل المتوفرة: المصادر وشبكة المعلومات الدولية وكذلك تأثيرات البعد الثلاثي والحياتي ووسائل معالجة المعلومات وإمكانية العمل في نظام الزمن الحقيقي وذلك بخلق نماذج افتراضية على الحاسوب ... وغيرها.

يمكن، على سبيل المثال، اعتماداً على الصور الفضائية تشكيل نموذج ثلاثي لجزء من الأرض والطيران فوق المنطقة المدروسة بقصد تقصي خصائصها الطبيعية ووضعها البيئي والنشاطات الاقتصادية فيها، وهكذا يتم التدريب وإيجاد الحلول بوساطة أمثلة حية محسوسة في أوضاع معقدة، بحيث تتجنب الأزمات الممكنة الحدوث والفواجع (طبيعة كانت أم تقنية). بدأ التعرف على الجغرافيا الفضائية منذ أول تحليق للإنسان في الفضاء، ومنذ أكثر من أربعين عاما تجمع كم هائل من الصور الفضائية مختلفة الدقة والمقياس سواء كانت صورا عادية أم أفلام فيديو، وأغلبها واضحة ولكن لا يستفيد منها سوى المختصين لحل بعض المسائل: فالجيولوجيون يستفيدون منها لتدقيق البنية الجيولوجية والبحث عن مكامن الثروات الطبيعية، وفي فن رسم الخرائط الجغرافية يستفاد منها لتجديد وتدقيق أنواع مختلفة من الخرائط ويستفاد منها في علم البيئة لدراسة المنظومات البيئية لحل مشاكلها، كما يستفاد منها في التعليم لاكتساب خبرة فك الرموز.

يعطي الانتقال من الخرائط الجغرافية إلى صور الفيديو الفضائية إدراكاً مختلفاً للمواقع الجغرافية والأجزاء الأرضية، فهي تبدو، قبل كل شيء، وحدة تامة لا تتجزأ يرتبط فيها سطح الماء واليابسة والجو بشكل وثيق ندرك معه حصة كل من المحيطات والبحار والقارات، والأهم من ذلك ندرك حدود الدول وتقسيمات التخوم الأرضية المقامة بقصد التعرف على الأماكن المفضلة ومعرفة الاتجاهات بشكل أفضل. وهكذا يبدو نظام اكتساب المعلومات وتكوين وجهة نظر محددة حول موضوع معين، متناقضاً، وبدأ تشتت الأفكار بصورة لا شعورية اعتبارا من مقاعد الدراسة عن طريق مادة الجغرافيا؛ فقد تختلف الشعوب أحيانا في تسمية الموقع الجغرافي نفسه، وتبقى الحدود الجغرافية والدولية موضوع نزاع لا ينتهي، ولم يتفق الجغرافيون على الحدود الفاصلة بين المحيط الأطلسي والمحيط المتجمد الشمالي، بين أوروبا وآسيا، بين الأمريكتين الشمالية والجنوبية. أما تيار المحيط الهادي عند شواطئ شيلي والبيرو فيسميه أغلب الباحثين تيار «غومبولدت» بينما يسمى تيار «سبيرو» في الكتب المدرسية الروسية، ولا نجد بحر اليابان في الخرائط الصينية والكورية حيث

يطلقون عليه اسما محايدا هو البحر الشرقي.

هل يمكن حسم النزاع على الحدود بين قارتي آسيا وأوروبا؟ هل يعتبر الجغرافيون أنها تمر من جبال الأورال ولكن بطليموس اعتبرها تمر من نهر «ثانايس» (الاسم القديم لنهر الدون)، وقبل تفكك الاتحاد السوفييتي فرض علماء الجغرافيا خارج هذا الاتحاد أن كل الأراضي الواقعة وراء حدوده تابعة لآسيا. وعندما درس كاتب المقال هذا الموضوع بالاشتراك مع العالمين «د.ي مندليف» و«أ. غومبولدت» تبين لهم كأن أوراسيا (1) وحدة تامة لا تقبل التجزئة.

إن حقيقة ملكية إقليم أو آخر، تقسيمه أو ضمه، سيبقى موضوع نزاع حدودي بين دولتين كما هو الحال بين روسيا والصين، الهند وباكستان، أرمينيا وتركيا وكثير من الدول الأخرى، ويأتي كل من طرفي النزاع بأدلة وبراهين تعود إلى الماضي. وهكذا يكون من الضروري حل هذه النزاعات التي تعترض الشعور بالمستقبل المشترك. في العلوم «العامة» كالرياضيات والفيزياء والفلك لا توجد أي مشاكل من النوع السابق بسبب استخدام لغة مصطلحات واحدة حيث تعمل لجنة خاصة تسعى لإعطاء أسماء موحدة لجميع الموضوعات، وهكذا، يستخدم علماء الفلك في كل أنحاء العالم مصطلحات اللغة اليونانية القديمة عند العمل في المجالات العلمية الفضائية، وفي الفيزياء اتفق العلماء على استخدام الجملة الدولية (SI) (2) إلخ .. ويجب على الجغرافيا الفضائية أن تصنع معرفة بشرية خاصة بها. ولا بد من التأكيد أن توخي الوضوح ودقة التعبير في معلومات الجغرافيا الفضائية ليس طريقة لعرضها ولا هدفا بحد ذاته وإنما هو مجرد أداة للتعمق في دراسة كوكب الأرض والحصول على أفضل رؤية له وفهم منشأ الحوادث والظواهر المختلفة؛ فهو طريقة لزيادة الجهد البحثي والاهتمام بهذا الكوكب.

تعطي الخرائط الجغرافية الحديثة تصورا تقريبيا وجامدا للأرض، بينما تكون المعلومات الفضائية بهية وديناميكية تستوعب بشكل أفضل وتحفظ في الذهن، وغالبا ما تكون الأسماء الجغرافية غير اعتيادية فهي تعبر عن المدلول والمحتوى التاريخي الحقيقي للمسميات وتمثل تعريفاً «حياً» لها.

يساهم تصنيف ودراسة الصور الفضائية وشرائط الفيديو في التحقق من القوانين المعروفة لتشكيل الظواهر الطبيعية (وقد نستكشف ظواهر جديدة) كما يساهم في رسم خرائط كوكبية جديدة للتحليل والمشاهدة، أما الصور المعيارية للحوادث والظواهر الطبيعية فيجب أن تكون، قبل كل شيء، حديثة، واضحة وجلية وتعتبر معلومات أساسية مهمة بحيث تصبح ضرورية وأداة مهمة للقيام بأبحاث بهدف حل المسائل البيئية والتطبيقية وغيرها.

---

(1) إن كلمة أوراسيا هي حاصل إدغام الكلمتين أوروبا وآسيا- المترجم

(2) هي جملة قياس فيزيائية تستخدم المتر والكيلو غرام والثانية والأمبير كوحدات أساسية لقياس الطول والكتلة والزمن وشدة التيار على الترتيب - المترجم

يمكن على سبيل المثال، تشكيل خرائط لحقول الغيوم حيث تتراكم السحب المميزة لمنطقة معينة، خرائط لمناطق الحرائق الخطرة وأخرى للغيوم ومصادرها بالإضافة إلى خرائط لسطح الأرض تظهر الديناميكية الفصلية لتغير الحدود، وتعاقب المناطق الطبيعية (مثلا خرائط حية لانتقال «جبهة الخريف»)، خرائط النقط الحارة، للكوكب تعزل فيها وتميز المناطق التي تتطور فيها الحوادث الطبيعية والتقنية وخرائط أخرى تبين ارتفاع حرارة مياه الأنهار شتاء عند مصبات مياه الصرف الصحي للمدن والمؤسسات الصناعية وغيرها.

إحساس لا ينسى ينتاب المرء وهو في الفضاء عند مشاهدة تبدل الألوان في أثناء الفجر ومشاهدة الخط الذي يفصل الضوء عن الظلام في أثناء دوران الأرض تستطيع التكنولوجيا المعاصرة عن طريق الأقمار الصناعية، الحصول على نموذج حي لمناظر الأرض والفضاء وعرضها على شاشة كمبيوتر في اللحظة نفسها، وبمعرفة إحداثيات المدينة التي تعيش فيها يمكنك أن تشاهد انتقال الخط الفاصل بين الليل والنهار وتقارن ذلك مع ما تراه مباشرة من نافذة منزلك.

تستطيع عبر الفضاء وحدها أن تريك كيف ينزلق ضوء الشمس «مصباح غاليفر الفضائي»(3) لينير الأنهار والبحيرات، الجزر والمحيطات والمدن، ويمكنك أن تراقب تلألؤ الأشعة الشمسية المائلة من خلال نوافذ أبنية المدن نهارا على سطح الأرض وهي تبدو بشكل بقع ضوئية. يظهر نهر الأمازون من الفضاء كأفعى الصخر المرقطة هائلة الحجم (البقع هي المناطق الضحلة من النهر)، أما الأمواج المزيدة الناتجة عن الريح العاصفة فتبدو كأنها حبات من الأرز نثرت على سطح المحيط.

في المستقبل القريب سيكون من الضروري تأسيس مختبر تجريبي مدرسي للجغرافيا الفضائية بهدف القيام بأبحاث تعليمية حيث سيحصل الباحثون الفتيان على معلومات فضائية في ظروف حقيقية، وقد لا يستطيعون حل المسائل المجردة فقط بل المحسومة والأكثر واقعية التي تخص إقليما معينا، أو حل مشاكل مهمة في البرامج العلمية لمختلفة من الأرض وكذلك لمناطق أكثر تطورا بيئيا واجتماعيا، التي يمكن أن تكون أراضي المحميات الطبيعية بين الدول، مع العلم أنه يوجد منها المئات: منطقة «إغواسو» بين البرازيل وأورغواي، منطقة «الصداقة» بين روسيا وفنلندا، «منطقة پولس الغربية» بين بولونيا وأوكرانيا، منطقة «أوبسو - نور» بين روسيا والصين ومنغوليا وكثير غيرها... حيث تحل بنجاح مسائل الخطط المشتركة ومشاكل تنظيم وإدارة منظومات الجغرافيا البيئية.

نلاحظ أنه خلافا للتجربة، التي تعد ضمن ظروف خاصة في المخابر المدرسية الحديثة، حيث يتنبأ المدرس بالنتيجة سلفا، تعطي المراقبة

(3) المقصود بذلك Gulliver بطل الرواية الخيالية التي تتحدث عن رحلتيه إلى بلاد الأقزام وبلاد العمالقة وهي رواية معروفة للأطفال - المترجم.

الفضائية، اعتمادا على المعلومات المتجددة باستمرار، إمكانية الحصول على نتائج غير معروفة مسبقا ولا يمكن التنبؤ بها، وهي في الوقت نفسه تزيد الاهتمام بالمعرفة وحب الاطلاع.

يمكن في دروس الجغرافيا الفضائية، اعتمادا على مواد تاريخية وجيولوجية وعلى مجموعة الصور المأخوذة في أزمنة مختلفة وعلى المعرفة العلمية الدقيقة، يمكن دراسة نموذج يساعد على معرفة تغير الشكل الخارجي لجزء من الأرض غير مدروس بشكل موسع (أو حتى لو كان معروفا بشكل جيد) ضمن حقبة زمنية تعد بعشرات أو مئات السنين.

لنأخذ على سبيل المثال التي تمثل الأرض المنخفضة عند مصب نهري دجلة والفرات اللذين، بعد أن يتحدا، يتابعان طريقهما معا ليصبا في الخليج العربي عن طريق شط العرب، لكن الوثائق التاريخية تشهد أن النهرين لم يكونا متحدين قبل القرن الخامس الميلادي، بل كان لكل منهما مصب خاص به، غير أن الحراثة الكثيفة في وادي النهرين سببت زيادة كبيرة في حت التربة وترسيب المواد الصلبة في المجرى الأسفل لكل منهما ونتج عن ذلك نمو دلتيهما وبالتالي تشكل سهل دلتاوي واحد كبير، مما دفع الأرض اليابسة في الخليج (ويستمر ذلك حتى الآن بمعدل (1-4) كم في كل مائة سنة)، وإذا استمرت هذه الظاهرة في العصور القادمة، فيمكن التنبؤ بتراجع مياه الخليج العربي (4).

مثال آخر: إن دراسة الصور الفضائية لأواسط آسيا تجعلنا نكتشف ودون صعوبة، أن بحيرتي بايكال الروسية وخوبسو - غول «المنغولية» المسماة الأخت الصغرى لبحيرة بايكال، ترتبطان من خلال فالق تكتوني واضح يوحدهما، وندرك أيضا فرضية مصيرها المشترك، وإذا استمرت حركة الصفائح التكتونية ستتحد البحيرتان بحوض واحد بعد ملايين عدة من السنين (لحظة بالمقاييس الجيولوجية) وينتج عن ذلك بحر بايكال - المحيط الفتي.

تعتبر مراقبة الدوامات الإعصارية وتراكم السحب موضوعات في غاية الأهمية في الجغرافيا الفضائية، حيث يمكن تحديد خواصها البنيوية وتتبع «الإعصار الحي» منذ ولادته حتى تشتته مرورا بتغير اتجاهاته.

تتوافر صور رائعة لسلاسل الأعاصير الدوارة وحقول كاملة من السحب المتراكمة التي لا ترى في أية خارطة. لقد بقيت ظاهرة اختراق الأعاصير الشبيهة بالاستوائية للقارة الأوروبية لغزاً محيراً في السنوات الأخيرة كونها مشبعة بالرطوبة وتترافق بريح عاصفة تسبب فيضانات مدمرة وتهديدا بكوارث بيئة ضخمة لأن كثيرا من الأبنية والمنشآت غير معدة لمثل هذه الظواهر. إن دراسة مكان ولادة العواصف والأعاصير المذكورة سيولد الأفكار الأساسية لمعرفة الأسباب الخاصة بتشكلها، وهذا يعطي مثالا رائعا «مسألة حية» نقترح حلها في مخبر الجغرافيا الفضائي المدرسي.

في كتب الجغرافيا الخاصة بالمدارس

---

(4) لعل السدود التي أقيمت وتقام في كل من تركيا وسوريا والعراق ستخفض من حدة هذه الظاهرة - المترجم.

والمعاهد (5)، والجزء الخاص بالمحيط العالمي يدرس الطلاب المحيطات: الأطلسي والهادي والهندي والمتجمد الشمالي، ونادرا ما يشار إلى المحيط المتجمد الجنوبي. إن لوجود هذا المحيط حول الإنتراكتيكا، كجزء من المحيط العالمي، مزايا ممتازة لا بد من الاعتراف بها عند تحليل الصور الفضائية المأخوذة في فصول مختلفة، حيث نلاحظ وجود حزام من العواصف يطوق شاطئ الإنتراكتيكا في كل فصول السنة، وتتوضع الزوابع كالخرز بشكل متناسق حول تيارات مائية ضخمة متدفقة (الرياح الغربية) من مياه المحيط الباردة الغنية بالجبال الجليدية التي لها شكل الطاولة المستديرة. إن كل ما ذكرناه، معزز بشهادات موثقة هي الصور الفضائية، يؤكد أننا على عتبة اكتشاف محيط جديد وإعلان مسابقة لإيجاد أفضل اسم له.

يمكن في موضوعات الجغرافيا الفضائية دراسة حوادث طبيعية تترك أثرا في مناطق من الكرة الأرضية تصعب مراقبتها ودراستها والوصول إليها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك «جروح النجوم»(6). عادة ما يكون للحفر المتشكلة (فوهات) نتيجة سقوط النيازك شكل حلقي محاط بحاجز، وقد اكتشف رواد الفضاء أكثر من 200 حفرة، عشرون منها تقع في الأراضي الروسية، وتعتبر الحفرة التي تقع في وادي نهر خاتانغ في سيبيريا (قطرها حوالي 100 كم)، والتي لم تدرس إلا قليلا، من أهم الجروح النجمية على سطح الأرض. يعتبر العلماء أنه منذ حوالي 40 مليون سنة اخترق كويكب، متحرك بسرعة كبيرة، سطح الأرض وتحول إلى صخور صلبة. هذا وتعتبر فوهة «مانيكواغان» الواقعة شرقي كندا في ضواحي «كيبك»، والمتشكلة منذ حوالي 200 مليون سنة نتيجة لسقوط نيزك هائل الحجم، تعتبر من أكثر جروح النجوم أهمية على سطح الأرض. يزيد عدد الفوهات المتشكلة نتيجة سقوط النيازك (2-5) فوهات كل عام، ويستطيع الباحثون الشباب الهواة اكتشاف المزيد منها في مخابرهم. ترتبط حوادث الصدم (الانفجارات) الناتجة عن جروح النجوم بتشكيل مكامن الطفل الحار، الفحم، التسيوليت، وهذا ما سبب زيادة الاهتمام بها؛ إنها تعمل كمصائد للنفط والغاز.

تصبح دراسة ومراقبة كثير من الحوادث التي تقع على الأرض سهلة المنال باستخدام الجغرافيا الفضائية وبصورة خاصة مسائل الجغرافيا البيئية التي تفرض نفسها بإلحاح؛ تترافق الفعاليات البشرية في منطقة محدودة من الأرض (المدن، المناجم، مناطق صيانة المحميات الطبيعية) باختبارات قياسية مختلفة (تركيب الهواء، المياه السطحية والتحت أرضية، التربة، الأراضي وغيرها..)، وينطبق ذلك على نشاطات بشرية أخرى (المؤسسات الصناعية، ميادين تجارب الأسلحة وغيرها..) ويبدو أنه في كل هذه الفعاليات لا يمكن رؤية المشهد العام ككل وبالتالي لا يمكن تحديد المشاكل البيئية التي تنتج عنها. نشير في هذا المجال إلى مشكلة بيئية عالمية هي

(5) يتحدث الكاتبان عن الكتب المدرسية الروسية طبعا، وقد لا ينطبق ذلك على بلدان أخرى ـ المترجم

(6) جروح النجوم هي الحفر التي تولدها النيازك الساقطة على سطح الأرض ـ المترجم.

ظاهرة التصحر باعتبارها من أهم النتائج السلبية لنشاط الإنسان في مناطق الأراضي القاحلة. إن خطر التصحر في روسيا هو خطر حقيقي في إقليم «كالميكي» (الأراضي السوداء) وفي جنوب نهر الغولفا وحول الأورال. في إقليم «كالميكي» اكتسح التصحر 13% من المساحة العامة للإقليم إلى ونتيجة لذلك تقلصت المراعي وتحولت إلى رمال متحركة وسبخات وظهرت الأسباب المؤدية إلى نشوء عواصف الغبار المدمرة. تبين مراقبة حوادث التصحر، اعتمادا على الصور الفضائية، أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة التدهور المريع للماشية، ويظهر ذلك جليا في الصور المقبعة لسطح الأرض حيث تدل المناطق الماثلة للبياض على آثار الرمال «المتوحشة» التي ظهرت في أحواض كثيرة لسقاية الماشية.

يبدو أن إحدى المهام الأساسية للجغرافيا الفضائية هي فتح مجال عمل عريض لباحثي المستقبل، إثراؤهم لا يكون بالمعرفة فقط، بل بطرق الحصول على نتائج جديدة في العلم واستخدامها بشكل إبداعي لحل المسائل المطروحة. إن اكتشاف فوالق ناشطة في الجغرافيا الفضائية. يسمح بدراستها واستشكاف إمكانية تأثيرها على منشآت الجغرافية البيئة (يشارك في هذا العمل مختصون من مختلف الاتجاهات جيولوجيون، أطباء وغيرهم). رُصدت فوالق ناشطة في مجاري المياه التحت أرضية وفي مجاري أنهار العصور الجيولوجية القديمة وفي المناجم ومناطق التشققات الأرضية الناتجة عن إذابة الصخور الجصية بفعل المياه، وكل ذلك يسبب نقل كمية كبيرة من الأتربة. يزداد تخريب خطوط النقل والاتصالات التحت أرضية على حدود الفوالق بسبب التشوهات الناتجة عن الانزياحات كما تزداد ديناميكة «وعدوانية» المياه، وقد لوحظ ازدياد عدد المرضى فوق مناطق الفوالق. بدأ للتو العمل لفهم مناطق الفوالق وأخطارها البيئية، وأكدت نتائج البحوث التي تم الحصول عليها في كل من «سانت - بطرس بورغ» و«أوفا» أهمية ذلك في تخطيط البناء وتنظيم المدن.

بالنسبة لتنفيذ مشروع اعداد منحى علمي للجغرافيا الفضائية نقترح «برنامج تدريس الجغرافيا الفضائية في المدرسة والمعهد» يحوي عدة مراحل لاكتساب المعرفة الفضائية للمتعلمين: في البداية يتم استخدام المواد الفضائية في دروس التاريخ الطبيعي لصفوف الصغار، يليها الجغرافيا الفيزيائية، الفلك، التاريخ، الفيزياء، البيولوجيا، البيئة والمعلوماتية، وعند الانتهاء من المحاضرات المدرسية تبدأ الجغرافيا الفضائية لطلاب المعاهد التي ستحوي فصولا أكثر تعميما «الجغرافيا الفضائية للمنطقة»، «المعلوماتية الفضائية»، «البيئة الفضائية» و«عقيدة الفضاء».

نؤكد في النهاية أنه من الضروري ألا نكتفي بإعطاء الأجيال الجديدة إمكانية استيعاب المعرفة التي تم الحصول عليها في الأبحاث الفضائية في القرن العشرين وجعل نتائجها جزءاً من الثقافة البشرية للقرن الواحد والعشرين فقط، بل يجب الوصول إلى جو صداقة خاص بالأبحاث الفضائية يهدف إلى ترسيخ الألفة بين الدول والشعوب بحيث يبقى الجميع أصدقاء.





صناعة الرمز

بقلم: دوغلاس بي. هولت*
ترجمة: محمد مجدالدين باكير

العنوان الأصلي للمقال: What Becomes and Icon Most?
ونشر في مجلة Harvard Business Review عدد مارس 2003

يحتاج كل مجتمع إلى الأساطير- أي تلك الحكايات البسيطة التي تساعد الناس على التعامل مع حالات التوتر Tensions في حياتهم. واليوم، تتفوق العلامات التجارية Brands القوية في تقديم هذه الأساطير.

* دوغلاس بي. هولت: أستاذ التسويق المساعد في مدرسة هارفارد لإدارة الأعمال، بوسطن.



تتحول بعض العلامات التجارية إلى رموز Icons . ولننظر إلى نايكي Nike، هارلي دافيدسون Harley Davidson، آبل Apple، أبسولوت Absolut، فولكس فاجن Volks Wagen، إنها علامات تجارية ينظر إليها كل رجال التسويق بالرهبة. ويمدها احترام زبائنها الأساسيين بالقدرة على الحفاظ على موطئ قدم راسخ في السوق لسنوات عديدة. وليس هناك فكرة، على أي حال، إلا عند القليل من رجال التسويق عن كيفية تحويل علاماتهم التجارية إلى رموز، وذلك لأن بناء الرموز يتم على أساس مبادىء تختلف كلياً عن المبادىء التي يرتكز عليها التسويق التقليدي.

وتكسب هذه العلامات التجارية معارك المنافسة ليس لأنها تقدم مزايا فريدة وخدمة موثوقة وأساليب تقنية ابتكارية (على الرغم من أنها قد تقدم كل ذلك معاً). لكنها، على

عكس ذلك، تحقق نجاحاً لأنها تقيم صلة عميقة بالثقافة. وفي الأساس، فإن هذه الشركات تتنافس على الحصة الثقافية(1).

إنها عبارة عن شكل من أشكال المنافسة التي تحتدم على وجه التحديد في مجال يطلق عليه المسوقون اسم فئات نموذج الحياة Lifestyle Categories، مثل الطعام، الملبس، الكحول، والسيارات. إن العنصر الأهم هو الرمزية، أي أن التركيز الاستراتيجي ينصب على الهدف الذي تقوم على أساسه العلامة التجارية، وليس على الأداء الذي تحققه. وهو الشكل الوحيد من أشكال المنافسة الذي يولد الرموز. وتبنى القوة السوقية المؤثرة لتلك الرموز على نوع من القيم التي يحققها الزبون والتي لا ننتبه إليها في أغلب الأحيان: فالرموز تستمد قيمتها من حقيقة أن الناس ينفذون من خلالها إلى تجربة الأساطير المسيطرة.

ولا تعتبر صناعة الأسطورة نوعاً من المهارة التي يكتسبها رجل التسويق في معرض مناداته على الكورن فليكس في الشوارع. ومع ذلك، فهي ليست عملا اعتباطيا أو غامضا. لقد قمت بالبحث في العديد من أكثر العلامات التجارية الرمزية نجاحا في أمريكا طوال العقود الأربعة المنصرمة، لأقف على طريقة بنائها وكيفية الحفاظ عليها. وكانت المبادىء الضمنية التي توصلت إليها متجانسة على اختلاف هذه العلامات التجارية. وكما سنرى، يمكن حتى لمنتج يبدو قليل الشأن مثل ماونتين ديو Mountain Dew - وهو عبارة عن ماء، سكر، صباغ أخضر، وثاني أكسيد الكربون- أن يحوز على قوة رمزية Iconic Power ويحافظ عليها.

عملية صناعة الرمز

لطالما احتاج الناس إلى الأساطير. إذ تساعدنا الأساطير، بوصفها حكايات بسيطة بشخصيات آسرة وحبكات مدوية، على إدراك العالم. إنها تمدنا بالمثل العليا لنعيش بها، وتساعد في حل أسئلة الحياة المحيرة. والرموز ما هي إلا أساطير مغلَّفة. وهي تستمد قوتها من أنها تزودنا بأساطير ملموسة، الأمر الذي يجعلها أسهل منالا.

وليست الرموز مجرد علامات تجارية، بالطبع، فكثيرا ما تكون أشخاصا، إذ إننا نجد الرموز بين أنجح رجال السياسة- فكّر برونالد ريغان- وأهل الفن والترفيه من أمثال مارلين مونرو، والناشطين من أمثال مارتين لوثر كينغ، وغيرهم من شخصيات المشاهير، كالأميرة ديانا. ويشعر الناس أنهم مجبرون أن يجعلوا من هذه الرموز جزءاً من حياتهم، ذلك أنهم يستمدون من خلال هذه الرموز

(1) تمييزا لها عن الحصة السوقية Market Share، أي بدلا من محاولة الحصول على أكبر جزء من السوق الذي تعمل فيه، فإنها تسعى إلى أن تجعل نفسها جزءا من ثقافة المجتمع، وتحاول تعظيم هذا الجزء. تماما كما هو الحال مع ماكدونالد وكوكا كولا وغيرها من العلامات التجارية التي أصبحت رمزا لأمة (حتى أصبح يقال اليوم عن الثقافة الأمريكية ثقافة الماكدونالد)- المترجم.

القدرة على تجربة الأساطير القوية باستمرار. وعلى الشاكلة نفسها تعمل العلامات التجارية الرمزية Iconic Brands.

فعندما تخلق العلامة التجارية أسطورة ما، يشرع المستهلكون، في أغلب الأحيان عبر الإعلانات التجارية، باعتبار الأسطورة مجسدة في المُنتَج. لذلك يشترون المنتج لاستهلاك الأسطورة ولبناء علاقة مع «مؤلفها» أي العلامة التجارية. ويطلق علماء الإنسان على ذلك اسم «العمل الشعائري». فعندما ارتدى الزبائن الأساسيون لشركة نايكي أحذية جوردان الهوائي في أوائل التسعينيات، فإنهم ولجوا إلى أسطورة نايكي عن «الإنجاز الفردي عبر المثابرة». ومع استخدام زبائن آبل للوحات المفاتيح (في حواسبهم الشخصية) أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، فإنهم دخلوا في علاقة حميمة مع أسطورة الشركة عن قيم العمل في الاقتصاد الجديد، قيمٌ ثورية وخلاقة ومتحررة.

وكما تشير هذه الأمثلة، لا تتضمن العلامات التجارية الرمزية مجرد أسطورة كيفما اتفق وإنما أساطير تحاول إزالة حالة التوتر الحاد الذي يشعر به الناس بين حياتهم الخاصة والأيديولوجيا السائدة في المجتمع. وتنتشر هذه التوترات على نطاق واسع. فأي أيديولوجيا، بطبيعتها، تقدم ضرورات أخلاقية تحمل في طياتها تحديات؛ إنها تعرض الرؤية التي يطمح إليها أي مجتمع.

ولكن وبشكل محتوم، يعيش العديد من الناس بمنأى كبير عن تلك الرؤية. فقد تعزز الأيديولوجيا الوطنية، على سبيل المثال، الصورة المثالية لعائلة تضم الأبوين، حتى على الرغم من أن العديد من الأفراد يقنعون بالعيش في بيوت مفككة. وتُنتجُ التناقضات بين الأيديولوجيا والتجربة الفردية رغبات ملحة وحالات قلق شديدة، تُذكي الطلب على الأساطير.

ويؤدي هذا الطلب، بدوره، إلى نشوء ما أدعوه «أسواق الأساطير» Myth Markets. إذ في هذه الأسواق، وليس في أسواق المنتجات، تتنافس العلامات التجارية على اكتساب صفة الرمز. فكر في سوق الأسطورة باعتباره حوارا وطنيا ضمنيا يتنافس فيه طيف واسع من المنتجات الثقافية على تقديم أكثر الأساطير تأثيرا. إن موضوع الحوار هو الأيديولوجيا الوطنية، والتي كانت موضع اهتمام العديد من المتنافسين. و يتحول الرابحون في هذه الأسواق إلى رموز؛ إنهم أعظم صانعي أعظم الأساطير، فهم ينعمون بنوع من التعظيم الذي يُسبَغُ على أولئك الذين يتمتعون بقوة نبوئية وكاريزمية لازمة لتوفير القيادة الثقافية Cultural Leadership في أوقات تعاظم الحاجة إليها. وفي العادة، في أمريكا على الأقل، يخلق أولئك الرابحون في أسواق الأساطير أسطورة التمرد.

وبغض النظر عن العصر أو المناخ الأيديولوجي، يعتبر الأمريكيون

براغماتيين(2) بإرادتهم وشعبيين بروحهم، يفتقدون بشكل كبير الثقة في العقيدة السياسية ومركزية السلطة. ومن أجل الحصول على التوجيه والتعاطف، يتوجه الأمريكيون إلى أولئك الذين يدافعون عن قيمهم الشخصية عوضا عمن يسعون وراء الثروة والسلطة. إن أساطير البلد قائمة على مخزونها من الشخصيات الثورية (المتمردة)، أشخاص يشكلون في الغالب تهديدا للأيديولوجيا المسيطرة. ويمكن أن نجد هذه الشخصيات عادة حيث تأخذ الشعبية شكلها الأنقى والأكثر أصالة، بين أولئك الذين يعيشون تبعاً للعقائد المنعزلة تماما عن السلطة التجارية والثقافية والسياسية: في مناطق الحدود، في مناطق الغجر، في المناطق الريفية النائية، في تجمعات الدوري الرياضي، في أحياء المهاجرين من الأجانب، وفي أحياء الأقليات داخل المدن. وترتكز أكثر الرموز نجاحا على علاقة حميمة وموثوقة مع عالم المجتمع المتمرد: نايكي مع عالم الأحياء المنعزلة الأمريكية الإفريقية، هارلي مع سائقي الدراجات الخارجين على القانون، فولكس فاجن مع الفنانين البوهيميين، آبل مع الهاكرز (3). وحتى قبل وجود هذه العلامات التجارية، كان هناك المشروب غير الكحولي ماونتين ديو. دعنا نلقي نظرة على قصة نجاح إحدى شركات التعبئة في تينيسي، في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، في بناء أسطورة ثورية واجهت واحدا من أقوى التناقضات الأيديولوجية في ذلك الحين.

حالة ماونتين ديو

للوصول إلى فهم سر القوة الرمزية المبكرة عند ماونتين ديو، يجب علينا أن نعود إلى الأيديولوجيا الأمريكية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، والتي تأثرت بشدة بالحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. إن نجاح العمليات العسكرية الأمريكية - التي نفذت وفق نموذج يتسم بطابع الهرمية والرشاد- وقدرة الأمة على أن تبز النازيين علميا في السباق على تطوير القنبلة الذرية أعلنا عن بداية عصر جديد. لقد مجدت الأيديولوجيا الخبرة العلمية، وتحديدا تلك القوة الكامنة فيها التي ستطلق عنانها إدارة محترفة لجوانبها البيروقراطية. وامتلأت الثقافة الشعبية بصور للتكنولوجيا المستخدمة في خلق مستقبل خيالي ولمساعدة البلد في فتح أسواق جديدة وإزاحة الكتلة السوفييتية.

وأصبحت الأفكار المتصلة بالفردانية الصارمة في عداد المفارقات التاريخية، وصار لزاما أن يتم اكتساب الطبيعة الإنسانية الآن في بيئة تسود فيها ثقافة الشركات الخاصة. وقد قوبل الشخص الذي

(2) براغماتي Pragmatic: عملي أو واقعي- المترجم.

(3) قراصنة الملفات Cyberpunks: هم مستخدمو الحاسب الهواة الموهوبون الذين يحاولون الدخول بشكل غير شرعي إلى الملفات في النظم المختلفة- المترجم.

كان يتمتع بما يكفي من النضج، للانضواء بفرديته تحت مظلة حكمة ثقافة الشركات الخاصة، بالاحترام والتقدير. وخارج إطار العمل، وجدت هذه المثل العليا التعبير عنها في «أسلوب الحياة الحديث» الذي سارت عليه العائلات المترابطة في الضواحي المنظمة.

لقد أنتجت هذه القيم كما هائلا من التناقضات. إذ بدت هذه المثل العليا بالنسبة للرجال ذات طابع قسري ينزع عنهم صفة الرجولة، مقارنة بتاريخ الحركة الشعبية في أمريكا. وأصبحت كتب مثل «رجل المنظمة» لويليام وايت(4) و«الحشد المتوحد» لدافيد رايزمان(5)، التي دانت النظرة الضيقة الجديدة في مجتمع الشركات الأمريكية، من أكثر الكتب مبيعا. وفي الحال انتشرت أسواق الأساطير - مستهدفة مجتمعات التخوم الغربية وبوهيميا الغجر والأحياء المعزولة للطبقات الشعبية - لتقدم عبيدا لهذه التوترات.

وقد جذبت طبقة الجبليين انتباه العامة، أولا، في بداية ثلاثينيات القرن العشرين في



السلسلة الكرتونية الهزلية ليل آبنر(6) Li'l Abner والتي بالغ فيها آل كاب(7) بافتقاد الإنسان الجبلي (الهيلبيلي) للمدنية، بغية خلق حالة من الهجاء الاجتماعي اللاذع. ومع قدوم الخمسينيات ظهر الإنسان الجبلي - أي الإنسان الذي يحمل صفات حيوانية فطرية- قويا وخطيرا، على العكس تماما من رجل مجتمع الشركات. لقد أفشى ألفيس بريسلي، ذلك الرجل الفقير غير المتمدن القادم من الميسيسيبي، الذي أدخل «موسيقا السود البدائية» في أوساط جمهور البيض، الأسلوب الجنسي المثير وجعل الشباب يقبلون على اقتناء أسطوانات الروك أند رول. إن

(4) ويليام وايت William Whyte (1917 -1999): كاتب أمريكي، ومحرر مجلة فورتشيون Fortune ومتخصص بجغرافية المدن، اشتهر بعبارته «رجل المنظمة» Organization Man والتي كانت عنوان كتابه المنشور عام 1956- المترجم.

(5) دافيد رازمان David Riesman (1909-2002): عالم اجتماع ومحامٍ أمريكي، اشتهر بدراسته لحالة المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية في كتابه الحشد المتوحد The Lonely Crowd- المترجم.

(6) ليل آبنر Li'l Abner: سلسلة كرتونية هزلية مطبوعة تحكي قصة رجل جبلي مغفل وكسول لكنه طيب المعدن وقوي البنية، يدعى ليل آبنر يوكوم، يحب فتاة غنية ويتزوجها، استجابة من كابلين (مؤلف السلسلة - المادة التالية) لضغوط الجماهير التي أرادت هذه النهاية السعيدة للسلسلة- المترجم.

(7) آل كاب Al Capp : ويقصد به رجل صناعة الأفلام المتحركة الأمريكي Alfred Gerald Caplin (1909 -1979)، منتج ليل آبنر، السلسلة الهزلية بدءا من عام 1935 وإلى ما قبل عامين من وفاته عام 1977- المترجم.

عرض شبكة CBS التلفزيونية «جبليو بيفيرلي» Beverly Hillbillies، تلك القصة الرمزية الشعبية التي فاضلت المعرفة الواقعية على «التعلم النظري»، والشخصية على تقديم الذات، وأسلوب الضيافة التقليدية على أسلوب الإتيكيت الصحيح، كان من أحد أكثر العروض التلفزيونية انتشارا في فترة الستينيات.

وقد استمد مبتكرو ماونتين ديو اسم منتجهم من أغنية جبلية شعبية قديمة تحدثت عن مباهج «ماونتين ديو»- المشروب الكحولي الذي يشع كضوء القمر. إذ أفعموا المشروب بالكافيين والسكر بحيث يولد تسارعا في حركة القلب، وجعلوا حجم الفقاعات فيه أقل مما هو موجود في معظم المشروبات الغازية. ومن ثم قاموا بخلق شخصية جبلية هزلية - حمل صاحبها اسم ويلي Willy، والذي شرب ماونتين ديو ليشعر بالنشوة. وباستحضار نموذج الإنسان الجبلي من أمثال هاتفيلد Hatfield وماكوي McCoy اللذين تغلي الدماء في عروقهما، حملت لصاقة العبوة صورة ويلي حافي القدمين موجها بندقيته المعقوفة إلى شخص مجاور يفر مبتعدا. ومن خصر ويلي تدلت جرة حجرية، وهي من النوع الذي يذكر بآنية الخمر المصنوع منزليا.

وعندما اشترت شركة بيبسي كولا العلامة التجارية (ماونتين ديو) عام 1964، حافظت على شخصية الإنسان الجبلي، وأعادت تسميته كليم Clem، ووضعته في إعلانات تلفزيونية متحركة. أحد الإعلانات، وقد حمل عنوان «سال الجميلة» Beautiful Sal، يُظهر مجموعة من الناس الريفيين الحفاة. اثنان من الريفيين يغازلان سال، التي هي بموجز الوصف امرأة عامرة الصدر ذات شعر أحمر، مهلهلة الثياب. ترفض سال الزهور التي يقدمها كلا الرجلين وتضغط على قبعتيهما لتغطي وجهيهما قبل أن تمضي متبخترة. وهنا يأتي كليم. وهو يبدو، في طوله الذي يعادل نصف طول سال، كند غير محتمل. لكنه يُخرج من تحت قبعة رعاة البقر التي يرتديها زجاجة كبيرة من ماونتين ديو. تخطف سال الزجاجة وتأخذ بضع جرعات كبيرة. وفيما كليم يحدق بشوق، ترفع سال إحدى رجليها وتصرخ بصوت مرتفع، «ياهوو، ماونتين ديو!!». ويتبعثر شعرها الطويل إلى جدائل على جوانب رأسها. ولو فشل الجمهور المتلقي في إدراك أن لماونتين ديو القدرة على تغيير السلوك من خلال التأثير على نبضات القلب، فإن الوميض المكتوم الذي تفجر من أذني سال سيضمن الوصول إلى هذا الإدراك. إنها تجأر كلبوة شبقة، وتعانق كليم بشوق، وتغطي وجهه بقبلة. ويتحول المشهد بعد ذلك إلى صورة شيخ كبير ذي سن واحدة (في فمه)، يضع يديه خلف رأسه ويهز إصبعه بشكل غير لائق عبر ثقب بحجم الرصاصة في قبعته، ويقول: «ماونتين ديو ستبهج أحشاءك، لأن هناك جرعة من

الحـيـوية فـي كل زجـاجـة». وهكذا ارتفـعت المبيعات بسرعة في المناطق الريفية الغربية. وقـد نجـحت مـاونتين ديو في خلق نوع من الإحـسـاس بالرجولة مثّلَ تحـديا للمـشـاعـر والعـادات المحـافظة لدى رجل المنظمـة. وكان ذلك الرجل الجـبلي الذي صـوره مـشـروب مـاونتين ديو صـاحبَ نكتةٍ إلى حد جدٌّ بعيد، وقد طلب من جمهور النظارة الرجال التحلل من سمة الرجل الوحشي في داخلهم.

اعتراض طريق الانقطاعات الثقافية

يأخذ نجاح مـاونتين ديو كرمز من الرموز طابعا أكثر تأثيرا عندما ننظر إلى الطريقة التي استطاع بها أن يستمر رغم حالة التوتر الأيديولوجي التي كـان تصـدى بالأسـاس لمواجهتها. وتعمل الأيديولوجيا الوطنية على غرار فكرة ستيفان جاي جولد(8) عن التوازن المنقطع(9) أو وصف كلاي كريستينسين(10) ومـايكل تشـمـان (11) لدورات الابتكار في أسواق التكنولوجيا، والتي زادت من فـتـرات الابتكار التـراكـمي التي تخـضـع للانقطاع العـرضي على يد التـغـيـرات التكنولوجيـة الحادة. ومع فقدان الأيديولوجيا لأهميتها، يفقد الناس الثقة في عقائدها. ويعقب ذلك عـمليـة التـجـريب، وإعـادة صيـاغـة المكونات التـاريخيـة، ومن ثم يصل المجـتـمع في نهـاية المطاف إلى إجماع جديد. وعندما تحدث مثل هذه النقلة في الأيديولوجـيـا، يجـبـر النـاس على تعـديل طمـوحـاتهم والصـورة التي يرون بهـا أنفـسـهم. وتقـدم الأسـاطيـر في هذه الفترات الحـاسـمـة حسـاً تنظيـميا قويا، وهي تنمـو بالتـزامن مع الأيديولوجـيـا النـاشـئـة، مشكلة بذلك أسواقا جديدة للأساطير.

وهذه اللحظات هي التي نرى فيها الرموز الجـديدة تقلع، في وقت تنـاضل فيـه الرمـوز القـديمة لتـحـافظ على مكانتـهـا. إن مـاونتين ديو، التي حـقـقـت نموا دراميـا منذ عـقـد السـتـينيات، هي واحـدة فقط من العـلامـات التـجـارية ذات القـوة الرمـزية التي كـانت ومـازالت قادرة على زيادة قوتها السـوقيـة في خضم الانقطاعـات في الأيديولوجيا الوطنية، متـخطية الشـروخ الثـقـافـيـة بدلا من أن تكون عرضة للانحلال تحت وطأتها.

---

(8) ستيفن جاي جولد Stephen Jay Gould (1941 ـ 2002): واحد من أشهر علماء القرن العشرين. وهو أحد علماء الإحاثة (علم دراسة المستحاثات) في جامعة هارفارد. درس تطور الحياة ونشر أهم أبحاثه في مجلة التاريخ الطبيعي Natural History– المترجم.

(9) التوازن المنقطع Punctuated Equilibrium: نظرية في التطور تفترض أن التغيرات مثل الاصطفاء يمكن أن تحدث بسرعة كبيرة، تليها فترات طويلة لا يحدث فيها إلا تغيرات طفيفة– المترجم.

(10) كلاي كريستينسين Clay Christensen: أستاذ في مدرسة هارفارد للأعمال. تتركز أبحاثه في تحديد العوامل التي تؤثر على عملية تقديم الشركات للتقنيات المتطورة في الأسواق الحالية والمستقبلية، والتحكم بهذه العوامل. نشر كـريسـتـينسين أعـمـاله في دوريات: Wall Street Journal، Harvard Business Review، Business History Review، Research Policy، وغيرها الكثير– المترجم.

(11) مايكل تشمان Michael Tuchman : أستاذ في جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع بشهرة عالمية في مـجال دراسـة العلاقات بين التغيـرات التكنولوجيـة والقيـادة التنفـيذية وتكيف المنظمات، وأثر ذلك على إدارة مختبرات البحث والتطوير– المترجم.

وللنظر إلى ما حل بالأيديولوجيا التي غذت الأسطورة الأصلية التي قامت عليها ماونتين ديو. فمع اقتراب عقد الستينيات من نهاية صاخبة، تهشمت الأيديولوجيا العلمية البيروقراطية للأمة تحت ثقل العديد من الصراعات والثغرات. فأحداث الشغب الجسيمة في المناطق الحضرية فاقمت من مثالب برامج «المجتمع العظيم»(12)، وأظهرت الشركات اليابانية أن الشركات الأمريكية هي بالكاد من الشركات الرائدة على مستوى العالم، وكشفت شركات النفط العربية حساسية القوة الاقتصادية الأمريكية، ووضع الفييتكونغ(13) التفوق العسكري للولايات المتحدة موضع سخرية، وقوضت ووتر جيت (14) ثقة الأمريكيين في نظامهم السياسي. وعلى هذا فقد شرعت البلاد في اختبار إمكانات أيديولوجية جديدة، متأثرة بالقوى المتمردة في ذلك الوقت: نشطاء دعم السود، الغجر (الهيبيين)، أنصار البيئة، وأنصار المرأة. وفقد التحدي الذي مثلته طبقة الجبليين للنظرة الضيقة أهميته، واختفى الرجل الجبلي في الحال من وسائل الإعلام. وانخفضت مبيعات ماونتين ديو، ولم تفلح العديد من المبادرات الجديدة لصياغة العلامة التجارية في قطع الطريق على ذلك التدهور في المبيعات.

وأخيراً أوجد رونالد ريغان الحافز لدى الولايات المتحدة لتبني أيديولوجيا جديدة، وهي أيديولوجيا أعادت الحياة إلى أسطورة التخوم عند تيدي روزفلت. إذ إنه أقنع الأمريكيين بالوقوف في وجه التهديدين التوأم اللذين يواجهان البلاد: الشيوعية السوفييتية والتفوق الاقتصادي الياباني. لقد نجح ريغان بإتقان في رسم صورة للبلاد تقوم على تصاوير رعاة البقر والتخوم الغربية، اعتمادا على العديد من أصدقائه الممثلين الذين صوروا رعاة البقر وما شابه ذلك من الشخصيات في الأفلام: جون واين، كلينت إيستوود، تشارلتون هيستون، أرنولد شوارزنيغر وسيلفستر ستالوني. لقد أصبح فيلم ستالوني «الدماء الأولى»، الذي صور قصة أحد قدماء المحاربين في فيتنام وهو يتخطى البيروقراطية الحكومية المعرقلة في سبيل إنقاذ الجنود المفقودين في المعارك، الفيلم المُميِّز لإدارة ريغان.

وكما استخدم ريغان الاستعارات المكنية

(12) المجتمع العظيم Great Society: سلسلة من المبادرات المحلية أعلنها في العام 1964 الرئيس الأمريكي ليندون جونسون بهدف التطوير الاجتماعي في الولايات المتحدة- المترجم.

(13) الفييتكونغ: ميليشيات فيتنامية جنوبية تتبنى نظرية الحزب الشيوعي الفيتنامي، قاتلت الجيوش الأمريكية في فيتنام الجنوبية من أجل الاستقلال والوحدة مع الشطر الشمالي- المترجم.

(14) ووتر جيت Watergate: فضيحة سياسية أمريكية وأزمة دستورية اندلعت في أوائل عقد السبعينيات، وقادت في النهاية إلى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون (الذي ينتمي إلى الحزب الجمهوري). ففي السابع عشر من يونيو 1972 اعتقلت مجموعة مكونة من خمسة أشخاص كانوا يحاولون اختراق مقر اللجنة الوطنية الديموقراطية في مبنى ووتر جيت في واشنطن. وكان الهدف من ذلك جمع معلومات استخباراتية عن نشاطات لاري أوبرين مدير لجنة الحملة الرئاسية للحزب الديموقراطي- المترجم.

المستمدة من الماضي، فقد أعادت وسائل الإعلام صياغة هذه الاستعارات لتنبه إلى حالة التفكك التي كانت تصيب الاقتصاد الأمريكي. وقاد عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، في الخيال الشعبي على الأقل، نمط ميكيافليٌّ جديد لرجل الأعمال، ممثلا بدونالد ترمب وإيفان بويسكي في وول ستريت Wall Street وج. ر. إيوينج في التلفزيون. وقد بدا أن إعادة إحياء الاقتصاد ستتطلب جيلا جديدا من المديرين الذين سعوا وراء الثروة والنفوذ بلا هوادة. وسرعان ما وعى أرباب الاحتراف الحضريون دورهم كرعاة بقر جدد في الاقتصاد، ومع منتصف الثمانينيات ارتدوا جزمات رعاة البقر ويمموا حانات رعاة البقر في المناطق الحضرية في عطلات نهاية الأسبوع. وقد احتفلت وسائل الإعلام بأولئك المحامين وحملة الماجستير في الإدارة MBA الذين أنفقوا أسابيع، تبلغ ساعات العمل في كل أسبوع منها 80 ساعة، في التحضير لصفقات شراء بالمديونية(15) LBO تبلغ قيمة الصفقة فيها بليون دولار على الأقل، وساء رجال الطبقة العاملة أن يروا هذا الجيل الجديد في دور أبطال



التخوم. ولم يكن هؤلاء الشباب المليئون بالطموح Yuppies(16) يتصرفون بذلك وفقا لروح المواطنة (إذ لم تكن لديهم غضاضة بالعمل خارج البلاد، عبر البحار) ولم يكونوا صارمين في سلوكهم (إذ اعتادوا على أكل الأطعمة الخالية من الدهون وعلى ممارسة نوع من العدو الخفيف)، والأسوأ من ذلك، أنهم أقبلوا على العمل بجد ونشاط في سبيل شراء سيارات BMW وساعات رولكس، وليس بدافع العمل في سبيل العائلة والمجتمع والبلاد.

وعلى نقيض ذلك، حمل العديد من رجال الطبقة العاملة شخصية المتمرد الريفي ذي الرقبة الحمراءRedneck (17)، وهو أحد أبناء عم الرجل الجبلي، الذي ظهر في الجنوب

---

(15) الشراء بالمديونية Leveraged Buyout : إحدى التقنيات الشائعة التي استخدمت خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي في عمليات الاستحواذ. إذ يتضمن الشراء بالمديونية عملية شراء شركة من الشركات عن طريق الاعتماد بشكل أساسي على الديون. ويعتبر الشراء بالمديونية مثالاً واضحاً على الاندماج المالي الذي يقوم على أساس تكوين شركة خاصة ممولة في جزء كبير منها بوساطة الديون وتتمتع بقيمة وتدفق نقدي متطورين - المترجم.

(16) اليابيز: هم الخبراء الشباب الذين ميزوا عقد الثمانينيات باعتبارهم من مرتبة اجتماعية عليا، مليئون بالطموح وماديون ويتبعون أحدث صرخات الموضة -المترجم.

(17) الريفي ذو الرقبة الحمراء: وهو شخص أمريكي ريفي من الطبقات الدنيا التي تقطن المناطق الجنوبية في الولايات المتحدة. تتمثل الصفات النموذجية لهذا الشخص في حبه للعيش في العربات المغلقة وقيادة الشاحنات الصغيرة Pick-ups والصيد، وهو عموما من المؤيدين للحزب الجمهوري- المترجم.

الريفي خلال عقد السبعينيات. وكان الريفي ذا ردة فعل، معارضا للتغيرات الثقافية والاقتصادية الكبيرة. وأصبحت موسيقا الروك الخاصة بمناطق الجنوب، والتي حملت خصائص فرق موسيقية مثل لينرد سكينرد، فرقة تشارلي دانييلز وفرقة الخارجين على القانون وفرقة مولي هاتشيت، أهم الفقرات رواجا في محطات الإذاعة. وفي عام 1978، لاقت إحدى السلاسل التلفزيونية الجديدة، وتدعى دوقات بالمصادفة Dukes of Hazard، نجاحا كبيرا خارج الأسواق المدينية (الميتروبوليتان) الرئيسة. والتقطت ماونتين ديو هذه الإشارة أيضا، معيدة صياغة صورة الرجل الوحشي لديها لإظهار معارضة الرجل الريفي لطريقة تجسيد وول ستريت لأسطورة مناطق التخوم. إن نظرة على الإعلان التلفزيوني لماونتين ديو عام 1981، وحمل عنوان «التأرجح بالحبل» Rope Swing، تظهر الطريقة التي انتقلت بها العلامة التجارية إلى هذه الأرضية الأسطورية الجديدة دون التلاعب بمدركات الجمهور المتلقي عن الهدف الذي تقوم عليه العلامة التجارية. إذ يصور الإعلان أحد المراهقين بلباسه غير الرسمي خارجا في نزهة في منطقة جبلية خضراء. ويقف الشاب، ذو البنية القوية الذي يرتدي لباسا قصيرا وحذاء للجري، مع رفاقه على حافة عالية فوق أحد الأنهار. وهو ينتظر اللحظة المواتية للتأرجح، على طريقة طرزان، فوق الماء بمساعدة حبل مفتول. وعلى الضفة المقابلة، تدلي أربع فتيات مراهقات حبلا حرا لكي يصل إليه في منتصف الطريق بين الضفتين. وبالحركة البطيئة للفيلم، يؤدي هذا الشاب حركة «النقلة» Switheroo بشكل تام، بحركة جسمه المتجانسة والمتموجة مع تحريره الحبل الأول والإمساك بالآخر. وتبتهج الفتيات بهذا العبور- حركة انتقال مميزة- ويحيينه، وهن يقفزن وملؤهن الإثارة. وتنقطع الحركة، ليظهر البطل في لقطات ساكنة وهو يخض زجاجة من ماونتين ديو البارد. وعند نهاية المشهد، يأتي على الزجاجة بكاملها دون أن «يبلغ الهواء». وهو يواجه الكاميرا، وينثر الماء من شعره، بعينين مغلقتين لكن بفم مفتوح على مداه. ويجمد الفيلم مع الصرخة التي يبدو أنه أطلقها: «آه».

وعندما ارتدى مديرو الشركات لباس رعاة البقر في منتصف الثمانينيات، كان رد فعل ماونتين ديو أكثر قوة من خلال إطلاق حملة ترويجية أطلق عليها اسم «افعلها بلطافة الريف» Doin' it country cool. دزينة من الصور الصغيرة تظهر أولئك الأشخاص الريفيين، هذه المرة يتسربلون بلباس رعاة البقر، ويعرضون أيضا قدراتهم الرياضية وأجسامهم المصقولة لإبهاج الفتيات. وحاججت ماونتين ديو، من خلال الأسطورة، بأن الأفراد الذين يحملون صفة الرجولة يعيشون في سبيل المخاطرة، وليس لاطِّراح

هذه الرجولة في المكتب. وقد حافظت العلامة التجارية على قوتها الرمزية بإعادة تفسير شخصية الرجل الوحشي لتناسب الواقع الأيديولوجي الجديد. ومرة أخرى، فاضلت ماونتين ديو حال الرجل الوحشي على حالة فقدان الرجولة التي يخلفها العمل في الشركات، ولكن هذه المرة من خلال التأكيد على القوة الفيزيائية والتهور مقارنة بحال رعاة البقر المترهلين في وول ستريت.

من الرجل الريفي إلى الرجل المتهرب

مع حلول العام 1987، كانت ماونتين ديو كرمز عرضة للخطر مع تعرض الأيديولوجيا الوطنية لتحول آخر. فلم تعد البلاد مفتونة بالمثل العليا التي تقدمها جبهة وول ستريت، وذلك بعد مغادرة ريغان منصبه بأشهر معدودة، وهزت الفضائح دنيا المال، وانهار سوق الأوراق المالية. وميز هذه الحقبة سيلٌ من الكتب والأفلام الشعبية منتقدة المراجحين على جشعهم وانغماسهم في إشباع هذا الجشع. ولم يمض وقت طويل حتى أصبح جليا أن جوهر الاقتصاد كان يمر في مرحلة تغير: إذ كان على الشركات أن تبدي سرعة في الحركة وانخراطا شديدا في التنافس على المستوى العالمي، وواجه العاملون سوق عمل يحمل باستمرار روح نظرية هوبس (18) حيث «الرابح يأخذ كل شيء». وفي عصر جديد من «التعاقد الحر»، وفيه تم إطراح نظم الأقدمية لمصلحة نظم الجدارة القائمة على الأداء، كانت كل فرص العمل في متناول العاملين الأكثر مهارة والأكثر تشبثا بحقوقهم.

وخلال هذه الفترة من الانقطاع الثقافي، سيطر شكل جديد مصعَّد من أسطورة التخوم التي أوجدها ريغان، مجَّد هذا الشكل الإنجاز الفردي البطولي. وفي ذلك الحين كانت الرجولة تعني القدرة على مواجهة التحديات الشائكة والخطرة أحيانا، وتطلب ذلك كلا من القوة العقلية والجسدية. وحددت أساطير تلك الفترة الأبطال بأنهم أولئك الذين ملكوا القدرة على المنافسة الضارية، تماما كاللاعب المتمرد مايكل جوردان بعلامة «في مواجهتك» In your face التي ميزت طابعه في لعبة كرة السلة. ولم يعد يروق لأرباب الاحتراف الذهاب إلى عشاء فاخر أو ارتداء ساعات الرولكس الثمينة. إذ إنهم يمموا البرية ليذوقوا طعم حرية الإرادة في أحضان المياه الجارية والجبال، وكان العنصر الأهم هو ركوب السيارة الرياضية- إن لم يكن اقتناء مزرعة في مونتانا. وهذا الشكل الجديد من أسطورة التخوم حرض أرباب الاحتراف من الرجال والنساء وأولئك الذين تنافسوا في سوق العمل على العودة إلى فئتهم الاجتماعية. ولكن معظم الناس انتهوا في سوق عمل من الدرجة الثانية بأجور متدنية وفي ظل غياب

(18) توماس هوبس Thomas Hobbes (1588 - 1679): فيلسوف اجتماعي إنجليزي. تنص فلسفته على أن الحكومة القوية، وخصوصا الملكيّة المطلقة، ضرورية لضبط المصالح الفردية المتضاربة- المترجم.

الأمان الوظيفي، أو في العمل الخدمي الذي لا يبشر إلا بعمالة مرهقة خاضعة لإدارة لصيقة(19).

لقد كانت التناقضات بين جبهة التعاقد الحر وواقع العمل تفوق الحدود: فبينما كان العديد من الشباب ينتقلون للعمل في وظائف كالتسويق الهاتفي وتجارة التجزئة، كانت الثقافة الشعبية تضفي الثناء على أولئك المديرين الذين استطاعوا في فترة أسبوع بالمتوسط أن يفتحوا الأسواق، والتكنولوجيا، وعوالم المياه الجارية والجدران الصخرية. ولجعل الأمور أكثر سوءا، دفع الآباء في العائلات الأمريكية أولادهم بشكل أشد من ذي قبل «ليحققوا حلمهم» في هذه البيئة من المنافسة الضارية.

وتركز سوق الأساطير التي انبزغت لتغذية حالات القلق هذه على شخصية متمردة جديدة، حملت اسم: «المتهرب The Slacker». ومع الإجلال الذي أسبغ عليه في فيلم ريتشارد لينكليتر (20) الذي يحمل الاسم نفسه ومن قبل دوغلاس كوبلاند(21) في روايته «الجيل إكس» (22)، فإن المتهرب هو شخصية تفضل السعي وراء الأعمال الحالمة بدلا من التركيز على النضج والجدية في مهنة يزاولها. إن قنوات تلفزيونية مثل فوكس MTV، وESPN2 وعت لميزات روح شخصية المتهرب وقدمت برامج أكدت على أحاسيسه القائمة على الاعتماد على الذات «افعلها بنفسك»، والشكل المتطرف للرجولة، والذوق المخالف لكل المعتقدات والتقاليد السائدة. وبرَّز أبطال شخصية المتهرب ليس في مجال رياضات الاحتراف التي تقيد دور اللاعب وإنما في الرياضات الارتجالية مثل التزلج المائي، والتي سعوا لممارستها على طريقتهم الخاصة دون الالتزام بالقواعد ودون تدخل الشركات التي تتخذ من الرياضة عملا تجاريا. وفي صناعة الموسيقى، ركزت كل من موسيقا الراب والتكنو والروك البديل (23) جميعها على روح الاعتماد على الذات «افعلها بنفسك»: إذ يمكن لكل شخص أن يصنع الموسيقا، لا بل ينبغي عليه فعل ذلك، بالاعتماد على آلة القرص الدوار وبعض التسجيلات القديمة، وجهاز حاسب أو آلة غيتار مستعملة.

---

(19) الإدارة اللصيقة Micromanagement : هي الإدارة التي تدقق في التفاصيل الصغيرة في العمل بحيث لا تترك مجالا للعامل للحركة دون تلقي الأوامر والتوجيهات، وتشرف على عمل المنشأة أو المشروع بشكل جد لصيق- المترجم.

(20) ريتشارد لينكليتر Richard Linkletter : مخرج سينمائي أمريكي- المترجم.

(21) دوغلاس كوبلاند Douglas Coupland (1961-) : فنان وخبير تصميم كندي، له العديد من المؤلفات والروايات أهمها الجيل إكس (المادة التالية)- المترجم.

(22) الجيل إكس Generation X: يعبر عن شريحة الأشخاص الذين ولدوا بين عامي 1964 و1976. أما بالمعنى العام للكلمة فإنها تشير، حسب دوغلاس كوبلاند، إلى تلك الفئة من الأشخاص الذين يتميزون بطبيعة المتهرب Slacker ذي الثقافة المحدودة والنافر من المجتمع الذي يفضل ارتداء الفانيلة على القميص الرسمي- المترجم.

(23) الروك البديل: هو موجة جديدة من الروك ابتدأت في أوائل الثمانينيات، وكانت لا تنسجم مع النمط الموسيقي السائد، من ناحية أنها تميزت بالضجيج والصخب المفرطين- المترجم.

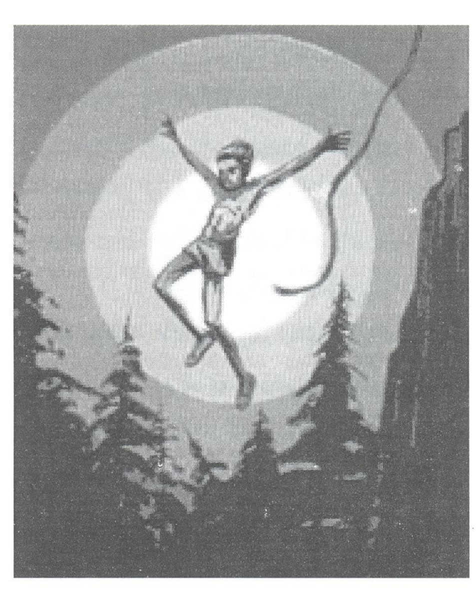
لقد أصبح ما يطلق عليه «الرياضات المتطرفة» Extreme Sports، وهي تلك الرياضات التي يخاطر بها الشخص دون الخوف من التعرض للأذى الجسدي في سبيل إنجاز حركات مثيرة لم يأت بها أحد من قبل، بدعة سائدة. وكان برنامج المصارعة المحترفة الذي حمل عنوان «الصَرْع» SmackDown، والذي يعرض رجالا ضخاما بملابسهم وهم يبصقون دما غير حقيقي على بعضهم بعضا، الاختيار الترفيهي المفضل في تلك الفترة. وحرضت برامج الفيديو المفرطة بالعنف الشباب على إنفاق الساعة تلو الأخرى في الاستمتاع بالفتوحات الخارقة- دون مغادرة مكان جلوسهم. وقد استحوذ سوق أسطورة المتهرب على التعابير الذكورية لأسطورة جبهة التعاقد الحر وصعَّد ذلك من حدة التشويق والإثارة.

وقد استهزأ المتهربون ليس فقط من مُثل أمة التعاقد الحر (خصوصا في العرض الهزلي ديلبرت) وإنما أيضا من الناس الذين حاولوا أن يملوا عليهم أسلوب حياتهم: وهم المسوقون. وظهرت فرقة الروك نيرفانا في المشهد بأثرها الذي خلفته في صناعة العلامة التجارية الخاصة بجيل الشباب، «له رائحة روح المراهقين» (24)، وأسبغ فيلم عالم واين Wayne's World، الذي حقق شعبية لافتة، شكلا ساخرا من اللارجولة على التسويق التجاري. فبدلا من شراء ما تبيعه الشركات الكبرى، أعاد المتهرب الاعتبار للبضائع القديمة- بما فيها البرامج التلفزيونية، الموسيقا، الملابس- التي توقفت الصناعة عن إنتاجها. وقد يكون أرباب الاحتراف قد حققوا السلطة والمال، لكنهم لم ينجحوا في إجبار المتهرب على شراء سلعهم، بل على العكس، استطاع المتهرب أن يستخدم قوة الإبداع لديه لجعل مخلفات الثقافة الشعبية ذات قيمة مرة أخرى.

أين خلَّف كل ذلك ماونتين ديو؟ ففي مواجهة الأيديولوجيا الأمريكية الجديدة، تم تقليص دور الريفي عند ماونتين ديو إلى حد التهميش تماما كشخصية الجبلي من قبله. وبذلك فقد تمت إعادة تشكيل شخصية الرجل الوحشي عند ماونتين ديو مرة ثانية، ولكن في إطار العالم الجديد لشخصية المتهرب هذه المرة.

وكان الإعلان التلفزيوني الذي حمل عنوان «تمت» Done that، وهو جزء من حملة ماونتين ديو التي تحمل شعار «اشرب ديو»، الفتح الجديد للشركة في هذه الأرضية الأسطورية الجديدة. ويبتدئ الإعلان بلقطة «يقف لها شعر الرأس» تصور شابا يقفز من على جرفٍ عالٍ ويسقط بشكل حر إلى قعر نهر يمر في وادٍ سحيق ضيق. وتتابع اللقطة التي تقطع الأنفاس، والمصحوبة بمقطع

(24) وهي أغنية للفرقة عنوانها بالإنجليزية: Smells Like Teen Spirit أطلقتها في العام 1991. وقد اشتهرت الأغنية، نظرا للنجاح الكبير الذي حققته، باسم: ترنيمة الجيل إكس- المترجم.



لصوت طرق معدن مرتفع جدا، أقدام القافز مع حركة القفز التي يؤديها من على الجرف. ثم تنقطع الموسيقى فجأة، وتركز الكاميرا على أربعة شباب، بملابس جمبازية رثة، واقفين في صحراء موجافي (25). ويمسك هؤلاء الشباب كل بالآخر كتعبير عن الصداقة الحميمة، ويقترب كل منهم من الكاميرا، في سلسلة من اللقطات المتلاحقة، ويعطي تعليقا على ما سبق وأن رآه المشاهدون من حركة السقوط الهوائي Skydiving: «تمت»، «فعلت ذلك»، «كنت هناك»، «جربت ذلك».

وتنتقل الكاميرا إلى مشهد حي (حقيقي)، يُظهر رياضيا يقفز من شلال ارتفاعه عشرون قدما إلى سطح لوح تزلج مائي ويركب متن الأمواج ويصارع التيار. ويعود الشباب الأربعة للظهور، وهم لا يزالون بين نباتات الصبار في صحراء موجافي، وفي الحال يبدون أيضا ضجرهم من ذلك العمل الخطر. لكن عبارات الاستنكار التي يطلقها هؤلاء لا تظهر إلا نصف الصورة. ولا تنم لغة أجسادهم التي تمور بالغرور عن أي خوف من مواجهة الكاميرا، حيث يميل كل منهم نحوها ليعبر للمشاهد عن مشاعره بوضوح تام. ويحاول الشباب، هازئين بأسلوب الخداع الذي يتمثله الشباب المتأنقون في دنيا الأعمال، إظهار جرأتهم التي لا جدال حولها.

ويعود صوت الموسيقا المرافق للصورة بعد أن توقف بشكل مفاجئ، ولا يبقى أمام أعين المشاهد إلا صورة آلة البيع الخاصة بماونتين ديو واقفة في مكان ما بين أدغال الصبار. وتسمع عبارات: «هواو!»، «لم أفعلها»، «لم أشربها». وتنطلق عبوات المشروب كشظايا المدفع من فتحة آلة البيع. ويخطف كل شاب عبوة من هذه العبوات قبل وصولها إلى الأرض ويشربها تحت شمس الصحراء. ومن ثم يصيحون، وقد روى المشروب ظمأهم، في لقطات سريعة متتالية: «فعلتها»، «تمت»، «أعجبتني»، «أحببتها».

وتزداد غرابة الحركات المثيرة في المشاهد الثلاثة اللاحقة لعبارة «تمت» وتصبح بالتدريج أقل قابلية للتصديق: التزحلق المائي خلف طائرة حوامة تعبر كتل الثلج في المنطقة القطبية، التزلج بالعجلات على ظهر أبي الهول في مصر، مصارعة

---

(25) صحراء موجافي Mojave Desert : صحراء تقع جنوب شرق ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة- المترجم.

تمساح في الأمازون، القفز من منصة على برج ساعة بيغ بين في لندن. وتصبح مسألة التأثير على هؤلاء الشباب أصعب. وبعد أن يقفز المتزلج من الجرف ويسقط في مشهد يطول فيه الوصول إلى سطح الأرض يؤدي بعض الحركات البهلوانية الهوائية ويفتح مظلته. ويظهر الشباب بعد ذلك ليستنكروا هذه الحركة (بعبارات من اللغة الفرنسية): «شيء مقرف»، «شيء قديم»، «لا بأس»، «شيء مبتذل». ويهبط أحد متسلقي الصخور ورأسه إلى الأسفل، ويقفز أحد سائقي الدراجات الجبلية في مواجهة حائط من ألسنة اللهب، وينطلق أحد المتزحلقين من ظهر كثيب رملي، ويظهر أحد الغطاسين يطعم قرشا نهما بيديه، ويقوم أحد المتزلجين على اللوح Snowboarder على الثلج ببعض الحركات البهلوانية على عقبيه وهو يهبط باتجاه منحدر حاد، ومع كل هذا يبدو الشبان غير مبالين، يتمتمون بكلمات: «واضح»، «تافه»، «ممل»، «يا له من إنسان لا حول له ولا قوة».

وبحملة «اشرب ديو» أعادت ماونتين ديون اختراع الرجل الوحشي بإكسابه مميزات شخصية المتهرب. وبانتقادها للرياضات المتطرفة، وكلها قدمت بأسلوب الطلب «افعلها بنفسك» Do-it-yourself، أكدت العلامة التجارية (لماونتين ديو) أن الرجال الحقيقيين في جبهة التعاقد الحر للأمة الأمريكية لم يكونوا الرياضيين الأكثر ولاء لرياضاتهم أو الأكثر منافسة وإنما كانوا ذلك الشباب الخلاق الذي وجد التعبير عن حركاته المثيرة في مجال الفن الخاضع للأهواء. ولم يواجه المتهرب فقط المواقف الخطيرة التي اعترضت طريقه، إذ سعى بجنون وراء المخاطر التي تهدد حياته. وقد زاد المسؤولون عن ماونتين ديو من ثمن المخاطرة الذكورية التي تصل إلى مستويات لا يقبلها العقل، والتي، في النهاية، سخرت من فكرة أن الرجولة ترتبط بهذه الأعمال البطولية الفذة. إن الناس أصحاب القوة الحقيقية، من منظور ماونتين ديو، كانوا من ذوي الأذواق المرهفة والخاصة. فالمتهرب يفتقد القوة كالعامل، لكنه قادر على التأكيد على إرادته في عالم الشركات من خلال التمسك برأيه. وقد كان على الشركات ومديريها أن يلحظوا ذلك.

بناء الرمز

إن ماونتين ديو هي اليوم علامة تجارية تبلغ قيمتها 5 بلايين دولار، يفوقها في الحجم فقط العلامتان التجاريتان كوك Coke وبيبسي Pepsi . وخلال العقدين الماضيين، ارتفعت مبيعاتها بمعدلات أعلى من تلك التي حققها أي مشروب غازي غير كحولي. ومن الركائز الأساسية لهذا النمو اللافت كانت قدرة مديري شركة بيبسي ووكالتها الإعلانية BBDO على إعادة اختراع أسطورة ماونتين ديو في كل مرة خضعت فيها الأيديولوجيا الأمريكية للانحلال وإعادة

التشكيل مرة أخرى. لكن مع ذلك، فإن تجربة ماونتين ديو ليست مقصورة عليها: إذ تنطبق المبادئ نفسها التي تقوم عليها هذه التجربة على غيرها من العلامات التجارية ذات القوة الرمزية التي قمت أنا شخصيا بدراستها. وبموجز القول، تكتسب العلامة التجارية قوة الرمز عندما تحقق الشروط الخمسة التالية:

• استهداف التناقضات الوطنية

لا تستهدف الرموز قطاعات المستهلكين أو أنماط القوة النفسية Psychographic لديهم، بل إنها تسعى خلف مصادر حالات الاحتقان والأهواء الشديدة التي يمر بها المجتمع، أي تلك النتيجة السيكولوجية التي تخلفها الأيديولوجيا الوطنية. وبينما يعتبر تجزيء السوق القاعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، إلا أن الرموز تخاطب بالضرورة شريحة واسعة جدا من الجمهور.

• خلق الأساطير التي ترسم طريق الثقافة

على العكس من البناء التقليدي للعلامة التجارية، فإن الرموز لا تسعى لتقليد ثقافة البوب Pop Culture، بل إنها تخط الطريق لها. إنها تخلق رؤى كاريزمية للعالم من أجل الوصول إلى إدراك وفهم التغيرات الاجتماعية العصية على الفهم، على غرار ما فعل كل من مارلين مونرو وإلفيس بريسلي، كنيدي ومارتين لوثر كينغ، رونالد ريغان ورامبو، ستيف جوبز(26) وبارت سيمبسون (27). وتكتسب الرموز قوة سوقية هائلة لأنها تقدم أساطير مهمتها «إصلاح» الثقافة عندما يتطلب الأمر ذلك. إنها تضع أهدافا جديدة للمضمون الثقافي السائد بغية تحريض الجمهور على النظر إلى نفسه بطريقة مختلفة. لقد حققت ماونتين ديو نجاحا لافتا في التسعينيات لأن العلامة التجارية، في خضم الأزمة التي ألمت بسوق العمل، قدمت حلا رمزيا لأولئك الشباب الذين لم يكونوا نجوم الأمة الجديدة التي يميزها طابع التعاقد الحر.

• التحدث بصوت المتمرد

لا تسعى الرموز لتعكس أفكار وعواطف جمهورها. إنها تتكلم بلغة المتمردين. إذ اعتمدت العلامات التجارية

---

(26) ستيف جوبز Steve Jobs (1944-): أحد مؤسسي شركة آبل للحاسب Apple Computer. وهو العقل المفكر وراء وجود نظام آبل ماكنتوش- المترجم.

(27) بارت سيمبسون Bart Simpson : شخصية كرتونية تلفزيونية لعبت بطولة السلسلة الكرتونية The Simpsons . وكان بارت شخصا مزهوا بنفسه مع أنه لا يتميز بالسمات التي تبرر هذا الزهو، وكان يبدأ كل عرض وهو ينفذ العقوبة المدرسية التي تفرض عليه أن يبقى في المدرسة بعد انصراف زملائه إلى بيوتهم، وكتابة عدد من السطور على لوح الدراسة جزاء له على تخلفه الدرسي - المترجم.

الرمزية، بغية الجمع بين التحدي الشعبي الحقيقي والأيديولوجيا الوطنية، على أفراد يعيشون فعلا حسب ما تمليه عليهم المثل العليا البديلة. وهي لا تسعى أيضا إلى اقتباس جماليات أنماط حياة المتمردين، بمحاكاة ملابسهم ولغتهم الخاصة. بل على النقيض من ذلك، إنها تدرك وجهة نظر المتمرد بشكل جيد، بما يمكنها من التحدث بصوت هذا المتمرد. ولا تقدم ماونتين ديو مجرد رياضات متطرفة أو أسلوب زي قديم أعيد إحياؤه. عوضا عن ذلك، ومن خلال المزج الخلاق والمطابقة بين مكونات شخصية المتهرب، حرضت الحملة الإعلانية (لماونتين ديو) روح العصر الخاصة بالمتهرب.

• الاعتماد على السلطة السياسية لإعادة بناء الأسطورة

على عكس العلامات التجارية التقليدية، لا تعمل الرموز اعتمادا على شيفرة معينة، أي حقيقة أساسية يجب الحفاظ عليها. إذ ينبغي أن يعاد تجسيد الرموز عندما تتفكك الأيديولوجيا، لأن قيمة الأسطورة التي تقوم عليها ستكون قد اضمحلت. ما يبقى سليما كأداة يمكن أن تعتمد عليها العلامة التجارية الأصلية هو سلطتها السياسية. فعندما تفقد أسطورة الرمز قيمتها تظل تنشد في تجانسها العلامة التجارية نفسها بغية تسليط الضوء على أنواع التناقضات التي سبق وأن واجهتها في الماضي. ولأن العلامة التجارية أدت دور المناصر الموثوق والملتزم، فإن المستهلكين يعتقدون أنها ستدافع عن مصالحهم مرة ثانية.

وتبدو حملة ماونتين ديو المسماة «اشرب ديو»، على سبيل المثال، بعيدة كل البعد عن إعلانات الرجل الجبلي وحانات الشراب. ومع ذلك فإن إعادة صناعة العلامة التجارية لاقت الترحيب لأنها ارتكزت على مخزون كبير من السلطة السياسية. فقد كانت ماونتين، مرة أخرى، تفاضل ألهذا على الذات عند الشباب الذين شعروا بأنهم مستثنون من مفهوم الرجولة الذي عرَّفته الأيديولوجيا الوطنية. و«تمتلك» الرموز سياسات خلاقة يمكن إعادة الحياة إليها عند الحاجة إلى ذلك، حتى عندما تتخلى العلامة التجارية عن العمل بها لسنوات عديدة.

• الاعتماد على المعرفة الثقافية

تعد المعرفة الثقافية ضرورية في بناء الرموز. ومع ذلك فإنها غائبة بشدة عن مجموعة الأدوات التي يتسلح بها مديرو الشركات. لقد أعطت حملة «اشرب ديو» مفعولها لأن صانعيها استطاعوا الوصول إلى فهم الحصر النفسي عند العمال ذوي الدخل المحدود الذين يحلمون بأبطال جدد يسيطرون على السوق، هذا الحصر كان حالة قلق خفية على المديرين الذين

نظروا إلى الجيل إكس على أنه مجرد مزيج سيكولوجي عشوائي من السلوكيات والعواطف. وحققت الحملة الهدف المنشود منها لأن صانعيها كانوا منخرطين في الثقافة الفرعية التي جسدتها شخصية المتهرب، بالشكل الذي استطاعوا فيه توظيفها للتعبير عن الصفات المميزة لروح المتهرب بأسلوب جديد بدلا من الاكتفاء باستعراض تركيبة شخصية المتهرب في إعلاناتهم، كما فعل العديد من العلامات التجارية في ذلك الوقت.

• التقرب من الثقافة

عندما تتفكك الثقافة الوطنية ويعاد تركيبها من جديد، تنشأ تناقضات جديدة. ويشكل ذلك فسحة من الأمل أمام الرموز التي هي في طور التشكل، لكنه في الوقت نفسه يحمل أخبارا سيئة للرموز الموجودة مسبقا، إذ إن العلامات التجارية التي تبدو مستقرة ومتماسكة غالبا ما تنزلق إلى أوضاع تفتقد فيها الأمان بشكل كامل. فكيف كان يمكن أن يسعى ليفي شتراوس (28) للدخول في منافسة مع العلامة التجارية لمحلات جي. سي. بيني؟ أو كيف يمكن لماركة كاديلاك أن تبدو اليوم محط سخرية العرض التلفزيوني «ليلة السبت على الهواء» (29) في الإعلانات التي راقت ذات مرة لشركة سيارات تنافس محركاتها فرقة ليد زيبلين(30)؟. إن معظم العلامات الرمزية الناجحة يمكن أن تكون عرضة للتعثر. لقد خرجت فولكس فيجن من دائرة المنافسة لمدة عقدين من الزمان، وتعثرت بدفايزر(31) طوال عقد التسعينيات قبل أن تعود إلى سابق عهدها. وحتى ماونتين ديو، وهي واحدة من أكثر الرموز التي درستها حنكة، استغرقتها كل عملية إعادة ابتكار بضع سنوات.

وبالنسبة لرجال التسويق، فإن التحدي الأساسي الذي يواجههم، هو القدرة على استقراء أفضل الطرائق في إعادة ابتكار أسطورة العلامة التجارية في وقت اشتداد حدة الانقطاع الثقافي في المجتمع. ويتطلب القيام بذلك امتلاك المعرفة والمهارة، التي قد يفتقدها معظم رجال التسويق. وينبغي على مديري الشركات أن يتعلموا كيفية التنبؤ بالتناقضات الجديدة واختيار واحد منها يكون أكثر تماشيا مع السلطة السياسية للعلامة التجارية. وينبغي، إذا لم يكن ذلك كافيا، أن يختاروا السير وفق

(28) ليفي شتراوس Levi Strauss: شركة أمريكية لصناعة الملابس، تأسست في العام 1950- المترجم.

(29) ليلة السبت على الهواء Saturday Night Live: عرض كوميدي، مدته ساعة ونصف الساعة، تبثه شبكة NBC على الهواء في موعد متأخر كل ليلة سبت، وذلك منذ عام 1975- المترجم.

(30) ليد زيبلين Led Zeppelin: فرقة موسيقية إنجليزية ازدهرت في فترة السبعينيات، اشتهرت في حقل موسيقا البلوز Blues والروك. و المقصود بالمنافسة بين المحرك وفرقة الروك هو طبعا المعنى المجازي، أي بالقوة والصوت - المترجم.

(31) بدفايزر Budweiser : شركة إنتاج مشروبات كحولية، مركزها الولايات المتحدة- المترجم.

مقتضيات ثقافة فرعية ثورية مناسبة والعمل على فهم مميزات روح المتمرد بشكل عميق وبما يكفي لبناء أسطورة جديدة تتمتع بالمصداقية والقدرة على التحريض. ولا تأتي مثل هذه المعرفة من مجموعات التركيز(32) أو الأنثروبولوجيا الوصفية أو التقارير المحددة للنزعات (الاتجاهات)، وهي جميعها أدوات شائعة يستخدمها رجال التسويق بهدف الاقتراب من الزبون. بل على العكس، إذ إن هذه المعرفة تأتي من الفهم الثقافي للأيديولوجيا، من منظور عالم التاريخ، في فترات القوة والضعف التي تمر بها، وفهم النسق الذي يحدده علماء الاجتماع لطبوغرافيا التناقضات التي تولدها الأيديولوجيا، وفهم طبيعة الحملة التي يشنها النقاد الأدبيون على الثقافة التي تجمع بين هذه التناقضات. وينبغي على مديري الشركات، في سبيل بناء أساطير فعالة، أن يقتربوا من الثقافة. وهذا يعني النظر إلى ما هو أبعد من الفهم الحالي لجمهور المستهلكين.



(32) مجموعة التركيز Focus Groups: نوع من أنواع البحوث الكمية التي يتم فيها طرح الأسئلة على مجموعة من الأشخاص حول سلوكهم حيال منتج أو مفهوم أو إعلان أو فكرة أو طريقة تغليف. وهذا النوع من الدراسات ضروري جدا في دنيا التسويق وخاصة عند طرح منتجات جديدة في الأسواق - المترجم.



من القطب العالمي الثاني؟

روسيا: هل تولد القوة من رحم الضعف؟

بقلم: يوجين ب. رومير وسيليست أ. والاندر*
ترجمة: محمد علي ثابت

العنوان الأصلي للمقال: Russia: Power in Weakness?، ونشر في مجلة The Washington Quarterly عدد شتاء 2003-2004.



جغرافية مترامية الأطراف، ونمو اقتصادي متسارع، وترسانة نووية هائلة، ومقعد دائم في مجلس الأمن، والقدرة المتفردة على تدمير الولايات المتحدة بضغطة واحدة على الزر النووي.

*يوجين ب. رومير من كبار زملاء معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني NDU الأمريكية. وسيليست أ. والاندر مديرة برنامج روسيا والأوراسيا، وأمينة الصندوق في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS التابع لمعهد ماساشيوستس للتقنية MIT. وهذا المقال مشتق بدرجة كبيرة من الأوراق البحثية والنقاشية التي عرضها الكاتبان في سلسلة الندوات التي نظمها CSIS وNDU خلال العام الأكاديمي 2002 - 2003 تحت عنوان «مصادر وحدود القوة الروسية».

ألا تكفي كل هذه العوامل لجعل روسيا قوة عظمى؟ إن كل هذه العوامل والمقومات، إلى جانب امتلاك كميات هائلة من موارد الطاقة والمواد الخام الأساسية، والتمتع بنفوذ سياسي واسع النطاق، وتوافر قيادة سياسية نشطة وحيوية (ممثلة في شخص الرئيس فلاديمير بوتين) - إن كل هذه العوامل والمقومات تجعل روسيا تبدو كما لو كانت تملك كل الشروط اللازم توافرها لأي دولة ليمكننا اعتبارها قوة عظمى. على أن الواقع يؤكد أن هذه العناصر نفسها، التي يعتبرها الأكاديميون والمراقبون من المقومات الأساسية للقوة، ما هي في الحقيقة إلا مصادر ضعف روسي، ولذا فإنها تحد بشدة من قدرة روسيا على أن تمارس دور الشريك الفاعل والمرغوب فيه في إطار التصدي للتحديات الدولية الكبرى المتمثلة في الإرهاب، وانتشار السلاح النووي، والفقر (أو ضعف التنمية)، وعدم الاستقرار.

العملاق العائد

شهدت السنوات الخمس الماضية تحولاً هائلاً في وجهات النظر الأمريكية إزاء روسيا. ففي عام 1998 انهار النظام المالي الروسي، ووصل نفوذ روسيا على المسرح الدولي إلى الحضيض. وكان بوريس يلتسين - الرئيس الروسي آنذاك - يجسد في شخصه كل المشاكل التي كانت روسيا تعاني منها: المرض، والتهديدات الغوغائية الجوفاء، والتصرفات الطائشة التي يصعب التنبؤ بها.

ولكن منذ ذلك الحين ظل الاقتصاد الروسي ينعم لسنوات عدة من النمو القوي غير المتقطع (بمعدل 4.3% عام 2002، و7.1% في النصف الأول من عام 2003) كما استقرت قيمة العملة الروسية (الروبل)؛ وصعد نجم الرئيس الروسي الجديد فلاديمير بوتين ليصبح أحد أكثر قادة العالم حيوية وأحد القادة الذين يرحب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بلقائهم باستمرار، وأحد مراكز القوة البارزة على خريطة الدبلوماسية الأوروبية. لقد كان انتقال السلطة من يلتسين إلى بوتين في أول أيام سنة 2000 إيذانا بظهور وجه شعبي جديد وقوي على مسرح السياسة الروسية الداخلية والدبلوماسية الخارجية، بل وبظهور رمز يؤشر إلى تصاعد احتمالات عودة روسيا من جديد إلى مصاف القوى العظمى.

والظاهر أن روسيا قطعت خطوات واسعة منذ تولى بوتين مقاليد الحكم. فعلى الصعيد الداخلي، نجد أن روسيا ألقت أزمة عام 1998 المالية وراء ظهرها وعادت لتحقق نموا اقتصاديا ملحوظا وبمعدل تضخم معقول، كما حقق بوتين نفسه زيادة كبيرة في معدلات شعبيته بين الناخبين الروس، ونجح الكرملين (مقر الرئاسة) في تأسيس تواجد قوي له داخل الدوما (البرلمان) الذي كان عصيا عليه من قبل، الأمر الذي تمثل في إصدار الدوما منذ عام 2000 سلسلة من التشريعات المهمة بإيعاز من الكرملين، بما في ذلك المصادقة

في عام 2003 على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، والموافقة على قانون ضريبي جديد وعلى مشروع قانون يبيح خصخصة الأراضي المملوكة للدولة.

وقد حققت إدارة بوتين تقدما ملحوظا في الحد من نفوذ جماعتين رئيسيتين من جماعات المصالح على مسرح السياسة الداخلية. فقد تم - على الأقل نسبيا - إخضاع حكام الأقاليم الروسية المختلفة لمراقبة ومحاسبة الكرملين بدرجة أكبر من ذي قبل (وذلك عبر إجراء تغييرات تشريعية عدة متعلقة بأوضاعهم ونفوذهم)، وفي الوقت نفسه وجهت إدارة بوتين إشارة تحذير قوية إلى أباطرة الشركات وكبار رجال الأعمال الروس، وكان الهدف من ذلك التحذير - الذي تمثل في توجيه اتهامات قضائية لعدد من أعوانهم من رجال السياسة الأكثر نشاطا - هو إجبارهم على التركيز على التجارة والأعمال فقط والابتعاد عن السياسة. كما تم تجميع عدد من الأصول والمرافق الإعلامية الكبرى لتصبح خاضعة لإشراف الكرملين، ما أدى إلى زيادة تهميش الأحزاب والحركات السياسية المعارضة. وإجمالا، فقد طبعت إدارة بوتين بصمة قوية وباقية على مشهد السياسة الروسية الداخلية الراهن.

وقد اجتازت الدبلوماسية الخارجية الروسية مؤخرا تغيرا ملحوظا لا يقل أهمية عن نظيره الذي طرأ على السياسة الداخلية. فقد تصدى بوتين بحسم لتراكمات عقد كامل من القضايا الراكدة (غير المحسومة) وأزاحها عن أجندة السياسة الخارجية الروسية، بما في ذلك الانسحاب من القواعد العسكرية في فيتنام وكوبا (التي ترجع إلى عصر الاتحاد السوفييتي البائد)، إلى جانب إنشاء مجلس للعلاقات بين روسيا وحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، وإعادة العلاقات الدولية لروسيا إلى مسارها الصحيح. ولا شك أن السياسة الخارجية الروسية في عصر بوتين تبنت توجها أكثر براجماتية (أي أكثر عملية وواقعية) مما كان واقعا في عصر أي من الرؤساء الروس (أو السوفييت) السابقين عليه. فقد تبنت روسيا مذهبا استراتيجيا في التعامل مع التكاليف والمنافع وحدود الممكن وغير الممكن في القرارات الدبلوماسية، عوضا عن مذهب الخطابيات الغوغائية الجوفاء الذي هيمن على الدبلوماسية الروسية طيلة العقد السابق. وعندما واجه بوتين أزمات غاية في الصعوبة، فإنه أثبت في غير مرة قدرته على اتخاذ مواقف إيجابية فاعلة، كما حدث عند انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية (العابرة للقارات)، وعند توجيه الدعوة لجمهوريات البلطيق الثلاث (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) للانضمام للناتو، وعند تصاعد وتيرة برنامج الدعم الأمني الأمريكي لجورجيا - وهي كلها حالات تم فيها تجاوز خطوط حمراء روسية قديمة

وراسخة، دون أن يلحق ذلك ضررا شديدا بالعلاقات الروسية -الأمريكية. وبسبب التواجد والوزن الإقليميين الكبيرين لروسيا (إذ تحيط بروسيا تقريبا كل دول وأقاليم الأوراسيا المهمة بالنسبة للولايات المتحدة، من جمهوريات البلطيق غربا إلى الصين شرقا)، فقد استحوذت احتمالات عقد شراكة مع روسيا على اهتمام كل من صناع السياسات الحكومية والخبراء المدنيين المستقلين في أمريكا. وبالتماشي مع الدعم الشعبي الروسي القوي للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، فإن براجماتية بوتين على صعيد السياسة الخارجية جعلت البعض يراهن على أن الشراكة العالمية الصاعدة بين الولايات المتحدة وروسيا قد تصبح في نهاية المطاف أكثر أهمية من الشراكة المعقودة حاليا بين واشنطن والعديد من حلفائها الأوروبيين التقليديين.

ولعل الأهم من ذلك كله هو أن القناعة واسعة الانتشار بأن روسيا نجحت في إعادة فرض نفسها كقوة عظمى لهي قناعة قائمة بالدرجة الأولى على أساس الإنجازات الاقتصادية اللافتة التي حققتها روسيا خلال السنوات الخمس الماضية. فخلال الأعوام 1999 و2000 و2001 و2002، حقق الاقتصاد الروسي معدلات نمو تقدر بـ 6.4% و10% و5% و4.3% على التوالي - وهي معدلات نمو مذهلة مقارنة بما كان الاقتصاد الروسي يحققه في التسعينيات. وخلال النصف الأول من عام 2003 حقق الاقتصاد الروسي نموا بمعدل 7.1%. وهناك حاليا فائض معقول في موازنة الحكومة الفيدرالية الروسية (بمعنى أن الإيرادات الحكومية تفوق الإنفاق العام)، وفي الوقت نفسه فإن الحكومة لا تتخلف عن سداد ديونها الدولية أو عن دفع المعاشات والرواتب لموظفيها. وتشير التقديرات إلى أن معدل التضخم (ارتفاع متوسط الأسعار العام) خلال عام 2003 كان في حدود السيطرة وتراوح بين 10% و12%. وخلال عام 2002 حققت روسيا نموا بمعدل 9% في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي القابل للتصرف فيه (أي صافي الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب وبعد استبعاد آثار التضخم)، وهي السنة الثالثة على التوالي التي يتراوح فيها معدل النمو السنوي في ذلك المؤشر بين 8% و9%. وعلاوة على ذلك كله، فإن روسيا تحقق فوائض في الميزان التجاري مع العديد من الدول (بمعنى أن قيمة الصادرات الروسية إلى تلك الدول تفوق قيمة وارداتها منها)، كما أن البنك المركزي الروسي يحتفظ باحتياطيات من النقد الأجنبي تزيد على 64 بليون دولار.

وقد استعادت روسيا أيضا دورها كأحد أبرز اللاعبين في قطاع الطاقة الدولي. فروسيا الآن ثاني أكبر منتج للنفط وأكبر منتج للغاز الطبيعي عالميا، وتستورد القارة

الأوروبية من روسيا كميات متزايدة من النفط والغاز، في حين تتنافس الآن الصين واليابان على جذب ودعم خطوط الأنابيب الروسية القادرة على إمداد أي منهما باحتياجاتها من الطاقة. ويعد نظام خطوط الأنابيب الروسي حاليا هو المنفذ الرئيسي لنقل وتصدير نفط وغاز كازاخستان وتركمانستان وغيرهما من دول الاتحاد السوفييتي السابق الغنية بمصادر الطاقة الحفرية. وتخترق خطوط الأنابيب الروسية أراضي العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى، مثل أوكرانيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) وغيرهما، وتدرك كل تلك الدول حجم المعاناة التي ستلقاها لو أن روسيا اكتشفت مسارات بديلة لنقل نفطها وغازها وتوقفت بالتالي عن دفع رسوم النقل لتلك الدول. وعليه، فإنه من الواضح أن قطاع الطاقة الروسي يمثل أصلا أو موردا لا تملكه إلا قوة عظمى، لأنه القطاع الذي يمد روسيا بالثروات اللازمة للحفاظ على نموها الاقتصادي، ولتجنب نشوء عجز في موازنتها الحكومية، ولتمويل دفاعها الوطني (جيشها)، وللتمتع بميزات استراتيجية على جيرانها من الدول الأصغر حجما.

إن هذا الحضور الجغرافي-السياسي الروسي الطاغي يمنح روسيا نفوذا هائلا في جميع أرجاء الأوراسيا (المنطقة العازلة بين أوروبا وآسيا) وأهمية كبيرة على أجندة السياسة الأمريكية تجاه الإقليم نفسه. ويمكن لروسيا تعظيم نفوذها هذا عبر العمل مع الولايات المتحدة على صياغة وتنفيذ مبادرات سياسية مشتركة محددة، مثل دفع كوريا الشمالية للمشاركة في المحادثات السداسية الأطراف حول برنامجها النووي، أو إتمام القضاء على حركة طالبان الأفغانية. وفي الوقت نفسه، فإنه بوسع روسيا أن تمارس نفوذها وأن تعظم من شأنه كلما أدى دعمها لبعض الدول إلى تقويض السياسات الأمريكية، وهو ما يحدث الآن فعليا عندما تبيع روسيا لإيران تقنيات نووية وأسلحة تقليدية. وفي الواقع أن «بطاقة الضغط الروسي» هذه قد تمد بعض قادة دول الأوراسيا بخيارات سياسية ودبلوماسية أوسع تجعل دولهم أقل عرضة للضغط والنفوذ الأمريكي، كما هي الحال مع ليونيد كوتشما رئيس أوكرانيا، وألكسندر لوكاشنكو رئيس بيلاروسيا، وسابارمورات نياظوف رئيس تركمانستان. وإجمالا، فإنه حتى لو كانت روسيا لا تملك القوة العسكرية الكافية والتي يمكنها استخدامها لتعظيم النفوذ والتأثير الروسيين، فإن الاعتبارات الجغرافية-السياسية ستظل تهب روسيا حضورا دبلوماسيا على مسرح الأوراسيا لا تملك القوى الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة، ترف تجاهله.

وأخيرا، فإن العضويات (العلاقات) الدولية والمؤسسية لروسيا تعمل بدورها على زيادة وزن الحكومة الروسية في القضايا الدولية. فروسيا مازالت الدولة الوحيدة التي تتفاوض وتوقع مع الولايات المتحدة على معاهدات استراتيجية ثنائية للحد من التسلح النووي. وبالمثل، فإن وجهات النظر الروسية حول قضايا الأمن الأوروبي تحظى دائما باحترام كبير نظرا لأهميتها في الحفاظ على - وربما تطوير - المعاهدة الأوروبية لترشيد الأسلحة التقليدية، وهي معاهدة تضع قيودا مشددة على فرص نمو ترسانات الأسلحة التقليدية للدول الأوروبية الموقعة عليها. وكذلك، فقد باتت روسيا تحظى بمقعد دائم على مائدة مفاوضات الدول الثماني الصناعية الكبرى G8 كلما انعقدت قمة لرؤسائها أو وزرائها. ولا شك في أن عضوية روسيا بالنادي غير الرسمي للدول الثماني الكبرى التي تقود العالم الصناعي المتقدم بأسره، والذي يمكن اعتباره نسخة معاصرة من عصبة الدول الأوروبية الكبرى التي كانت تقود العالم في القرن التاسع عشر - لا شك في أن عضوية روسيا بناد مهم كهذا تمنحها مزيدا من التأثير والنفوذ السياسيين واسعي النطاق على المسرح الدولي بوجه عام، وعلى مسرح جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بوجه خاص (حيث إن روسيا هي الدولة الوحيدة بين الجمهوريات السوفييتية السابقة التي تحظى الآن بعضوية كاملة في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى). ولعل الأهم من ذلك كله هو أن روسيا تبقى دائما واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، وهي الدول الخمس الوحيدة التي لكل منها الحق في إجهاض قرارات المجلس (عبر استخدام حق النقض أو الفيتو)، والتي لا تصدر قرارات المجلس إلا بدعم وموافقة منها جميعا.

وعليه، فإن روسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا هي وحدها الدول التي لديها القدرة على مشاركة الولايات المتحدة في ممارسة النفوذ المباشر فيما يتعلق بمجال واسع من القضايا الدولية التي تمتد من البلقان غربا إلى شبه الجزيرة الكورية شرقا. وعلى سبيل المثال، فقد عارضت روسيا باستماتة في عام 1999 استخدام حلف الناتو للقوة العسكرية في إقليم كوسوفو، الأمر الذي أمد الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش بدعم دبلوماسي مؤثر ضد الحلف. وعندما قرر الناتو استخدام القوة العسكرية على الرغم من المعارضة الروسية وعدم الحصول على غطاء من الشرعية الدولية باستصدار قرار من مجلس الأمن، فإن روسيا وجدت في النهاية أنه ليس بوسعها فعل الكثير على الصعيد العسكري

للمساعدة في التصدي لتلك الحملة الجوية الأطلنطية على صربيا. ولكن القادة في أمريكا وأوروبا اكتشفوا بمرور الوقت أنه يجب إعادة روسيا من جديد إلى مائدة المفاوضات لإنهاء النزاع بشروط تحظى بالشرعية والاعتراف الدوليين، الأمر الذي اضطر أمريكا وأوروبا بالتالي إلى طلب التدخل المباشر من روسيا ومن مجلس الأمن.

وبالمثل، فإن المشاركة الروسية تعد أمرا ضروريا لضمان نجاح الجهود الأمريكية الرامية إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي على مشكلة انتشار الأسلحة النووية، ولوضع حد نهائي أمام المساعي النووية لكوريا الشمالية وإيران تحديدا. فالتعاون الروسي بات شرطا لا غنى عنه لتكليل الجهود الأمريكية لاستصدار أي قرار من مجلس الأمن في هذا السياق بالنجاح، وذلك مثلا في حالة رغبة أمريكا في فرض عقوبات دولية على كوريا الشمالية أو إيران لردعهما عن استكمال برنامجيهما النوويين.

إن كل العوامل والمقومات سالفة الذكر تجعل من روسيا دولة جديرة بالاهتمام والاحترام على المسرح الدولي الراهن. ولا شك في أن الامتداد الواسع لأراضي روسيا - من بحور أوروبا غربا إلى المحيط الهادئ شرقا - هو أمر يجعل منها لاعباً دولياً بمعنى الكلمة في عالم اليوم. وبالنظر إلى المساحة الجغرافية لروسيا وامتداد نفوذها (من أوروبا، إلى الشرق الأوسط، إلى شرق آسيا)، فإنه يتعين علينا ألا نندهش لأهمية الدور الذي تلعبه الحكومة الروسية اليوم في عدة أقاليم مهمة حول العالم. فالقضاء على الإرهاب ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل هما - على سبيل المثال لا الحصر - هدفان ما من سبيل إلى تحقيقهما من دون تعاون روسي نشط.

إفاقة على صدمة الواقع

إذا نظرنا نظرة متعمقة أسفل هذه الطبقة السطحية من الإحصائيات المتحسنة والرتوش الدبلوماسية المنمقة، فإننا سنكتشف أن ثمة فجوة واسعة تفصل بين الطموحات والرؤى المستقبلية الروسية (من ناحية)، وبين قدرة روسيا الفعلية على أن تصبح عمودا من الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام العالمي الجديد (من ناحية أخرى). فعلى الرغم من سنوات متتالية عدة من النمو الاقتصادي ومن حكم قائد نشط وذي رؤية، فإن قوة روسيا الإجمالية مازالت آخذة في التدني. فلا نجاح روسيا الاقتصادي الأخير، ولا قائدها السياسي النشط، يكفيان لتعويض الخسائر طويلة المدى التي تكبدتها الدولة في السابق، ولا حتى لتدنية آثار نقاط الضعف المعاصرة التي تكمن أسفل العناصر الرئيسية للقوة الروسية. ونقاط الضعف هذه ستؤدي

حتما في النهاية إلى إضعاف قدرة روسيا على الإسهام في حل المشاكل الدولية الأكثر خطورة اليوم، وإلى إضعاف قدرتها على التعاون مع القوى العظمى الأخرى، وعلى تحسين وزيادة مستويات الأمن والرفاهة الاقتصادية حول العالم، وعلى إثبات جدارتها بأن تكون شريكاً يمكن الاعتماد عليه بوجه عام.

جيش في حالة فوضى

دخلت روسيا الألفية الجديدة وقد تدنت بشدة قدرتها على استخدام القوة العسكرية خارج حدودها، في الوقت الذي تتعرض فيه قدرتها على حماية وحدة أراضيها وسيادتها لاختبار قاس متمثل في الحرب الجديدة في الشيشان. وبعد 15 عاما من المحاولات الإصلاحية، فإن قوات الدفاع الروسية مازالت لا تمثل سوى نسخة منكمشة ورديئة من الجيش السوفييتي السابق العتيد، ذلك أن روسيا لم توفر الموارد المالية ولا المقومات السياسية اللازمة لإتمام عملية التحول الأساسي لجيشها عقب تفكك الاتحاد السوفييتي. فقد انخفض عدد الأفراد المجندين من 4 ملايين فرد إلى 1.2 مليون فرد، ورغم ذلك فإن ميزانية الدفاع الروسي مازالت تئن تحت وطأة ضغوط حادة. ورغم جميع التطورات التي شهدها المسرح الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن القوات الروسية مازالت تعيش في الماضي وتعتبر أن الهدف الأبرز من بقائها هو خوض أي حروب محتملة ضد حلف الناتو في أوروبا، أو ضد الولايات المتحدة أو حلفائها في آسيا. ومع تدني الرواتب العسكرية (أو عدم دفعها أصلا)، فقد آثر أفضل الضباط الروس التقاعد مبكرا من الخدمة، وانخفض عدد الذكور الشباب الراغبين في تسجيل أسمائهم للالتحاق بمهن عسكرية.

لقد بلغ حجم الميزانية العسكرية الروسية عن عام 2003 نحو 11 بليون دولار، وهو مستوى من التمويل أقل بكثير مما يلزم توفيره فعليا لاستقطاب (تعيين) وتدريب وتجهيز والحفاظ على جيش عصري. وتنص الخطة على زيادة الميزانية في عام 2004 لتصل إلى 412 بليون روبل روسي (نحو 13.5 بليون دولار)، لكن تلك الزيادة لن تمثل سوى خطوة بسيطة على طريق التصدي جديا للب المشكلة. فالجيش الروسي، الذي يعاني نقصا حادا في الموارد، وجد نفسه مضطرا لخفض أو إلغاء المبالغ التي كان يخصصها لأنشطة ضرورية كالتدريب، الأمر الذي تسبب في زيادة واضحة في أعداد الحوادث المميتة، مثل غرق الغواصة كورسك في عام 2001 وفقدان غواصة أخرى تعمل بالطاقة النووية في أغسطس 2003 وفي الشهر نفسه، وفي أثناء تدريبات عسكرية في أقصى الشرق الروسي شهدها وزير الدفاع سيرجي إيفانوف، وقع تصادم بين حوامتين (طائرتي

هليكوبتر) عسكريتين من طراز MI-24، وقد فتح ذلك الحادث باب الجدل بين أوساط الصحافة الروسية حول ما إذا كان سببه هو نقص التدريب أم تهالك الحوامتين وسوء حالتيهما، حيث إن عمر كل منهما كان يتجاوز الـ 20 عاما، وحيث إنه كان يتم ترقيع أي عيوب تظهر فيهما باستخدام قطع غيار مستمدة من حوامات أقدم! وكثيراً ما يتم قطع الكهرباء عن القواعد العسكرية الروسية بسبب عدم حصولها من الحكومة على المبالغ اللازمة لسداد فواتير الكهرباء، كما أن الصحافة الروسية أوردت العديد من التقارير التي تتحدث عن حالات سوء تغذية - وأحيانا مجاعة - بين المجندين.

أما أنشطة البحث العلمي والتطوير العسكري، والمشتريات والتوريدات، والتدريب، فقد وقعت كلها هي الأخرى وبانتظام ضحية لعدم كفاية الموارد المتاحة إلا لتلبية الاحتياجات الأشد ضرورة، مثل توفير الملبس والمأكل للمجندين، ودفع رواتب الضباط، وتغطية التكاليف غير المعلن عنها - وإن كانت ضخمة بالتأكيد - للحرب في الشيشان. وكذلك، فإن شركات الأسلحة الروسية لا تبيع للجيش الروسي إلا أقل القليل من إنتاجها الحالي، مكتفية بالاعتماد شبه المطلق على المبيعات الخارجية لعملاء أجانب مثل حكومات الصين والهند وإيران، وذلك رغبة من تلك الشركات في ضمان حصولها على مستحقاتها المالية واستمرار العمل بخطوط إنتاجها واستمرار توظيف القوى العاملة بها. ورغم أن الطائرات الحربية التي تعود إلى العصر السوفييتي مازالت عالية الكفاءة وتتمتع بمعدلات طلب عالية إلى اليوم، فإن معنى الفشل الروسي في تمويل الاستثمارات اللازمة في أنشطة البحث العلمي والتطوير العسكري خلال التسعينيات هو أن روسيا ستظل لفترة غير قصيرة من القرن الحادي والعشرين تعتمد على تقنيات عسكرية تم تطويرها قبل نحو 20 إلى 30 عاما على أقل تقدير.

وقد حدث اتساع غير مسبوق في حجم الفجوة بين الامتيازات التي يتمتع بها القادة ذوو الرتب العسكرية العليا وتلك التي يحصل عليها عامة الضباط والجنود والصف في الجيش الروسي. وقد أصبح من الشائع تسرب تقارير تتحدث عن جرائم فساد واختلاس أموال وإساءة استخدام السلطة يرتكبها كبار القادة العسكريين الروس. وفي الوقت ذاته، فإن صغار الضباط الروس آخذون في ترك الخدمة العسكرية بسبب ضعف الأجور وعدم وجود احتمالات قوية للترقي الوظيفي. وفي حالات عدة كانت محاولات المجندين الهرب من الخدمة العسكرية تتصاعد لتصل إلى مستوى الاعتراضات والمظاهرات المنظمة المنددة بالاستغلال والظروف المعيشية الرديئة التي لا تحتمل). وفي ضوء اعتماده على قوائم تجنيد إلزامي آخذة في الانكماش (نتيجة لانخفاض

معدلات المواليد، وضعف الرعاية الصحية، والتهرب واسع النطاق من الخدمة العسكرية)، فقد بات هيكل العسكرية الروسية هيكلا مفرغا وخاويا إلى حد كبير.

وقد وصلت المناقشات حول سبل الإصلاح العسكري إلى طريق مسدود. فالضباط ذوو الرتب العليا يدركون جيدا أن استمرار رفاهيتهم وامتيازاتهم الحالية مرهون ببقاء الهيكل العسكري الحالي - المفرغ وذي قاعدة الاختيار المحدودة - على ما هو عليه، ومن ثم فإنهم يتعمدون تثبيط همم مؤيدي الإصلاح بتذكيرهم بالأطروحة القائلة إنه، وببساطة، لا تتوافر المبالغ النقدية الكافية لتغيير وإصلاح المؤسسة العسكرية المعيبة الحالية. وعلى سبيل المثال، فإن التحول إلى نمط الجيش المهني القائم على الخبراء ذوي التخصصات المتقدمة والنادرة هو أمر قد يتطلب توافر بلايين الروبلات التي يجب دفعها في صورة رواتب مجزية لاستقطاب الجنود المتطوعين ذوي المهارات والدرجات العلمية العالية. وفي الوقت نفسه، فإنه يمكن القول أيضا إن خفض أعداد الجيش، بالاستغناء عن المجندين ذوي الكفاءة المتدنية، سيكون هو الآخر أمرا باهظ التكاليف بسبب الالتزامات القانونية اللازمة لتوفير المساكن وأوجه الدعم الأخرى للضباط الذين ستتم إحالتهم للتقاعد مبكرا.

أما الكرملين فهو إما تعمد تجاهل هذه المشكلة تماما، وإما أنه في هذه الحالة - وعلى عكس المعتاد منذ تولي بوتين الحكم - كان غير قادر على فرض إرادته وحشد الطاقات اللازمة لإحداث الإصلاحات المطلوبة. وفي كلتا الحالتين، فإن وضع روسيا كقوة عظمى لن يصيبه سوى الضرر. لقد كان، ومازال، الانطباع السائد على نطاق واسع عن سيرجي إيفانوف - وزير الدفاع الروسي - هو أنه غير قادر على فرض سلطته على كبار القادة العسكريين في جيشه، وكذلك فكثيرا ما أبدى كبار الضباط الروس معارضتهم الصريحة للقيادة السياسية للبلاد أيضا. وقد وصل عدم انصياع كبار الضباط لأوامر قادتهم إلى مستوى غير مسبوق، الأمر الذي تجسد على وجه التحديد في القصة التي تناقلتها كثيرا وسائل الإعلام والتي تفيد أن قائد العمليات العسكرية الروسية في منطقة القوقاز (في أقصى الجنوب الروسي) رفض تنفيذ أمر من الوزير إيفانوف بنقله إلى منصب جديد. وبالنظر إلى كل ما عرضناه أعلاه، فإن أفضل وصف واف للحالة الراهنة للجيش الروسي هو الوصف الذي ورد على لسان اللواء أناتولي كفاشنين، قائد الأفرع القتالية العامة بالجيش الروسي، والذي قال فيه إن الأوضاع الحالية في المؤسسة التي ينتمي إليها باتت «أكثر من حرجة».

ومن دون برنامج طموح لإعادة هيكلة وتدريب وتجهيز القوات الروسية المسلحة، فإنه سيصبح في حكم المؤكد تعرض روسيا

لمزيد من التهميش في الشؤون الأمنية غير المتصلة بمحيطها الجغرافي المباشر. وإذا استمرت روسيا في الانزلاق على المسار الحالي نفسه الذي يسمح لجيشها بالتردي والتقادم، فإنه سيصبح من الوارد أيضا تهميش روسيا حتى في شؤون أمنها الإقليمي وأمن محيطها الجغرافي، حيث إنه من المؤكد أن هذا الفشل الروسي في استخدام القوة وممارسة النفوذ سيؤدي إلى جذب وإغراء قوى أخرى راغبة في - وقادرة على - شغل الفراغ الأمني المتولد عن تراجع الدور الروسي. وفي رأينا أنه من الصعب تصور كيف يمكن للجيش الروسي، ضعيف التدريب ومحدود التجهيزات وغير المنضبط، أن يصبح شريكا يمكن التعويل عليه في المهام المستقبلية متعددة الجنسيات.

مستقبل اقتصادي محاط بالشك

على الرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي حققته روسيا مؤخرا بعد عقد كامل من الانكماش (الركود) الاقتصادي غير المسبوق خلال التسعينيات، فإن الاقتصاد الروسي مازال ضعيفا على أي مقياس ومعتمدا بصورة أساسية على صادرات النفط والغاز الطبيعي وغيرهما من المواد الخام. ومعلوم أنه لا يمكن أبداً اعتبار صادرات الطاقة، التي تمثل نصف إجمالي الصادرات الروسية، مصدراً موثوقاً للاستقرار والرخاء بعيدي المدى في الدخل القومي والنمو الاقتصادي. فرغم أن إيرادات تصدير النفط تحقق لروسيا عائدا جيدا على المدى القصير، إلا أن الخضوع لإغراء تلك الإيرادات أدى إلى إضعاف أغلب الحوافز التي كان من شأنها أن تدفع روسيا إلى تحديث قطاعها الصناعي وإلى البدء في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الهيكلية المطلوبة بشدة والتي طال تأجيلها. وبدلا من أن تلعب قطاعات الطاقة والثروات المعدنية الأخرى دور مفتاح تسهيل وتمويل عمليات الإصلاح والتحديث الاقتصادي في روسيا، فإن الحاصل هو أن تلك القطاعات هي التي تسببت في ترسيخ النظام الاقتصادي القديم وتمكينه من الاستمرار على ما هو عليه.

وعلاوة على ذلك، فثمة العديد من التساؤلات والشكوك حول مدى قدرة روسيا على الحفاظ على، ومضاعفة، معدلات إنتاجها النفطي الجالية. فمما لا شك فيه أن روسيا تملك احتياطياً هائلا من ثروات ومصادر الطاقة، ولكن غير المؤكد هو ما إذا كان بوسعها تثبيت أو زيادة مستويات إنتاجها الحالية. ولعل الدافع الأبرز وراء إثارة تلك التساؤلات المتشككة هو أن روسيا لم تهتم حتى الآن بمراجعة وتنقيح الأساليب السوفييتية القديمة في إنتاج النفط، الأمر الذي يؤدي إلى تدني نسب الاحتياطات إلى الإنتاج الفعلي، وإلى الإنتاج بكميات أكثر من اللازم، فضلا عن تسرب الماء إلى حقول

النفط. ويضاف إلى ذلك أن كثيرا من الاحتياطات الروسية غير المستخرجة يتم اكتشافها في المناطق الوعرة التي تتسم بأن تكاليف الإنتاج ومتطلباته الفنية فيها تكون باهظة للغاية. وفي ضوء ذلك، يتضح لنا أن مفتاح الحفاظ على - ناهيك عن زيادة - معدلات الإنتاج النفطي الروسي الحالية هو تحقيق مستوى عال من المحكومية أو الحوكمة corporate governance (بمعنى التعايش السلمي والتعاون بين الحكومة من ناحية، وبين الشركات ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى)، والقدرة على صياغة سياسات عامة فعالة وقادرة على ترسيخ حكم القانون والشفافية، والقادرة بالتالي على جذب استثمارات أجنبية ضخمة.

وكذلك، فإن الحفاظ على معدلات الإنتاج النفطي الروسي وزيادته يعتمدان على أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. فالاستثمارات الجديدة في قطاع النفط والغاز الروسي، وفي البنية الأساسية اللازمة لتسويق الإنتاج الروسي من مصادر الطاقة، هي كلها استثمارات مرهونة ببقاء أسعار النفط العالمية على أسعارها المرتفعة الحالية. ومن المؤكد أن تدفق رؤوس الأموال والأسرار التقنية الغربية على قطاع النفط الروسي لن يتوقف لمجرد انخفاض أسعار النفط العالمية عن مستوى قياسي معين (نحو 17 إلى 20 دولاراً للبرميل، أو حتى أي سعر تخيلي آخر)، والأمر نفسه ينطبق على التطويرات والتحسينات الداخلية التي تجريها روسيا بنفسها على قطاعها النفطي دون الاعتماد على رأس المال الأجنبي؛ ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن انخفاض الأسعار العالمية إلى ذلك الحد من شأنه أن يعصف بشدة بالافتراضات الروسية حول الموقف الاقتصادي الراهن للدولة وحول طموحاتها الاقتصادية المستقبلية (تلك الطموحات التي عبر عنها بوتين صراحة عندما طالب في مايو 2003 بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الحالي لروسيا بحلول عام 2010). وفي أغسطس 2003 حذر تقرير عن الاقتصاد الروسي أصدره البنك الدولي من أن تحقق توقعات الحكومة الروسية باستمرار النمو الاقتصادي بمعدلات مكافئة لمعدلاته في السنوات الخمس الماضية - أو حتى بمعدلات أعلى منها - هو أمر «يتطلب ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى مستويات غير واقعية على الإطلاق». وبالمثل، فإن القدرة الحالية لروسيا على تجنب أعراض «المرض الألماني» (الذي يتمثل في ارتفاع قيمة العملة الوطنية - وبالتالي انخفاض تنافسية الصادرات وانخفاض النمو الاقتصادي - بسبب الاعتماد شبه المطلق على ارتفاع أسعار المواد الخام والأولية التي تركز الدولة على تصديرها). إن القدرة الحالية لروسيا على تجنب أعراض هذا المرض الاقتصادي تنبع أساسا من ارتفاع قيمة اليورو في مقابل

الدولار، وهو ارتفاع من غير المتوقع استمراره للأبد (1). وعلى أي حال، فإن الاعتماد الزائد على تصدير المواد الخام والسلع الأولية يبقى دائما عيباً هيكلياً جسيماً في الاقتصاد الروسي.

وعلاوة على ذلك، ورغم أن إدارة بوتين نجحت في تقليم أظافر عدد من مراكز القوى التجارية وكبار أباطرة وبارونات الصناعة (المعروفين في اللغة الروسية بالـ oligarchs)، فإنها لم تحقق نجاحا يذكر في إصلاح نظام رأسمالية الفساد الذي نشأ في عصر يلتسين. فرغم أنه أمكن منع أولئك البارونات التجاريين من المشاركة النشطة والظاهرة في شؤون السياسة المحلية، إلا أنه يبدو أن تأثيرهم في الحياة الاقتصادية الروسية قد نما تحت مرأى ومسمع من بوتين نفسه. وثمة تقارير عدة تشير إلى أن بضع إمبراطوريات مالية وصناعية روسية تتحكم بمفردها في ثلاثة أرباع الاقتصاد الروسي. ولا شك في أن هذا التركز غير الصحي للقوة الصناعية والمالية في أيدي القلة يلفت الأنظار إلى الصعاب التي ستواجه روسيا وهي ماضية قدما على طريق تحديث اقتصادها، وفتح أسواقها، وتحقيق مزيد من الاندماج في السوق العالمية.

ولعل الأكثر أهمية من كل ما تقدم هو أن الاقتصاد الروسي، غير المتنوع بما فيه الكفاية، قد أفرز العديد من جماعات المصالح المركزة والمترسخة والتي لديها القدرة على مقاومة أي تغييرات من شأنها زيادة المنافسة والشفافية. ولهذا السبب تعطلت عملية التحول الاقتصادي الروسي فجأة بعد أن كانت حققت تقدما جيدا على صعيدي الإصلاح المالي والضريبي. ويبقى انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، والذي طالما اعتبره كثيرون مفتاحا لتحقيق التنافسية وأداة فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية، يبقى هدفاً صعباً وعسير المنال بدرجة متزايدة (2).

هيكل سكاني آخذ في الانكماش

تتلبد سماء المستقبل الروسي بمزيد من الغيوم عندما نأخذ في اعتبارنا أزمة أخرى تعاني منها روسيا وهي أزمة الانخفاض السكاني. فقد انخفض تعداد سكان روسيا من 150 مليون نسمة في عام 1991، عندما انهار الاتحاد السوفييتي فعليا، إلى أقل من 144 مليونا في نهاية عام 2002. وتقدر مصادر المعلومات المتفائلة أن التعداد

(1) رغم أن قيمة الروبل ارتفعت أمام الدولار، إلا أن قيمته أمام اليورو انخفضت لأن قيمة اليورو نفسه ارتفعت أمام الدولار؛ لذا فإن المحصلة النهائية لتلك التغيرات هي أن قيمة الروبل في العلاقات التجارية الدولية لم تتغير بالقدر الكبير الذي قد يتصوره المرء للوهلة الأولى. ويود الكاتبان توجيه الشكر إلى مارك كرامر Mark Kramer على مناقشاته معهما حول تلك النقطة.

(2) في مايو 2003 قال مكسيم مدفدكوف - كبير المفاوضين الروس بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونائب وزير التنمية الاقتصادية الروسي - قال لوسائل الإعلام الروسية إنه لن يصبح بمقدور روسيا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل حلول عام 2007.

السكاني الروسي سينخفض إلى نحو 136 مليونا بحلول عام 2025؛ أما التقدير الأكثر واقعية الصادر عن الأمم المتحدة عن العام نفسه فهو 126 مليونا. وتعاني روسيا من خليط من معدلات الوفيات المرتفعة ومعدلات المواليد المنخفضة، الأمر الذي أدى في عام 1999 - على سبيل المثال - إلى وفاة 177 روسيا في مقابل كل 100 ولدوا خلال العام نفسه. ويبدو أن روسيا فقدت كل مكاسب الصحة السكانية التي حققتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية: فمتوسط العمر المتوقع للذكر المولود في روسيا اليوم هو متوسط العمر المتوقع نفسه لنظيره الذي كان يولد في عام 1945 في الاتحاد السوفييتي الذي كانت الحرب قد أنهكته بالكامل. وتشير الإحصائية نفسها إلى مخاطر هائلة تحدق بالمستويات المستقبلية للإنتاجية الصناعية والاستقرار في روسيا: ففي عام 2001 كان لدى روسيا نحو 12 مليونا من الذكور الواقعين في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاما، وهي الفئة التي يتأهب المرء فيها لدخول أشد الفترات إنتاجية وجهدا في حياته. ولكن أخذا في الاعتبار معدلات المواليد والوفيات الحالية، فإن تلك التقديرات نفسها تتوقع أن عدد الذكور الروس في تلك الفئة العمرية نفسها بحلول عام 2025 سيقل عن 8 ملايين نسمة.

وفي الواقع أنه يتعين على روسيا ليس فقط التعامل مع مساوئ تعداد سكاني متناقص، وإنما التعامل أيضا مع هيكل سكاني ذي أوضاع صحية أسوأ. فقد تضاعفت بشدة معدلات الإدمان على الخمور والإصابة بأمراض القلب نتيجة للتقلبات الاقتصادية الحادة التي عصفت بالبلاد خلال التسعينيات. ويبلغ معدل الإصابة بالدرن في روسيا 100 حالة بين كل 100 ألف نسمة (في حين أن المعدل في الولايات المتحدة يقل عن 10 حالات بين كل 100 ألف نسمة)، وهناك أيضا تزايد في حالات تطور أشكال من فيروس الدرن مقاومة للأمصال والعقاقير. وتملك روسيا كذلك أعلى معدل نمو للإصابة بمرض الإيدز (نقص المناعة المكتسبة) حول العالم، وبدأ الإيدز ينتشر بين فئات روسية عديدة من متعاطي المخدرات وممارسي البغاء، وحتى بين الأفراد العاديين ذوي الميول الجنسية السوية وبين الأطفال حديثي الولادة (الذين ينتقل إليهم الفيروس من أمهاتهم في أثناء الحمل). وبحلول عام 2005 يمكن أن يرتفع عدد المواطنين الروس حاملي فيروس الإيدز إلى 5 ملايين نسمة؛ وأخذا في الاعتبار نقص وسائل الرعاية الصحية المنتظمة والمتطورة وضعف البرامج العلاجية القائمة، فإن حالات أولئك الأفراد بحلول عام 2010 ستكون قد بدأت في التفاقم إلى حالات إصابة مستعصية وفقدان تام للمناعة، ما سيحصد أرواحهم في النهاية. وقد خلص نموذج أعده البنك

الدولي لدراسة الآثار بعيدة المدى للإيدز على الاقتصاد الروسي - خلص إلى أن «الانتشار الخارج عن السيطرة للإيدز في روسيا قد يؤدي إلى تقويض معدل النمو الاقتصادي الروسي بعيد المدى، وتحديدا فإن هذا الانتشار سيتسبب في خصم نصف النقطة المئوية سنويا من معدل النمو الاقتصادي الروسي بحلول عام 2010، ثم في خصم نقطة مئوية كاملة سنويا بحلول عام 2020».

ولا شك في أن الهيكل السكاني الروسي الآخذ في الانكماش (من حيث الكم) والهرم (من حيث العمر) والمرض (من حيث الكيف) سيفرض قيوداً إضافية على قدرة روسيا على التعافي والنمو. فالأزمة السكانية الروسية ستؤثر سلبا في كل جانب من جوانب الحياة المحلية الروسية وفي صورة روسيا حول العالم: من حجم القوة العاملة التي ستحتاج إليها روسيا للحفاظ على نموها الاقتصادي ولدعم موظفيها المتقاعدين؛ إلى حجم الجيش الذي ستحتاجه للدفاع عن أراضيها وكرامتها؛ إلى مستوى الإيرادات الضريبية التي ستحتاج الحكومة الروسية لتحصيلها لتمويل إعادة إرساء البنية الأساسية للدولة، وللتصدي لتحديات الإيدز، وللاستثمار في التعليم والبحث العلمي.

لعنة الجغرافيا

تقليديا، كان الجميع يعتبر الجغرافيا الروسية مصدراً أساسياً من مصادر قوة الدب الروسي. على أن الشاهد في عالم اليوم هو أن القدرة على امتصاص الغزاة الأجانب واستنزاف خطوط إمداداتهم لم تعد هي مفتاح الأمان والتميز الجغرافي-السياسي، كما كانت في السابق. وبتحديد أكبر، فقد أصبحت المساحة الجغرافية الشاسعة لروسيا قيداً وعبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الروسي، الذي لم يعد بوسعه الاستمرار في تمويل الدعم الضخم الذي اعتادت الحكومة المركزية في السابق على توفيره لوسائل المواصلات العامة المحلية، الذي - الاقتصاد الروسي - باتت تتنازعه اتجاهات جغرافية متعارضة ناتجة عن متطلبات ومزايا أنماط التبادل التجاري المتطورة في القرن الحادي والعشرين.

ولنلق نظرة أكثر تفصيلا على تكاليف ربط أجزاء روسيا ببعضها بعضا: فالأراضي الروسية تغطي 11 منطقة توقيت محلي، وتمتد من الأراضي القطبية المتجمدة في الشمال إلى الصحراء في الجنوب. ويعد تحقيق الاتصال بين تلك المناطق الجد متباعدة أمرا شاقا للغاية، كما أن التبادل التجاري فيما بينها مهدد دائما بالخسارة بسبب ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع. أما المناخ الروسي فهو قاس وبارد جدا في أغلب المناطق، والإنتاج الزراعي محدود، وتكاليف التصنيع مرتفعة للغاية بسبب ضخامة نفقات الطاقة اللازمة لمجرد تدفئة المصانع وأماكن سكن العمال.

وأعمال البناء والإنشاءات هي الأخرى باهظة التكاليف في المناطق الروسية قارسة البرودة (التي تغطي أكثر من نصف مساحة الدولة)، في حين أن المناخ في المناطق الجنوبية القاحلة من روسيا مهدد دائما بالجفاف وعوامل التعرية. وتتمتع روسيا بخط ساحلي طويل، ولكن معظمه يقع في القطب الشمالي المتجمد، ما يعني استحالة استخدام تلك السواحل القطبية الطويلة لأغراض الموانئ والتبادل التجاري.

ويعمل ميراث التخطيط المركزي السوفييتي على زيادة تضخيم التكاليف الباهظة التي تفرضها الجغرافيا الروسية المعقدة. فالاتحاد السوفييتي، الذي كان لا يتحرك إلا بدافع من الأهداف الاستراتيجية وليس الحسابات الاقتصادية، كان يخصص موارد ضخمة لتنمية وتعمير المناطق ذات الظروف المناخية والجغرافية القاسية. إلا أنه على روسيا الآن أن تتصدى لتركة من التجمعات الصناعية والسكانية التي تم زرعها في مناطق تتسم بأن تكاليفها تفوق مواردها وأن تكاليف المواصلات منها وإليها تفرض عبئا ثقيلا على الأنشطة الصناعية والتعدينية القائمة بها.

وثمة عوامل إضافية تفرض مطالب وضغوطا هائلة على موارد (أو ميزانية) الحكومة المركزية الروسية، ومنها التنوع العرقي والإقليمي الكبير، وتطبيق نظام فيدرالي (اتحادي) شاق الإدارة نظرا لكونه يمنح 89 دائرة برلمانية محلية (من كالينينجراد غربا إلى كامتشاتكا شرقا) حقوقا تجعلها شبه دول مستقلة. ولم تحرز جهود بوتين المبكرة لتحسين وتوحيد الهيكل الفيدرالي لروسيا سوى نجاح محدود. ورغم تحقيق جهوده تلك بعض النجاح في إخضاع حكام الأقاليم للرقابة المركزية وفي الحد من نزعاتهم الاستقلالية، وبالتالي في استعادة بعض من سلطات وهيبة الحكومة الفيدرالية المفقودة، فإن الواقع مازال يؤكد أن تحقيق الهيمنة التامة على المحليات (بمعنى إجبار القادة السياسيين المحليين والإقليميين كافة على احترام وتطبيق السياسة الفيدرالية أو المركزية الموحدة) لن يكون بالأمر الهين أبدا.

وإجمالا، فإن الجغرافيا الروسية تبدو مصدراً للهشاشة والتشتت أكثر منها مصدراً للقوة الوطنية. وإذا استمر النمو الاقتصادي الروسي على ما هو عليه الآن من معدلات طيبة، وإذا بقي المجتمع الروسي مستقرا ونجحت موجات الهجرة الوافدة إلى روسيا في المساعدة على إحياء وتنشيط القوة العاملة المحلية، وإذا أمكن جذب استثمارات أجنبية إضافية قادرة على إنشاء مشاريع تجارية جديدة في الأقاليم الروسية التي يمكن فيها إنتاج السلع بتكاليف اقتصادية يسيرة، وإذا نجحت روسيا في الإبقاء على بعض من الإجراءات التي تتبعها حكومتها المركزية حاليا لتوفير الدعم من

الخزانة العامة لأسعار الطاقة بغية خفض تكاليف الإنتاج والنقل والمواصلات في دولة باردة المناخ وشاسعة المساحة كتلك - إذا حدث ذلك كله، فإن روسيا ستضمن أن الثروات التي تملكها (سواء أكانت في صورة موارد طبيعية أو في صورة حضور جغرافي وسياسي طاغ) ستكون مؤهلة لأن تمثل مصدرا محتملا للقوة الوطنية الروسية في العقود المقبلة. على أن الشاهد اليوم هو أن روسيا تواجه العديد من القيود والعقبات الناشئة عن توافر الظروف المناقضة لكل ما سبق تقريبا.

نظام سياسي منقسم على نفسه

على الرغم من حيوية الرئيس الروسي ووعيه السياسي العالي، فإن المعارضة الحادة من قبل جماعات المصالح البيروقراطية والتجارية المتجذرة في الكيان الروسي كانت هي المصير الذي واجه كثيرا من مبادرات بوتين الجريئة - بدءا بمبادرة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، مرورا بمبادرة الاندماج الكامل في هيكل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وهيكل حلف الناتو، ونهاية بمبادرة الانضمام المأمول إلى منظمة التجارة العالمية. وبعد عقد كامل من هيمنة جماعات المصالح تلك على السياسة الروسية وعلى عمليات صنع السياسات العامة، فلا عجب أن يتم التغيير في روسيا ببطء واضح، هذا إن تم أصلا. لقد نجحت مراكز القوى التجارية الجديدة في الحياة السياسية الروسية في الاستفادة لأقصى درجة ممكنة من ضعف الحكومة، ونجحت كذلك في تكوين روابط وثيقة بدوائر البيروقراطية الحكومية والمهنية التي ورثتها الحكومة الروسية عن العصر السوفييتي. والحق أن هذين القطاعين - مراكز القوى التجارية ودوائر البيروقراطية الحكومية - يشكلان معا ائتلافا من الصعوبة بمكان التصدي له.

وتشير إفادات وشهادات متكررة صادرة عن كبار المسؤولين الاقتصاديين الروس إلى عدم قدرتهم على التغلب على قوة البيروقراطية في مؤسساتهم الحكومية، تلك البيروقراطية التي تنسجم وتتآلف بدورها مع جماعات مصالح تجارية لا تقل قوة عنها. وفي مناسبات عدة أعرب بوتين نفسه على الملأ عن الحاجة للتصدي لتلك العراقيل والتحالفات عبر تطبيق عمليات إصلاح حكومي ذات يد طليقة. ويتكشف أمامنا الآن أن العرض غير المسبوق الذي قدمه بوتين لعقد شراكة مع الرئيس الأمريكي بوش وللتعاون التام مع الولايات المتحدة في أعقاب تعرضها لهجمات 11 سبتمبر كان عرضا متناقضا بوضوح مع التصريحات الصادرة حتى عن أقرب مستشاريه. والظاهر أن رسالة الدعم والاستعداد للتعاون غير المسبوق هذه التي أرسلها بوتين للولايات المتحدة قد تجاوزت كل حدود المنطق ودعائم الاستقرار التي

كانت المؤسسة السياسية في موسكو معتادة عليها حتى ذلك الحين.

وفي مواجهته مع مراكز القوى التجارية والبيروقراطية المترسخة تلك، فإن بوتين يبدو وكأنه لا يملك سوى قدرة محدودة على المفاضلة والحكم بين جماعات الضغط المتنافسة تلك ومصالحها التجارية من ناحية، وبين المصلحة العامة من ناحية أخرى. وبوصفه رئيساً لروسيا في المرحلة الحالية، فإنه من الطبيعي أن يكون بوتين أكثر ميلا إلى اتخاذ خطوات مهمة باتجاه تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، كأن يقرر - مثلا - خفض مستوى العلاقات النووية مع إيران بسبب الانعكاسات السلبية الواضحة لتلك العلاقات على الأمن الروسي، إلا أن قدرة بوتين على تحقيق ذلك فعليا هي في الغالب قدرة محدودة إلى حد كبير، وخاصة عندما نضع في اعتبارنا طبيعة نظام المصالح الذي دفع بوتين نفسه إلى سدة الرئاسة. فبوتين نفسه نتاج لذلك النظام، خاصة أنه صعد من وراء الكواليس إلى واجهة الرئاسة في غضون بضعة أشهر فحسب، وأن العاملين الرئيسيين اللذين دفعا به إلى القمة بتلك السرعة كانا أموالاً وحذاقة أسرة الرئيس السابق يلتسين، تلك الأسرة التي من فرط شهرتها ونفوذها باتت تعرف بـ «الأسرة القوية».

ولا شك في أن بوتين نجح في الضرب على يد القادة ذوي المصالح التجارية القوية والطموحات السياسية الأكثر ميلا إلى التمرد (أو بارونات عالم الأعمال)، إلا أنه مازال يتعين عليه وضع حد فاصل فعال بين النفوذ والملكية ليتسنى له تغيير النظام الفاسد السائد حاليا الذي يعتبر فيه النفوذ السياسي والبيروقراطي (الوظيفي) مرادفا وشرطا أساسيا للظفر بالصفقات والملكيات، الذي تكاد تهيمن عليه بالكامل بضع أسر و«قبائل» بعينها - تلك القبائل التي هي في حقيقتها مجرد تحالفات متشابكة ومحكمة النسيج بين مختلف المصالح التجارية والسياسية والبيروقراطية التي يتنافس أصحابها فيما بينهم لنيل أكبر شريحة ممكنة من كعكة النفوذ والملكيات. وليس بعيدا عن هذا السياق، فإننا نجد أن روسيا تحتل أحد المراكز الـ 25 الأولى ضمن قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، وهذا وفقا لنتائج أحدث دراسة صادرة عن البنك الدولي.

ويبدو أن فشل بوتين في تغيير ذلك النظام الفاسد السائد حاليا يمثل أكبر عقبة أمام بناء علاقات أوثق بين روسيا وبقية الدول الأعضاء معها بمجموعة الثماني الصناعية الكبرى. فبوتين نفسه يملك القدرة على تقوية العلاقات الشخصية التي تربطه بأبرز زعماء تلك الدول، وعلى التعهد لأولئك الزعماء بقيادة روسيا إلى أن تعود من جديد إلى مصاف القوى العظمى، إلا أنه مازال يتعين عليه إثبات قدرته

الفعلية على إحداث التغيير المنهجي المنظم اللازم للتعاون الفعال مع أولئك الزعماء البارزين ودولهم. والسؤال هنا هو: هل يملك بوتين الحافز والقدرة على تغيير ذلك النظام الروسي الفاسد خلال فترته الرئاسية الثانية - والأخيرة وفقا للدستور - التي ستجرى انتخاباتها في هذا العام، والتي من شبه المؤكد فوزه بها من الآن؟

إن الأهمية القصوى التي يمثلها هذا السؤال بالنسبة لمستقبل روسيا لهي في حد ذاتها من العوامل الإضافية التي تلفت الأنظار إلى حدود القوة الروسية. فحقيقة أن المؤسسات السياسية الروسية تعتمد اعتمادا شبه مطلق على مدى حزم قائد الدولة ومهاراته السياسية، تلك الحقيقة هي في حد ذاتها دليل إضافي على ضعف ومحدودية قدرات النظام السياسي الروسي نظرا لكونه يعتمد على الأفراد وليس المؤسسات. وفي الحقيقة أنه من غير المستبعد أن ينطبق على بوتين نفس مصير آخر رئيس سوفييتي خاض تجربة طموح لإصلاح النظام الذي أوصله هو نفسه إلى القمة. فقد اكتشف ميخائيل جورباتشوف في نهاية المطاف أن ذلك النظام لا يمكن تغييره أو إصلاحه - وإنما يمكن هدمه وتفكيكه فقط. وما لم ينجح بوتين فعليا في تغيير وإصلاح ذلك النظام، فإن قدرة روسيا على التصدي لجميع المشاكل التي تقف في وجه عودتها إلى مصاف القوى العظمى ستظل قدرة محدودة بشدة.

قوة محدودة وإن ظلت ذات قيمة

يمكننا الجزم بأن التحديات الداخلية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية والعسكرية التي ستستمر في مواجهة القيادة الروسية ستمنع روسيا من التحول إلى قوة عظمى حقيقية في المستقبل القريب. ولتلك الحقيقة دلالات عميقة بالنسبة للسياسة الأمريكية وتوقعات واشنطن إزاء قدرة موسكو على أن تصبح شريكا قادرا وعازما على مشاركة الولايات المتحدة في تحمل أعباء النظام الدولي الراهن. فالاتجاهات الداخلية التي تسود روسيا حاليا تجزم بعدم قدرة الأخيرة - أقله على المدى القصير - على أن تجلس إلى مائدة مفاوضات السياسة الدولية وهي متسلحة بالموارد والأدوات والاعتمادية اللازمة للعب دور رئيسي في الحل والتصدي للمشاكل والتحديات العالمية المعقدة.

على أن هذا كله لا ينفي أن التعاون الروسي في العديد من المجالات قد يسهم في تحقيق الأمن والرخاء حول العالم. فتعاون روسيا في تأمين وتفكيك ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي ورثتها عن الاتحاد السوفييتي السابق سيضمن للعالم أجمع العيش في أمان أكبر. ولكن علينا ألا ننسى أن الرغبة العالمية الملحة في ذلك التعاون النووي الروسي لا ترجع إلى أي جانب من جوانب قوة روسيا بقدر ما ترجع

إلى السعي العالمي الحثيث للتصدي لجانب أساسي من جوانب الضعف الروسي ومحاولة تصحيحه، وذلك على أساس أن العديد من المسؤولين والمواطنين في كل دول العالم - بما فيها روسيا نفسها - يخشون من أن تتسرب وتنتشر على مستوى العالم أجزاء من تلك الترسانة النووية الضخمة والشديدة التدمير، لتقع بعض مكوناتها المادية أو أسرارها التقنية في النهاية في أيدي أنظمة وحشية أو جماعات إرهابية.

وبالمثل، فإن التعاون الروسي النشط في إطار الجهود الرامية إلى اختراق وتفكيك شبكات الإرهاب والجريمة العابرة للقوميات، التي تعمل سواء داخل الأراضي الروسية أو في محيطها الحدودي، هو تعاون من شأنه أن يزيد ويحسن بشدة من مستوى الأمن الأمريكي والعالمي. على أننا هنا أيضا سنجد أن مجرد الكف عن توفير ملاذ آمن لبؤر الإرهاب ومسببات انعدام الأمن لا يكفي في حد ذاته لتأهيل أي دولة لتصبح قوة عظمى بحق.

وكما أشارت كونداليزا رايس، مستشارة الرئيس الأمريكي بوش لشؤون الأمن القومي، فإن ما يهدد الولايات المتحدة ويقلقها بحق ليس هو قوة روسيا، وإنما هو ضعفها في الواقع. ويأمل المرء في أن يدفع الاعتراف بتلك الحقيقة كلتا الدولتين إلى الاستمرار في التعاون معا لتحقيق مصالحهما المشتركة. على أنه طالما ظلت روسيا ضعيفة ومنقسمة على نفسها من الداخل، فإنها لن تعدو كونها مجرد شريك محدود وهامشي في الجهود الرامية إلى التصدي لأحرج التحديات الأمنية والمشاكل الدولية، وتحديدا تلك المتعلقة بالإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما أن قدرة روسيا على استخدام القوة العسكرية في محيطها الجغرافي، وما هو أبعد منه، ستظل هي الأخرى محدودة إلى أن يبدأ العمل الجدي على إصلاح الأوضاع العسكرية الروسية. فالأسلوب المظهري الواثق الذي يتصرف به الرئيس الروسي قد يثبت أنه أسلوب طموح ومجد في بعض الأوقات، كما حدث عند تأسيس قاعدة عسكرية روسية في كانط Kant بدولة قيرغيزستان لزرع علم روسي يرفرف على مقربة من القاعدة الجوية الأمريكية في ماناس Manas المجاورة. ولكن الحقيقة هي أن قدرة روسيا على تطبيق ما تنص عليه خطابياتها الرنانة الواثقة تلك، وقدرتها على الرد بما هو أهم وأجدى من مجرد رفع راية من القماش، ستظل قدرة محدودة في الغالب، الأمر المترتب على القيود الهائلة والظروف الإجمالية المتردية المفروضة حاليا على الجيش الروسي.

وعلاوة على ذلك، فإنه من المستبعد انضمام روسيا إلى أي ائتلاف عسكري محتمل مناهض للولايات المتحدة. فمن الصعب، في واقع الأمر، مجرد تصور

إمكانية دخول روسيا في أي تحالف مناوئ للولايات المتحدة وهادف إلى تحقيق التوازن مع تفوقها العسكري الهائل. فهل بوسع عاقل أن يتصور - مثلا - إمكانية عقد شراكة من ذلك النوع مع الصين، التي تفصلها عن روسيا حدود طويلة وغير محمية، والتي يشك كثير من المراقبين الروس في أنها توفر منذ فترة ليست بالقصيرة ملجأ آمنا للعديد من الحركات الانفصالية الروسية؟ إن احتمال قيام شراكة كهذه هو احتمال ضعيف للغاية وشبه مستبعد. وهل يمكن أن تقدم روسيا على المشاركة في موقف أوروبي مضاد للولايات المتحدة؟ إن شيئا كهذا لن يحدث إلا في حالة وقوع شرخ أو انهيار مفاجئ في العلاقات بين طرفي الأطلنطي (أمريكا من ناحية، وبقية الدول الأوروبية الأعضاء بالناتو من ناحية أخرى)، وهو أمر لم تبرر حدوثه حتى أشد فترات الخلاف تأزما خلال الشهور أو السنوات القليلة الماضية. وهل يمكن أن تتحالف روسيا مع إيران أو كوريا الشمالية؟ إن خياراً كهذا لا يعد جذابا أبدا في نظر دولة تتطلع نخبها إلى قيادة العالم ولا شيء أقل من ذلك، وتنظر إلى إيران وكوريا الشمالية بوصفهما نظامين رجعيين من العالم الثالث.

والأرجح هو أن روسيا ستعمل على تكوين تحالف دبلوماسي لتحقيق قدر من التوازن مع التفوق الأمريكي الراهن، تماما كما فعلت موسكو في عامي 2002 و2003 أثناء الأزمة الدولية التي سبقت الحرب على العراق. ولكن علينا ألا ننسى أن روسيا في ذلك التحالف الدبلوماسي المحدد كانت مجرد شريك ثانوي لألمانيا وفرنسا، اللتين ينظر قائداهما إلى علاقات دولتيهما بروسيا بوصفها أقل أهمية بكثير من علاقاتهما بالولايات المتحدة. ومن دون تغير جذري في الظروف الداخلية الروسية في حد ذاتها، فإن قوة تلك التحالفات النفعية في المستقبل ستكون معتمدة على مدى جودة العلاقات الألمانية والفرنسية في الولايات المتحدة، أكثر منها على قدرة روسيا على استعراض عضلاتها الدبلوماسية.

وأخذا في الاعتبار الوضع الجغرافي-السياسي المتردي لروسيا، فإنه يصعب على المرء تصور أن يخلص أي تشخيص عقلاني - أو حتى أناني - للمصالح الروسية إلى أن الطريقة المثلى لتحقيق تلك المصالح تتمثل في السعي لإضعاف الولايات المتحدة. فأي ضعف أو تدن في الدور الأمريكي في شؤون الأمن العالمي سيجلب معه عددا من التحديات الجادة أمام المصالح الأمنية الروسية، بدءا بالمصلحة الروسية القوية في الاشتراك مع الولايات المتحدة في تحقيق التوازن الجغرافي-السياسي مع الصين، مرورا بالتهديد المباشر الذي سيجابه الأمن الروسي في حالة توقف الولايات المتحدة عن تقديم المساعدة الأمنية لدول آسيا

الوسطى، ونهاية باحتمال تسلح إيران بالأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات التي يصل مداها بسهولة إلى قلب موسكو. وعليه، ورغم أنه لدى موسكو مصلحة قوية في تعريف واشنطن بأنه من عدم الحكمة تصور أن روسيا أصبحت مجرد لقمة سائغة أو دولة يمكن بسهولة الاستهزاء بمصالحها واعتباراتها الحساسة، فإنه ليس لدى موسكو أي مصلحة عقلانية ملحة في السعي لإضعاف الولايات المتحدة أو حتى لتحقيق التوازن الجغرافي-السياسي مع موقفها الدولي الراهن.

وإلى أن تحسم روسيا أمرها وتبدأ فعليا في تطبيق برنامج للإصلاح العسكري، فإن قواتها المسلحة ستظل غير قادرة على تحقيق ما هو أكثر من مجرد المشاركة الرمزية - على أفضل تقدير - في المهام العسكرية المستقبلية متعددة الأطراف، والممتدة من البلقان، إلى العراق، إلى إفريقيا. وإلى أن تطبق الحكومة سياسات تشجع على تنمية اقتصاد حديث ومتنوع وسريع الاستجابة للتغيرات، فإن الثروة الروسية ستظل مركزة في يد أقلية انتهازية وسيظل الاقتصاد الروسي عرضة بشدة للأزمات والصدمات، ما سيحد من قدرة روسيا على بلوغ مصاف الدول العظمى، وذلك رغم أن لروسيا مطلق الحق في التطلع إلى بلوغ غاية كتلك في ضوء مساحتها الجغرافية وتاريخها وتقاليدها الفكرية (الثقافية) وطاقاتها الكامنة. وطالما ظل الفساد حقيقة طاغية على المشهد السياسي والاقتصادي الروسي، فإن النظام سيظل غير قادر على تعبئة الموارد الضخمة اللازمة للتصدي للمشاكل المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه روسيا، وإلى أن تصبح روسيا قادرة على توفير تكاليف تحقيق رفاهة مواطنيها ورعايتهم صحيا، فإنها لن تكون مؤهلة للعب دور الشريك الرائد في حل الأزمات العالمية على الصعيدين الاجتماعي والسكاني.

ولا شك في أن الضعف الروسي سيكون ذا انعكاسات مهمة على الأمن في جميع أرجاء الاتحاد السوفييتي السابق، بما في ذلك الجمهوريات الواقعة بعيدا عن الحدود الجغرافية الروسية. وإذا استمرت روسيا خلال السنوات المقبلة في استهلاك مقومات الأمن الإقليمي بدلا من أن تنتجها بنفسها، فإنه لن يكون من المرجح أن تقدر حكومتها على الإسهام بفاعلية في تحقيق الأمن في بقية دول العالم، بما في ذلك الدول المحيطة مباشرة بروسيا. وبوسع المرء، على أي حال، أن يأمل في أن تتصرف روسيا بشكل بناء ومسؤول وقابل للتنبؤ به فيما يتعلق بعلاقاتها بجيرانها، وأن تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في دول الاتحاد السوفييتي السابق. ومثل ذلك الموقف الروسي البناء والمسؤول هو أمر ضروري لدعم جهود المجتمع الدولي لدمج

دول متنوعة (مثل جورجيا وبيلاروسيا وكازاخستان) في إطار مستقبل أكثر أمناً واستقراراً، بل لدعم جهود تكوين موقف إجمالي أكثر توحدا إزاء القضايا الاجتماعية والاقتصادية الدولية. فروسيا مازالت تحتفظ إلى اليوم بمخزون كبير من النفوذ والتأثير في محيطها الجغرافي، حتى ولو كان ذلك على أساس تاريخها ووضعها الجغرافي فحسب. ويؤكد المنطق أنه بوسع روسيا لعب دور رئيسي في بعث الاستقرار في الأوراسيا بسهولة ومن دون تكاليف ضخمة تتحملها روسيا نفسها، وذلك عبر أداء العديد من المهام العويصة والحرجة: من المساعدة في نقل نفط وغاز كازاخستان عبر خطوط الأنابيب التي تخترق الأراضي الروسية، إلى تجنب إغراءات اللعب على وتر المعارضة السياسية في جورجيا اليوم وخلال السنوات المقبلة(3) ، إلى السعي لتحجيم أسوأ ممارسات ديكتاتور بيلاروسيا - وذلك كله على سبيل المثال لا الحصر.

كما أن روسيا مازالت محتفظة بقدر كبير من التأثير على الساحة الدولية على أساس علاقاتها وعضوياتها المؤسسية المتعددة. ومع استمرار الولايات المتحدة في خوض فصول حربها على الإرهاب على العديد من المسارح والجبهات، فإن واشنطن ستظل ترى أن العمل على توفير موقف روسي بناء وداعم - إزاء قضايا عديدة ومتنوعة، من الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى، إلى مناقشات مجلس الأمن حول العراق، وهكذا دواليك - سيكون أفضل بكثير من السعي لاستفزاز روسيا وإجبارها على تبني خيار المعارضة الهدامة. وفيما يتعلق بتلك الغاية المحددة، فإنه بوسع روسيا أن تثبت أنها شريك دبلوماسي مفيد، حتى مع العلم أن موافقتها لم تعد شرطا ضروريا لأي دولة - وتحديدا للولايات المتحدة - تود تحقيق أهداف معينة، مهما يكن نوع تلك الأهداف، وحتى مع استمرار التدني في وضع روسيا كقوة عالمية.

---

(3) خاصة في ضوء نجاح المعارضة الجورجية (بدعم ضمني من روسيا) في إسقاط الرئيس إدوارد شيفرنادزة في أواخر عام 2003، رغم الاستياء الأمريكي - المترجم.

لماذا يجب أخذ الصين مأخذ الجد؟

بقلم: روبرت سوتير*

العنوان الأصلي للمقال: Why Does China Matter?، ونشر في مجلة The Washington Quarterly عدد شتاء 2003-2004

ثمة جذور تاريخية بعيدة لميل أمريكا إلى سوء التقدير والمبالغة والشطحات الجامحة في تفكيرها حول مدى أهمية الصين على المسرح الدولي، وتقترن بداية ذلك الميل إلى المبالغة بالتوقعات الأمريكية المبالغ فيها حول إمكانية تحقيق أرباح طائلة في السوق الصينية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد تصاعدت تلك المبالغات خلال نصف القرن الذي أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت أول من أطلق شرارة التصورات الأمريكية المبالغ فيها إزاء الصين على مدى تلك الأعوام الخمسين السابقة، وذلك عندما دفع روزفلت بقوة باتجاه تأسيس نظام دولي جديد في آسيا قائم أساسا على قوة الصين الصاعدة، في حين كان الواقع يؤكد أن الأمة الصينية كانت ترزح تحت وطأة نظام فاسد ومفكك يقوده الزعيم القومي شيانج كاي- شك. ورغم أن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل كان أكثر وعيا وواقعية في تصوراته إزاء أوجه ضعف الصين، فإنه فشل بدوره في إقناع الولايات المتحدة بعدم إهداء حكومة شيانج مكانة دولية مرموقة - بوصفها إحدى الدول الخمس الكبرى التي خرجت منتصرة من الحرب - بمنحها مقعدا دائما في مجلس

* كاتب المقال روبرت سوتير أستاذ زائر في قسم الدراسات الآسيوية بمدرسة الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون الأمريكية.

الأمن. وقد وقع الزعماء الأمريكيون فيما بعد في الغلطة نفسها في أعقاب الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس نيكسون إلى الصين في عام 1972، وذلك عندما اعتقدوا على نطاق واسع أنه بوسع الصين، بوصفها قوة عظمى، إجبار الاتحاد السوفييتي على التخلي عن سياساته التوسعية وعلى التفاهم مع الغرب. ففي ذلك الوقت كانت الصين، على أرض الواقع العملي، مجرد دولة ذات اقتصاد راكد وجيش متهالك تتنازع بداخله عدة صراعات دموية على القيادة. ومن ناحية أخرى، فقد أخطأت أمريكا بشدة في تقدير الوزن الحقيقي للنوايا الصينية، أولا عندما شارك آلاف من «المتطوعين» الصينيين المدعومين سوفييتيا في الحرب الكورية عام 1950، وثانيا عندما أخطأت واشنطن في الحكم على مدى صلابة مقاومة أولئك المتطوعين، الذين اشتبكوا مع الجنود الأمريكيين في معارك عنيفة دامت ثلاث سنوات.

وفي عام 1989 لجأت السلطات الصينية إلى العنف الدموي للتصدي للمتظاهرين المطالبين بالحريات في ميدان تيانانمين (السلام السماوي) ببكين، ومنذ تلك الواقعة انقلبت بسرعة المفاهيم الأمريكية عن الصين من كونها دولة إصلاحية ذات اقتصاد آخذ في التعافي (مفاهيم الثمانينيات)، إلى كونها دولة ذات ديكتاتورية شيوعية قمعية مرشحة للانهيار على غرار ما جرى لنظيرتها في ألمانيا الشرقية. والحق أن تلك الرؤية الأمريكية الجديدة لم تكن لتتغير أبدا لولا ما حققته الصين خلال التسعينيات من نمو اقتصادي متسارع وتحديث لقدراتها العسكرية. وقد برزت عوامل أخرى نبهت الولايات المتحدة إلى احتمال أن تمثل الصين تهديدا استراتيجيا طويل المدى قادرا على مناطحة القوة الأمريكية في المستقبل غير البعيد كليا، وكان من أبرز تلك العوامل السلوك العسكري العدواني الذي تتتهجه الصين ضد تايوان في الخلاف حول استقلال الأخيرة، وفي غير ذلك من النزاعات الحدودية الصينية. على أن هذا التركيز الأمريكي على التهديد الصيني قد ضعف بوضوح منذ بدأ تعاون الحكومة الصينية مع إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن بعد الهجمات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، حيث بدأت بكين تعمل عن كثب مع القادة الأمريكيين كشريك في الحرب على الإرهاب وفي احتواء برنامج التسلح النووي الكوري الشمالي.

ومن ثم، فإن التاريخ يشير إلى ميل التقديرات الأمريكية للدور العالمي للصين إلى المبالغة والتطرف كلما كانت تلك التقديرات صادرة في أوقات تصاعد الاهتمام الأمريكي بالصين، ما يؤدي إجمالا إلى وقوع انحراف منهجي في التوجهات الأمريكية إزاء الصين وما إذا كانت عدوا أم صديقا، مع إغفال

ضرورة التحليل الموضوعي الدقيق للخصائص ونقاط الضعف الصينية المتعددة. وبعد أن أصبحت أبرز أولويات الولايات المتحدة في الوقت الراهن هي التزاماتها الاستراتيجية في جنوب غرب آسيا، والاحتمالات الواسعة لتطور الأوضاع سلبا في سياق الحرب على الإرهاب، والأوضاع في البقاع الدولية الملتهبة (مثل كوريا الشمالية) - في ضوء كل هذه الأولويات الأمريكية المستحدثة، فإن أمريكا باتت الآن في لحظة مناسبة لصياغة تقييم جديد أكثر توازنا وموضوعية ودقة لمدى قوة وتأثير الصين في العالم.

نظرة عامة على أهمية الصين اليوم

تعتمد الأهمية الكبيرة للصين اليوم بدرجة كبيرة على اقتصادها المتسارع النمو واندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي. فالقوة العسكرية والقسرية للصين تعد محدودة مقارنة بقوتها الاقتصادية، وإن كانت تلك القوة العسكرية تنمو بمعدل أسرع من معدل نموها في أي دولة آسيوية أخرى، لدرجة أنها باتت تشكل دواعي قلق رئيسية للعديد من الأطراف، وتحديدا للناتو واليابان والهند، ضمن جيران آخرين للصين، بل باتت تشكل دواعي قلق أيضا لداعمي وحلفاء تلك الدول، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. وكذلك، فقد حقق الدور والنفوذ الصينيان في آسيا نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، ما ينتج عن مذهب صيني أكثر حذاقة في التعامل مع الإقليم الآسيوي، وهو مذهب يستخدم بفاعلية مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية، وغير ذلك من أوجه القوة الصينية، بغية توسيع قاعدة النفوذ الصيني، وخاصة في المناطق التي لا يبرز فيها دور واع ونشط للولايات المتحدة واليابان أو غيرهما من القوى الدولية. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الأيديولوجية والثقافة الصينية وغيرها من جوانب القوة المرنة للتنين الأصفر كانت دائما تحظى بمعدلات قبول محدودة دوليا، فإنها على أي حال تدعم الجهود الصينية لكسب آراء ونفوذ الأصدقاء في المناطق الآسيوية المتاخمة للصين.

وبالتطلع إلى المستقبل، فإننا نجد أن المتخصصين في الشأن الصيني عادة ما يختلفون بشدة حول طبيعة التوجه المتوقع للصين. على أن ثمة رؤية متوازنة تمثل حلا وسطا بين تلك التوقعات المتباينة الصادرة عن المتخصصين، وهي رؤية تعتبر أن الصين حاليا تحاول التركيز على الأولويات السياسية التالية: التخفيف من قبضة الحكم الشيوعي في الصين (أو محاولة تجميل صورته)؛ والسعي لتحقيق وحدة الأراضي والأقاليم الصينية المختلفة، وبخاصة تايوان، مع الوطن الأم؛ وتحديث الاقتصاد والجيش الصينيين؛ وتحقيق تفوق إقليمي أكبر؛ وأخيرا، تعظيم النفوذ الصيني حول العالم. ويرى القادة الصينيون حاليا أن بلادهم تحقق بعض التقدم صوب تحقيق تلك

الأهداف، وإن كانت لم تزل بعيدة عن تحقيقها بالكامل، وخاصة فيما يخص الأهداف الإقليمية والدولية.

ويؤمن القادة الصينيون بأن دولتهم غير مؤهلة الآن بأي شكل كان لتحدي الولايات المتحدة تحديا جادا. وقد تبنى أولئك القادة منذ عام 2001 توجها ميالا إلى التعاون مع واشنطن وتحاشي الصدام معها، وهو توجه قائم جزئيا على قناعتهم بأن أي مواجهة مع الولايات المتحدة - القطب العالمي الأوحد الذي استثارته أحداث 11 سبتمبر لأقصى درجة - لن تصب أبدا في صالح أولويات السياسة الصينية. وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة كتلك قد تهدد بزعزعة الاستقرار الذي يعد عنصرا أو شرطا بالغ الأهمية لعملية التحديث الاقتصادي في الصين وفي مجمل الاقتصادات الآسيوية، كما أنها قد تجبر القوى الآسيوية المختلفة على الاضطرار للمفاضلة بين الوقوف في صف الولايات المتحدة والوقوف في صف الصين (إما هذه وإما تلك)، وقد تربك حسابات غالبية الزعماء الآسيويين الذين يسعون لتحاشي عدم الاستقرار وتجنب الاضطرار للمفاضلة بين واشنطن وبكين.

أصول اقتصادية

يظل الاقتصاد الصيني أهم بقعة مضيئة في آسيا ومصدراً أساسياً من مصادر حيوية الاقتصاد الدولي. لقد نجحت الصين، على الأقل مؤقتا، في تجاوز الصعاب التي سببها مرض الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) خلال النصف الأول من عام 2003. فقد نما الاقتصاد الصيني بمعدل أكبر من 9% خلال الربع الأول من العام نفسه، ورغم أن عاصفة سارس أبطأت معدلات النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام، فقد عاد الاقتصاد الصيني الآن إلى مساره الصحيح الذي سيضمن له تحقيق معدل نمو إجمالي عن عام 2003 ككل يزيد على 7%، بل وربما يزيد على 8%. وقد يشكك بعض الخبراء في مدى دقة (أو مصداقية) معدلات النمو المرتفعة هذه، ولكن يبقى الاتجاه الإجمالي للاقتصاد الصيني اتجاها تصاعديا على نحو لا يحتمل الجدل. فثمة العديد من العوامل التي تدفع للأمام قاطرة النمو الاقتصادي الصيني، وأبرزها ضخامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حيث كانت الصين هي الدولة الأكثر جذباً لمثل تلك الاستثمارات خلال عام 2002)، وانضمام الصين مؤخرا لعضوية منظمة التجارة العالمية، إلى جانب ضخامة السوق الصينية التي تعج بمئات الملايين من المستهلكين.

ويمارس الاقتصاد الصيني الآن نفوذا مهماً ومتناميا على التجارة العالمية. فقد أفرز انضمام الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية زيادة طفيفة في الحجم الإجمالي للتجارة الدولية على نحو أفاد الكثير من الدول، إلا أن الصين نفسها كانت المستفيد الأكبر، حيث بلغت حصتها من التجارة

الدولية خلال عام 2002 نحو 5% من إجماليها، أو بما يقدر بنحو 620 بليون دولار، وتبلغ هذه الحصة نحو ضعف حصة الصين من التجارة الدولية قبل سبع سنوات مضت فحسب (بنسبة 2.7% في عام 1995). وليس هذا الاتجاه التصاعدي اتجاها جديدا (فقد ظل معدل النمو السنوي في التبادل التجاري الصيني لسنوات عدة متعاقبة يبلغ تقريبا ضعف معدل النمو الاقتصادي الصيني الإجمالي)، بل ويمكننا القول أيضا إنه اتجاه غير مرشح للانخفاض عما قريب، وخاصة في ضوء أن القيمة الإجمالية للتجارة الدولية الصينية في السنة المالية المنتهية في مايو 2003 حققت نموا بمعدل 40% عن نظيرتها في السنة المالية السابقة عليها.

وفي الوقت نفسه، فقد ألقى النمو الاقتصادي القوي للصين، وتزايد اندماجها في الاقتصاد العالمي، بتداعيات سلبية على الدول المنافسة للاقتصاد الصيني وذات هياكل الموارد والعمالة والصادرات الشبيهة بنظيرتها الصينية. ويبدو الآن أن المنافسين الصينيين باتوا ينتزعون مكاسب ملحوظة من الدول التصديرية في جنوب شرق آسيا ومن منصات التصدير كثيفة العمالة في المكسيك وغيرها من الدول. ففي أوائل التسعينيات كانت دول جنوب شرق آسيا تستحوذ على 61% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول الآسيوية النامية، في حين كانت الصين تستحوذ على نسبة 18% منها فقط. وبنهاية العقد نفسه، كان هذا الموقف قد انقلب على النحو العكسي تمام.

وبوصف الصين رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة ومصدرا لأكبر عجز تجاري أمريكي (بقيمة تزيد على 100 بليون دولار في عام 2002)، فإن الاقتصاد الصيني يعد من الاقتصادات بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. ويعتمد المستوردون الأمريكيون على المنتجات الصينية اعتمادا متزايدا، لدرجة أن 11% من الواردات الأمريكية باتت سلعا صينية المنشأ. وفي عام 2002 نمت الواردات الأمريكية من الصين بمعدل 22%، وهو معدل أسرع من معدل نمو الواردات الأمريكية الإجمالية. وتظهر البيانات المتوافرة عن الأشهر القليلة الأولى من عام 2003 زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري الأمريكي-الصيني، ومن المتوقع أن يصل العجز التجاري الأمريكي مع الصين عن العام نفسه إلى 130 بليون دولار. أما الموقف التجاري للصين (أي الأهمية النسبية للواردات والصادرات الصينية بالنسبة لدولة أخرى محددة أو لمجموعة من الدول) مع الاتحاد الأوروبي فهو أفضل منه مع أمريكا، وحتى على مستوى آسيا فإننا نجد أن الصين هي الشريك التجاري الأول لهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان. وتسعى الاقتصادات المتقدمة سعيا متناميا إلى إجراء الاستثمارات وإنشاء المشاريع المربحة في

الأراضي الصينية. ووفقا للبيانات الصادرة عن الحكومة الصينية، فقد كانت المشاريع ذات التمويل الأجنبي مسؤولة عن نحو نصف القيمة الإجمالية للتبادل التجاري الصيني في عام 2002 ؛ ويلاحظ أن نسبة كبيرة من تلك المشاريع مملوكة لمستثمرين من هونج كونج وغيرها من أجزاء آسيا التي قرر مستثمروها نقل أنشطتهم الصناعية إلى الصين للاستفادة من تدني تكاليف تصنيع الصادرات هناك، ولزيادة قدرتهم على تخطي الحواجز الجمركية والنفاذ إلى السوق الصينية بالغة الضخامة.

وقد نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين بمعدل نحو 13% خلال عام 2002، وهو معدل جيد جدا وخاصة بالنظر إلى أن التدفقات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية خلال العام نفسه قد انخفضت بمعدل يزيد على 25% (مقارنة بالعام السابق). وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2003 زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الصين بنحو 42% عنها في الفترة نفسها من العام السابق. وتتوقع الحكومة الصينية أن تصل القيمة السنوية المنتفع بها فعليا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على البلاد إلى 100 بليون دولار بحلول عام 2005 . وضمن العديد من المستثمرين الأجانب الآخرين، فقد ضاعفت شركات أمريكية كبرى من استثماراتها في الصين، ومنها شركات موتورولا، وأتلانتيك ريتشفيلد، وكوكا كولا، وبي بي أموكو، ويونايتد تكنولوجيز، وبيبسي كولا، ولوسنت تكنولوجيز، وجنرال إليكتريك، وجنرال موتورز، وفورد موتور.

ويؤثر الاقتصاد الصيني في الأسواق الدولية للمنتجات والسلع الأساسية، والتي تؤثر بدورها في مستويات العرض والأسعار الدولية. ففي سوق الحديد والصلب مثلا، نجد أن المنتجين الصينيين يحققون نموا متسارعا للغاية لدرجة أنه من المرجح أن تنجح الصين خلال العقد الحالي في أن تنتزع من اليابان لقب المستورد الأول للحديد الخام على مستوى العالم، كما أنه من المتوقع أن تصبح الصين خلال العقد المقبل واحدة من كبريات القوى الدولية المتنافسة في حقل تصدير الصلب، الأمر الذي يرجع إلى الاستثمارات الصينية الضخمة في أحدث الوسائل الإنتاجية في هذا الحقل. وقد نمت مبيعات السيارات في الصين بمعدل 56% في عام 2002، حيث بيعت أكثر من 1.13 مليون سيارة. وتعتبر الموانئ الصينية من الموانئ الأكثر نشاطا حول العالم، وتعد ميناء شانغهاي هو رابع أكبر موانئ العالم اليوم، أما ميناء شينزهين Schenzhen (الواقعة خارج هونج كونج) فهو خامس أكبر موانئ الحاويات في العالم.

وتعد الصين أيضا من الأسواق التي تحقق الصادرات الأمريكية إليها نموا

متسارعا (بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين في عام 2002 حوالي 22 بليون دولار). ويتنبأ المصدرون الأمريكيون بقدرتهم على تحقيق أرباح ضخمة في السوق الصينية مستقبلا، وهم يبنون تنبؤهم هذا على أساس القوة الشرائية لأكثر من 200 مليون مستهلك متوسط الدخل (أولئك الذين تصل قيمة متوسط دخلهم السنوي إلى 1000 دولار على الأقل)، وعلى أساس تنامي أعداد المواطنين الصينيين الذين تزيد معدلات ادخارهم على 40% من صافي الدخل، وأخيراً على أساس حاجة البنية الأساسية الصينية إلى استثمارات مستقبلية ضخمة. وعلى سبيل المثال، فالصين تملك أكبر سوق دولية للهواتف النقالة (المحمولة)، إذ يوجد بها حاليا 145 مليون مستخدم لتلك الهواتف، وهو عدد مرشح بشدة للتزايد في ضوء أن نسبة مستخدمي تلك الهواتف في الصين حاليا تصل إلى 13% فقط من إجمالي السكان. وتتوقع شركة بوينج الأمريكية للطائرات أن تتحول الصين على مدى الأعوام العشرين القادمة إلى أكبر سوق خارج الولايات المتحدة للرحلات الجوية التجارية، وتتنبأ الشركة - بالتالي - بأن تشتري الصين على مدى الفترة نفسها عدد 1912 طائرة مدنية قيمتها 165 بليون دولار. وفي عام 2002 حلت الصين محل اليابان كثانية أكبر الأسواق الدولية للحاسبات الشخصية، وعما قريب ستصبح الصين ثالثة أكبر الأسواق الدولية للسيارات، وخاصة في ضوء توقعات بنمو الطلب الصيني بمعدل يتراوح بين 20% و30% سنويا على مدى العقد المقبل. وتبقى الصين كذلك أكبر سوق للصادرات الأمريكية من فول الصويا، بقيمة تزيد على البليون دولار سنويا.

وتتمتع الصين الآن بالقدرة على التأثير في أسعار العملات الدولية والتدفقات التجارية المرتبطة بها. وتعمل معدلات الادخار المرتفعة وفوائض الميزان التجاري الضخمة على دعم الاحتياطي الصيني من النقد الأجنبي الذي يزيد حاليا على 346 بليون دولار، والذي يعتبر الاحتياطي الأكبر حول العالم بعد نظيره الياباني. وعلاوة على ذلك، فإن أذون الخزانة الأمريكية التي تحتفظ بها الصين تؤثر هي الأخرى في الاقتصاد الأمريكي. وأخذاً في الاعتبار العجز الضخم في الموازنة الحكومية الأمريكية، فإنه من المرجح أن يكون الدائنون الصينيون قد حازوا نحو 9% من إجمالي أدوات المديونية الأجنبية المستحقة في عام 2003 على الحكومة الفيدرالية الأمريكية (مثل سندات الخزانة الأمريكية). وتصل القيمة الإجمالية لأدوات المديونية الحكومية الأمريكية (على مستويات الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية) المستحقة الدفع للصين إلى 150 بليون دولار (1).

وتطبق الصين نظام صرف تصفه بأنه يعتمد على مبدأ «التعويم الخاضع للسيطرة» managed float، وهو نظام يعمل على تثبيت

(1) من مؤتمر صحفي عقد في العاصمة الفرنسية باريس في 27 يونيو 2003.

سعر العملة الصينية (اليوان yuan) أمام الدولار الأمريكي بصورة أو بأخرى. ولسنوات عدة، ظل بعض الممثلين التجاريين الأمريكيين وغير الأمريكيين يتهمون الصين بأنها تتعمد خفض سعر صرف عملتها بشدة عن قيمتها الحقيقية أمام الدولار(2). ويطالب الزعماء الحكوميون والتجاريون في اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وفي دول أخرى عديدة - يطالبون الصين بتغيير نظام أسعار الصرف الاصطناعي وغير النزيه هذا. ومنذ تدني قيمة الدولار مقارنة ببقية العملات الدولية في عام 2002 تنامت الضغوط الممارسة على الصين لدفعها إلى رفع قيمة عملتها. ولأن الصين تسعى للحفاظ على ميزتها التجارية الحالية (المترتبة على تدني القيمة النسبية لعملتها)، ولأنها تخشى عدم الاستقرار الذي قد ينشأ عن أي ارتفاع في قيمة عملتها، فإن القادة الصينيين يقاومون تلك الضغوط باستماتة. ويخشى كثيرون من أن يؤدي انخفاض قيمة الدولار (ومعها قيمة العملة الصينية)، مقارنة بالعملات الأساسية الأخرى، إلى منح المصدرين الصينيين ميزات تجارية إضافية وغير عادلة، في وقت بلغت فيه الصادرات الصينية مستويات هائلة وأصبحت الصين تحقق فيه فوائض ضخمة في ميزانها التجاري مع الأسواق في أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرهما من مناطق العالم.

وقد تضمنت قائمة كبار المعلقين الحكوميين الأمريكيين على هذه القضية كلا من وزيري الخزانة والتجارة، إلى جانب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي). ولعل الوعي القوي للرئيس بوش الابن بالمصلحة الأمريكية القوية في ضرورة التعاون مع الصين في التصدي لقضايا حرجة مثل التسلح النووي لكوريا الشمالية - لعل هذا الوعي هو الذي يمنع بوش من توجيه الكثير من الانتقادات للصين على عدم استعدادها لتقوية عملتها وزيادة سعرها النسبي (أمام الدولار). ومن الشخصيات الأخرى التي أطلقت تصريحات طالبت فيها الصين بإعادة تقييم عملتها: كبار المسؤولين والممثلين الصناعيين في اليابان وكوريا الجنوبية وكندا وأوروبا والعديد من الدول النامية، بل وفي جميع الدول التي تتكبد خسائر جسيمة بسبب المنافسة الصينية الشرسة وغير النزيهة (في رأيهم). وثمة بعض الجماعات داخل الكونجرس الأمريكي التي سعت إلى مواجهة هذا الموقف الصيني بإرسال الخطابات واقتراح التشريعات وتنظيم الحملات المضادة.

على أنه ليس صحيحا أن جميع المعلقين الأمريكيين بلا استثناء يؤمنون بأن رفع قيمة العملة الصينية سيكون أمرا جيدا بالنسبة للولايات المتحدة. فإصرار الصين على تثبيت قيمة عملتها أمام العملة الأمريكية يوجب عليها شراء كميات هائلة من الدولار للحيلولة

(2) كحيلة من الصين لزيادة صادراتها وخفض وارداتها - المترجم.

دون انخفاض سعره وارتفاع قيمة العملة الصينية مقارنة به (وفقا لأبسط قوانين العرض والطلب). ويستخدم الصينيون تلك المبالغ الطائلة لشراء سندات حكومية أمريكية، ما يعني أن الصين مسؤولة جزئيا عن خفض معدلات الفائدة الأمريكية طويلة المدى، وهو ما يؤدي بدوره إلى إنعاش النمو الاقتصادي الأمريكي(3). ويمكن للمكاسب الأمريكية المترتبة على هذا الانخفاض في كلفة رأس المال (أي انخفاض معدلات الفائدة على المديونيات طويلة الأجل) أن تكون أكثر أهمية وجدوى للمنتجين الأمريكيين من المكاسب التي قد يجنونها في حالة ارتفاع قيمة العملة الصينية.

القوة العسكرية

رغم كونها تبدو أشبه بالقزم مقارنة بميزانية الجيش الأمريكي التي كانت تزيد على 300 بليون دولار في كل عام من الأعوام الأخيرة، بل ومقارنة بالتقنيات والقوى العسكرية الأمريكية المتعاظمة، فإن القدرات العسكرية الصينية تعد على أي حال قدرات متنامية بشكل متسارع. فقد تنامت ميزانية الدفاع الصيني الرسمية بشكل ملحوظ، وكان معدل نموها السنوي منذ أوائل التسعينيات يزيد غالبا على 10%. وكثيرا ما ترجح التقديرات الأجنبية عن مستوى الإنفاق الدفاعي الصيني الفعلي أنه أكبر بعدة أضعاف من ميزانيات الدفاع الصادرة رسميا عن الحكومة الصينية، بل وتميل تلك التقديرات إلى وضع الصين في المركز الثاني أو الثالث على مستوى العالم من حيث الإنفاق العسكري. وفي تقرير صدر في يوليو 2003 عن وزارة الدفاع الأمريكية، ورد أن الإنفاق العسكري الصيني يبلغ «ما لا يقل عن 65 بليون دولار» سنويا.

ولعل الرغبة الصينية الملحة في التحديث هي التي دفعت بكين في مطلع التسعينيات إلى الخروج عن التزامها السابق بالاكتفاء الذاتي والبدء في شراء كميات كبيرة من المعدات والتقنيات العسكرية الروسية المتطورة واللازمة لتحسين القدرات الصينية المتخلفة في مجال الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، وتحديدا في مجالي القوة الجوية والبحرية. وفي كل عام من الأعوام الأربعة الأخيرة اشترت الصين ما تصل قيمته إلى بليوني دولار من المعدات العسكرية الروسية، وهو تقريبا ضعف مستوى مشتريات السلاح الصينية من روسيا خلال التسعينيات. ورغم أن المنتجين الغربيين حافظوا على الحظر المفروض على أي مبيعات أسلحة للصين منذ العنف الحكومي الدامي في مواجهة مظاهرات ميدان السلام السماوي في عام 1989، فإن الموردين الروس ظلوا مستعدين دائما لتلبية أي طلبيات صينية. وتشتمل تلك الطلبيات غالبا على السفن القتالية،

(3) على أساس أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الادخار وزيادة الاقتراض والاستثمار، ومن ثم يزيد النمو الاقتصادي - المترجم.

والغواصات، والطائرات المقاتلة، إلى جانب الصواريخ المتنوعة (أرض-جو، وجو-جو، وأرض-أرض). وقد تم نشر تلك المعدات الروسية المنشأ، إلى جانب صواريخ باليستية ذات مدى أقصر طورتها الصين بنفسها في تطور لافت، وذلك لإجهاض أي خطوات انفصالية إضافية تقدم عليها تايوان، ولتحذير الولايات المتحدة من مغبة التدخل.

وتتباين بوضوح التقييمات السائدة عن مدى الخطورة التي تجسدها الترسانة العسكرية الصينية للآخرين. وتحذر وزارة الدفاع الأمريكية من الانعكاسات السلبية التي تخيم على تايوان في ضوء تراكم مخزون الصواريخ الباليستية الصينية قصيرة المدى (450 صاروخا في عام 2003)، وفي ضوء تحديث الأصول (المعدات) الجوية والبحرية للجيش الصيني، والنقلة النوعية الأخيرة في التركيز الخططي لجيش التحرير الشعبي (الجيش الصيني) واتجاهه لفتح الباب أمام احتمال توجيه ضربات مفاجئة لتايوان كفيلة بإخضاعها للوطن الأم قبل أن تجد القوات الأمريكية الوقت الكافي للتدخل (4). ومن التحاليل الأخرى التي تستحق قراءة متأنية في الصدد نفسه ذلك التقرير الصادر في عام 2003 عن فريق عمل خاص تابع للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية CFR، وهو التقرير الذي يلفت الأنظار إلى أنه سيصبح من المرجح، على مدى العقد المقبل أو العقدين المقبلين، أن تنتزع الصين من اليابان لقب «أكبر قوة عسكرية إقليمية»، والذي يشير إلى أن تراكم مخزون القوى الجوية والبحرية الصينية سيتطلب «تواجدا بحريا وجويا أمريكيا قويا وقادرا على تحقيق التوازن مع قدرة بكين على تعبئة وتصعيد قدراتها العسكرية المستقبلية لتشكل ميزة تنافسية حقيقية في مواجهة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في إقليمي آسيا والمحيط الهادئ على مدى الأعوام العشرين المقبلة». ويحذر التقرير من أن الوضع في «مضيق تايوان هو من أبرز بواعث الشعور على المدى القصير بالقلق من القدرات العسكرية الصينية».

ويحذر التقرير نفسه أيضا من أن بكين قد تختار اللجوء إلى الحل العسكري حتى ولو كان من الواضح أمامها أن ميزان القوة يميل لصالح أمريكا وتايوان، فضلا عن أنه بوسع جيش التحرير الشعبي الصيني حاليا شن هجمات جوية وصاروخية وبحرية مكثفة وخاطفة على تايوان، كما أنه قادر على شن هجمات جوية وبحرية تمتد لفترات أطول. ورغم أن التقرير يشير إلى أن النصر سيكون حليفا في النهاية للقوات الأمريكية في أي صراع عسكري محتمل مع الصين بسبب تايوان، فإنه يلفت الأنظار في الوقت ذاته إلى أن السفن القتالية والغواصات والصواريخ والطوربيدات (صواريخ الأعماق) الصينية

(4) التقرير السنوي عن القوة العسكرية الصينية، إصدار العام 2003.

قادرة كلها على إبطاء وعرقلة التدخل الأمريكي بوضوح.

وإذا كان من حق الولايات المتحدة أن تبدي بعض الثقة في قدرتها على معادلة واحتواء القوة العسكرية الصينية الصاعدة، فإن جيران الصين لا يراودهم الشعور نفسه أبدا. فقد عبرت تايوان واليابان والهند غير مرة عن قلقها وتوجسها من التطورات العسكرية المتلاحقة التي تحققها الصين، في حين ارتأت بعض الدول الأخرى الأصغر أن الوسيلة المثلى لتحقيق مصالحها تكمن في اتباعها مذهبا أكثر واقعية وتواضعا يتجنب كسب عداء التنين الصيني - ذلك الزعيم الاستراتيجي الآسيوي الصاعد.

وتعتبر الأسلحة النووية الصينية، وقدرة الصين على نشر أسلحة الدمار الشامل خارج أراضيها، من المصادر الإضافية للقوة العسكرية الصينية. ورغم أن تقرير المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية يشير إلى أن «الولايات المتحدة ستستمر على مدى المستقبل المنظور في التمتع بتفوق طاغ على القوى النووية الصينية»، فإن هذا لا ينفي أن الصين آخذة في مضاعفة أعداد ومدى تطور البضع مئات من الأسلحة النووية التي تمتلكها. ومع استمرار الصين في نشر صواريخ جديدة طويلة المدى من النوع المحمول برا والذي يعمل بالوقود الصلب (والقادر على حمل رؤوس نووية)، فإن تلك الصواريخ ستمثل نواة قدرة صينية محسنة على الرد على أي هجوم نووي قد تشنه أمريكا على الصين، حتى ولو نشرت الولايات المتحدة نظام دفاعها الصاروخي المأمول (الدرع الصاروخية). وعلى المدى الأطول، ومع انخفاض أعداد الأسلحة النووية التي تمتلكها كل من أمريكا وروسيا نتيجة للمفاوضات والاتفاقيات بينهما في عصر ما بعد الحرب الباردة، فإنه سيصير من المؤكد تنامي خطورة مئات الأسلحة النووية المطورة التي ستمتلكها الصين مستقبلا.

ومازالت قدرة الصين على نشر أسلحة الدمار الشامل وتصدير التقنيات المتصلة بها خارج الأراضي الصينية - مازالت تمثل هاجسا وثقلا كبيرا في القضايا الدولية. لقد ضاق نطاق المخاوف الدولية من احتمال إقدام الصين على نشر أسلحة الدمار الشامل خارج أراضيها ليقتصر فقط على الشركاء طويلي الأجل للصين مثل باكستان وإيران وكوريا الشمالية، رغم أن الواقع الفعلي يؤكد أن احتمال أن تصدر الصين للخارج أي تصميمات أو مواد لازمة لتصنيع الرؤوس النووية هو احتمال لم يكن واردا بحق إلا في الماضي. على أن عواقب الجهود الصينية المبكرة لنقل مثل تلك التصميمات والمواد النووية إلى باكستان لم تتكشف أمامنا بوضوح كاف إلا مؤخرا، وذلك عندما تسربت في عام 2003 تقارير تلمح إلى أن باكستان بدورها قد نقلت بعض الأسرار التقنية النووية إلى كوريا الشمالية في مقابل

الحصول على صواريخ باليستية كورية. وقد شكلت المخاوف الأمريكية من احتمال حصول إيران، إما مباشرة وإما بشكل غير مباشر (عبر كوريا الشمالية مثلا)، على الأسرار النووية الصينية، وذلك ضمن ما يرجح الغرب أنه سعي إيراني حثيث لتطوير أسلحة نووية - فقد شكلت تلك المخاوف قاعدة انطلق منها قرار الحكومة الأمريكية في عام 2003 بفرض عقوبات على العديد من الشركات الصينية، ضمن شركات عدة من دول أخرى، بداعي المزاعم حول نقلها أسلحة دمار شامل إلى إيران.

تأثير السياسة الخارجية

بناء على مساحتها وموقعها الاستراتيجي وقوتها المتنامية في المجالين الاقتصادي والعسكري، تحولت الصين إلى القوة الإقليمية الرائدة في آسيا ؛ وقد لعبت عوامل الجغرافيا والمصالح الصينية دورها لتجعل من آسيا الساحة الدولية الأساسية التي تفضل الحكومات الصينية المتعاقبة مباشرة نفوذها فيها دائما. على أن هذا التركيز الصيني على آسيا قد أفل بعض الشيء على مدى عدة عقود، مع سعي بعض الزعماء الصينيين لدفع السياسة الصينية - بطرق جدلية وغير مستحبة غالبا - إلى بذل مزيد من الجهود على المسرح الدولي لتشجيع الصراع والثورة المسلحة ضد الإمبريالية (الأمريكية) ومؤيديها الآسيويين وغير الآسيويين. ولكن يلاحظ أن الرئيس السابق جيانج زيمين ومعاصريه، وبدعم من الرئيس الحالي هو جينتاو وأعوانه من الجيل الجديد من القادة الصينيين الذين تم نقل السلطة إليهم مؤخرا، قد عملوا جميعا على تغيير ذلك النمط واتبعوا عوضا عنه سياسة تميل إلى التركيز على آسيا أولا، وهي سياسة تقوم على عدة دعائم أبرزها تحسين التبادلات (العلاقات) الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية مع الآخرين؛ وزيادة المشاركة الصينية في المنظمات الآسيوية متعددة الأطراف؛ وزيادة المرونة وسعة الصدر الصينية في النزاعات الحدودية (ومنها النزاع على تايوان) - وبوسعنا القول، إجمالا، إن هذه السياسة الجديدة قد خدمت المصالح الصينية بوضوح.

وبوجه عام، فقد عملت القيادة الصينية بشكل براجماتي (عملي أو واقعي) للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ولتعظيم الميزات التنافسية للاقتصاد الصيني والنفوذ السياسي لبلادهم، ولكن دون أن تؤدي تلك النزعة البراجماتية إلى المساس بالمصالح الحدودية والأمنية أو غيرها من المصالح الصينية الأساسية. وقد واجهت تلك الجهود البراجماتية مصاعب جمة، ولا سيما في أوائل التسعينيات، عندما راود جيران الصين شعور بالقلق من الحسم الصيني الزائد في التعامل مع قضايا الأراضي المتنازع عليها على الجانبين الشرقي والجنوبي من الصين (أي تايوان وهونج كونج، على التوالي)، ومن

الأسلوب الصيني العنيف والمتأهب للحرب في أثناء أزمة مضيق تايوان بين عامي 1995 و 1996، وبناء على ذلك، فقد كشفت الصين النقاب في عام 1997 عن «وثيقة المبادئ الأمنية الصينية الجديدة»، التي شددت على المبادئ الخمسة الأساسية المتمثلة في: التعايش السلمي، والاتصالات (التبادلات) الاقتصادية ذات المنفعة المشتركة، وتعزيز الحوار الذي يبني الثقة ويعزز فرص الحل السلمي للنزاعات. وقد سعى الزعماء الصينيون كذلك إلى عقد «شراكات» أو «شراكات استراتيجية» مع معظم القوى المحيطة بالحدود الصينية مثل روسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، ومنظمة دول جنوب شرق آسيا أو الآسيان (ASEAN)، فضلا عن العديد من القوى الدولية الأخرى. وقد ركزت تلك الشراكات على ضرورة تنحية الخلافات جانبا والسعي لتحقيق الأهداف المشتركة.

وكذلك، فقد تواصل القادة السياسيون والعسكريون الصينيون تواصلا نشطا مع كبار الزائرين لبلادهم من الدول الآسيوية الأخرى، كما كثفوا زياراتهم للدول المختلفة بالإقليم، وذلك كله بغية تشجيع التعاون الأوثق في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفي عام 2000 لعب المسؤولون الصينيون دورا بارزا في تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون SCO، التي تشمل روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان؛ كما عملوا بحرص على تحسين العلاقات بين الصين ومجموعة الآسيان، مقترحين توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة (خالية من الحواجز الجمركية) بين الطرفين، ولإرساء حلف أمني بينهما. وقد نشطت الصين أيضا عن كثب مع الآسيان واليابان وكوريا الجنوبية ضمن ما يسمى بـ «حوار الآسيان زائد ثلاثة»، والذي نشأ تقريبا في وقت اندلاع الأزمة الاقتصادية الآسيوية نفسه بين عامي 1997 و1998. وبموازرة من تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية للصين، فقد لاقى هذا الاهتمام الصيني المتزايد بالشأن الآسيوي ترحيباً ملحوظاً على امتداد الإقليم كله، علاوة على أنه مهد الطريق أمام توسيع نطاق النفوذ الصيني في آسيا.

ويلاحظ أيضا أن السلطات الصينية كانت أقل ميلا إلى الغطرسة، وأكثر سعيا إلى تعزيز الاحترام الحقيقي المتبادل، حتى في تعاملاتها مع جيرانها الأصغر والأضعف، مثل كمبوديا وبورما، وخاصة بالمقارنة بالنزعة المتعالية التي ميزت فترة حكم ماوتسي تونج (من أواخر الأربعينيات إلى منتصف السبعينيات). وفيما يعكس، في أغلب الظن، زيادة في ثقتهم بأنفسهم وفي مدى وضوح رؤاهم إزاء كيفية التعامل مع آسيا، فقد كان الزعماء الصينيون المعاصرون أقل ميلا - مقارنة بنظرائهم في الماضي - إلى اللعب على وتر الاختلافات وإلى الإتيان بردود

أفعال صادمة وعنيفة من شأنها مضاعفة مشاعر القلق الآسيوي من النوايا الصينية المرتقبة. وعلى سبيل المثال، فقد كان الزعماء الصينيون حريصين بشكل لافت على ممارسة ضبط النفس في التعامل مع المظاهرات المنددة بالصين التي اندلعت في إندونيسيا في أواخر التسعينيات. وكذلك فقد كانوا أكثر انفتاحا في التعامل مع الترتيبات الآسيوية متعددة الأطراف، ما يعكس تدنيا - مقارنة بالماضي - في المخاوف الصينية من احتمال استخدام مثل تلك الأطر التعاونية استخداما مناوئا للمصالح الصينية. وقد بات الزعماء الصينيون ينخرطون الآن بنشاط في الحوارات الدائرة حول الأمن الإقليمي، وفي المنتدى الإقليمي لدول الآسيان، فضلا عن أنهم وقعوا على ميثاق شرف مع بقية الدول المتنازعة على جزر بحر الصين الجنوبي. ولعل السبب وراء ذلك هو أن المسؤولين الصينيين باتوا يرون أن الترتيبات متعددة الأطراف في آسيا وفي غيرها من المناطق هي من الأدوات المفيدة لوضع قيود أمام السياسات الأمريكية ولعزل تايوان عن بقية اللاعبين الآسيويين.

ويبدو أن للجهود الدبلوماسية الصينية الحالية أهدافاً متعددة طويلة المدى، وأبرزها:

- المساعدة على تأمين وتثبيت بيئة السياسة الخارجية الصينية، في وقت تركز فيه الحكومة الصينية على الحفاظ على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.
- تشجيع التبادلات الاقتصادية التي تدعم التنمية الاقتصادية الصينية.
- تهدئة المخاوف الإقليمية وطمأنة الجيران الآسيويين إزاء الكيفية التي ستستخدم الصين بها قوتها ونفوذها الصاعدين.
- تعظيم قوة الصين ونفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- عزل تايوان دوليا.
- وتأمين تدفق الأسلحة والتقنيات العسكرية المتطورة على الصين، على الرغم من استمرار الحظر الغربي المفروض على مثل تلك الصادرات (منذ أحداث ميدان السلام السماوي).

ورغم توجسهم من القطب الأمريكي الأوحد ومن الدول الإقليمية الأخرى المهمة، فإنه يبدو أن الزعماء الصينيين لديهم ثقة متزايدة في قوة ونفوذ بلادهم. ورغم علمهم أن معظم الحكومات الآسيوية لا ترغب في الوقوع في مأزق الاضطرار للمفاضلة بين الصين والولايات المتحدة، فإن الحكومة الصينية تسعى بوجه عام لتحاشي الدخول في منافسة صريحة مع الولايات المتحدة أو حلفائها، وتحديدا اليابان. على أنه يبدو أيضا أن الزعماء الصينيين يشعرون بالنشوة لكون علاقات بلادهم مع معظم القوى المجاورة لها - ربما باستثناء تايوان واليابان - قد تحسنت في الأعوام الأخيرة على نحو يضاعف من النفوذ الصيني، في وقت ينشغل فيه بشدة قادة أمريكا بقضايا أخرى ضاغطة

تحيرهم أشد الحيرة. فقد نما نفوذ بكين في جنوب شرق آسيا وفي كوريا نموا ملحوظا، في حين عملت الشراكة الاستراتيجية الصينية-الروسية على خدمة مصالح كلا الطرفين، على الرغم من بعض القيود الواضحة.

وقد برزت تلك القيود عندما تسبب الأسلوب التعاوني الودود الذي انتهجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في التعامل مع واشنطن في أعقاب هجمات 11 سبتمبر - عندما تسبب ذلك الأسلوب في عرقلة الجهود الصينية الرامية إلى استخدام العلاقات المتحسنة مع روسيا كثقل مضاد قادر على تحجيم القوة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، فقد برزت اتجاهات أخرى مضادة للمصالح الصينية عندما أدت الحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان إلى زيادة الوجود العسكري والنفوذ الأمريكيين في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وذلك على نحو يبدو وكأنه قد أربك المساعي الصينية لاستخدام منظمة شانغهاي للتعاون وغيرها من الأدوات لزرع قيود أمام توسع النفوذ الأمريكي على طول الجبهة الغربية للصين. وكذلك، فقد عملت الحملة المضادة للإرهاب أيضا على خفض مدى الأولوية التي كانت كل من الصين والهند توليها للجهود البطيئة - ولكن المنتظمة - التي كانت ترمي إلى تحسين العلاقات بينهما في السنوات الأخيرة. ورغم كل شيء، فقد استمر المسؤولون الصينيون خلال عام 2002 في بذل جهود مضاعفة لتقوية العلاقات مع روسيا والهند ودول منظمة شانغهاي للتعاون، وقد أفرزت تلك الجهود تحسنات تراكمية في العلاقات الصينية على كل تلك الصعد(5).

وفيما يعكس مكانتها ونفوذها الصاعدين في آسيا، فقد أصبحت الصين الآن لاعبا أساسيا في ساحة التعامل مع المناطق الإقليمية الساخنة. فالصين هي المسؤولة أكثر من أي قوة أخرى عن تحديد ما إذا كان الحل النهائي لأزمة مضيق تايوان سيكون حلا سلميا أم حربيا، خاصة وأنه يمكننا الزعم أن تايوان هي المكان الوحيد في العالم الآن الذي قد يشهد حربا محتملة بين قوى كبرى ضمنها الولايات المتحدة. وقد برز بشدة الدور الصيني في التعامل مع الأزمة النووية الكورية الشمالية خلال عام 2003، حيث بات كبار المسؤولين الصينيين يلعبون الدور المحوري في استمرار الجهود الدبلوماسية لاحتواء تلك الأزمة (المحادثات السداسية). وبوصفها الحليف الدولي الرئيسي لباكستان، فقد لعبت الصين أيضا دورا مهما من أجل إرساء السلام ودعم جهود محاربة الإرهاب في جنوب آسيا بالتعاون مع الولايات المتحدة والهند وغيرهما من الدول، وذلك لضمان أن الخلافات القائمة في ذلك الإقليم لن تتفاقم إلى صراعات كبرى.

(5) استمد كاتب المقال التقييمات الربع سنوية للعلاقات الصينية مع الحكومات المجاورة من الدورية Comparative Connections، عبر موقعها الإلكتروني .www.csis.org/pacfor/ccejournal.html

وللتذكرة، فالصين هي القوة الوحيدة بين جميع الدول المتنازعة على جزر بحر الصين الجنوبي التي لديها القدرة على تحويل تلك النزاعات الحدودية إلى صراع مسلح جاد.

وبعيدا عن آسيا، فقد تبنى الزعماء الصينيون مذهبا غير ميال للمخاطرة في التعامل مع معظم القضايا الدولية. والحق أنهم يقدرون بشدة وضع بلادهم كعضو دائم في مجلس الأمن، وأنهم سعوا خلال السنوات الأخيرة إلى استخدام قوة وصلاحيات الأمم المتحدة كوسيلة لوضع قيود أمام المبادرات الأمريكية المضادة للمصالح الصينية، إلا أن الواقع يؤكد أيضا أن الصين كانت نادرا جدا ما تحتل موقع الصدارة في قيادة المنظمة الدولية، باستثناء المواقف التي كان يتعين على بكين فيها التدخل مباشرة لحماية المصالح الصينية الرئيسية، وتحديدا تلك المتعلقة بتايوان.

ففي عام 1999 لعب المسؤولون الصينيون دورا بارزا بدرجة غير مسبوقة في إمداد روسيا بدعم مؤثر ضد التدخل العسكري المزمع في يوغوسلافيا بزعامة الولايات المتحدة، إلا أنهم وجدوا أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه عندما قرر الناتو التحرك عسكريا بمفرده دون موافقة من الأمم المتحدة، في الوقت نفسه الذي وافقت فيه روسيا على حل وسط مع الغرب. وبعد ذلك بفترة دعم الصينيون - لكن من دون ضجة - الجهود الرامية إلى تأسيس «جبهة دولية معارضة» للسياسات التي تتزعمها أمريكا إزاء أزمة كوسوفو، ولتوسع الناتو شرقا، ولنظام الدرع الصاروخية الأمريكي (المزمع نشره)، وللتعاون الأمني الأمريكي-الياباني المتزايد، وللحرب في العراق. ورغم أنهم انضووا تحت لواء المعارضة داخل مجلس الأمن للحرب في العراق في عام 2003، فقد ظل المسؤولون الصينيون قابعين في الظل خلف فرنسا وروسيا، بل إنهم تعهدوا شخصيا بعدم السعي لإجهاض أي عمل عسكري تتزعمه أمريكا. ومعنى هذا المذهب الصيني السلبي هو أنه يمكن التسليم مقدما بأن الصين سوف تتبع الأغلبية في معظم القضايا الدولية. على أنه من المهم أيضا أخذ قوة الفيتو (حق النقض) الصيني في الاعتبار كلما شكلت دول ما ائتلافات لتحقيق غايات معينة.

ومازالت الرغبة في عزل وتقييد تايوان تدفع الزعماء الصينيين إلى بذل جهود جبارة لممارسة النفوذ على العديد من الدول والمنظمات الدولية الأصغر وذات الأهمية المحدودة (مقارنة بمجلس الأمن مثلا). وتبقى ممارسة الضغوط الدبلوماسية لعزل تايوان وإجبارها على الرضوخ لمطلب الوحدة من جديد مع الصين - تبقى دائما تلك الممارسة على رأس أولويات السياسة الخارجية الصينية، إذ لا يوجد الكثير من الدول المستعدة لتحدي ومعاداة المطامح الصينية من خلال الاعتراف بتايوان وإقامة علاقات

رسمية معها، وبالتالي إغضاب بكين بشدة. وقد أجهضت الصين العديد من جهود حفظ السلام وغيرها من الخطط الدولية التي كانت مرتبطة بشكل غير مباشر بالوضع الدولي لتايوان (أي التي كانت تعتبرها دولة مستقلة ذات سيادة). وفي عام 2002 نجحت بكين في إقناع دولة ناورو Nauru (إحدى جزر المحيط الهادئ، ويبلغ تعداد سكانها 12 ألف نسمة) بقطع علاقاتها مع تايوان، كما بذلت بكين جهودا شاقة لإبعاد تايوان عن منظمة الصحة العالمية، على الرغم من الجدل الهائل حول طريقة الصين في معالجة أزمة مرض سارس (في عام 2003)، بما في ذلك تعمد المسؤولين الصينيين الكذب بصورة متكررة على مسؤولي منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بمدى انتشار المرض.

وبعيدا عن قضية تايوان، فقد كانت الصين تسعى بشكل انتقائي للحصول على عضوية المنظمات الدولية الكبرى إذا كانت تخدم الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية، كما عرضناها أعلاه. وعلى سبيل المثال، فقد سعت الصين للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية ليتسنى لها المشاركة في صياغة قواعد التجارة الدولية التي تمس الاقتصاد الصيني، وليمكنها استخدام تلك القواعد لقيادة الإصلاح الاقتصادي الصيني. وعلى النقيض من ذلك، فإن مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى تعد من المنظمات التي تهيمن عليها بشدة الولايات المتحدة والدول الغربية، ولذا فإن الزعماء الصينيين - الذين يخشون من أن يتم تهميشهم أو اعتبارهم صفرا على اليسار على أي صعيد - يتعاملون مع تلك المجموعة بحذر واضح، ويحسبون بدقة مكاسبهم وخسائرهم المتوقعة عندما يوجه أي طرف الدعوة الرسمية لبلادهم للانضمام لتلك المجموعة أو لحضور اجتماعات قمتها، كما فعلت فرنسا في عام 2003.

السعي للتمتع بقوة مرنة أكبر

يلاحظ أن الصين لا تملك كميات كبيرة مما يسميه العلماء الاجتماعيون بمخزون القوة المرنة soft power (غير العسكرية) والنفوذ الاعتباري. فبعد انهيار الشيوعية الدولية، أخذ الإعجاب العالمي بالأيديولوجية الصينية في التدني، خاصة مع شروع المراقبين في التشكيك في مدى واقعية المجلدات الصينية العديدة التي تتغنى بنظريات الرئيس جيانج. وفي عام 2003، أدى التعامل المبدئي المتخبط للحكومة الصينية مع أزمة وباء سارس، وتفجر مظاهرات واسعة في هونج كونج منددة بالسياسات الحكومية (في يوليو 2003) - أديا إلى إثارة العديد من الشكوك الدولية حول مستقبل النظام الشيوعي في بكين وحول القيم الصينية الرسمية.

على أنه علينا أن نلاحظ أيضا أن وثيقة المبادئ الأمنية الصينية الجديدة، والمتسمة بالهدوء والتوازن تلقى قبولا في المناطق

الآسيوية القريبة من الصين، وتحديدا، فإن النصوص القاطعة وغير المثيرة للجدل التي تنطوي عليها تلك الوثيقة تلقى هوى خاصا بين أوساط الزعماء الآسيويين الراغبين بشدة في زيادة التعاون بين بعضهم بعضا وفي تحاشي الخلاف والمواجهة، كما أنها تلقى قبولا من الطوائف المؤثرة ذات الأصول الصينية في جنوب شرق آسيا (في ماليزيا وإندونيسيا مثلا) والتي تسعى لاغتنام الفرص السانحة لتحقيق الأرباح في السوق الصينية. ولفترة معينة خلال التسعينيات، ظل الزعماء الصينيون يناورون لتوحيد موقفهم مع مواقف الزعماء المحافظين الآخرين في الإقليم، في محاولة منهم لتعزيز القيم الآسيوية في مواجهة القيم الغربية الأكثر تحررا. على أن هذا الاتجاه قد انحسر لاحقا، مع انهيار العديد من الاقتصادات الآسيوية القائمة على تلك القيم، وذلك في خضم الأزمة الاقتصادية الإقليمية التي شهدها العامان 1997 و 1998.

ويتلقى الزعماء الصينيون دعما إيجابيا من العديد من الزعماء الدوليين الذين يشعرون بالرضا والاطمئنان لكون الصين، وعلى العكس من روسيا وغيرها من الدول الآخذة في الضعف والتهاوي، باتت لا تطلب مساعدات مالية مستمرة، بل ولكونها باتت تتحمل - بطريقتها الخاصة - حصة متزايدة من فاتورة أعباء القضايا الدولية. ومن الحقائق الأخرى التي تلقى تقديرا دوليا ملحوظا حقيقة أن الصين باتت تنال كل هذا الاهتمام على أساس كونها دولة مفيدة ومتعاونة، لا على أساس كونها دولة «مفسدة» أو «منبعا لتصدير القلاقل»، مثل بعض الدول الأخرى التي تسعى لزعزعة عناصر مهمة من القضايا الدولية. وفي هذا السياق، علينا أن نلاحظ أيضا أن المجتمع الدولي يرحب بحرارة بالجهود المتزايدة التي يبذلها الزعماء الصينيون لزيادة درجة التزام بلادهم المعايير الدولية المتعلقة بالقضايا الحساسة في مجالات الممارسات الاقتصادية، وحظر الانتشار النووي، وحتى المعايير البيئية. على أنه مازال كثير من المراقبين يوجهون سلسلة من الانتقادات الحادة لممارسات الحكومة الصينية في مجال حقوق الإنسان، وهي انتقادات تعمل على خفض الإساءة إلى نفوذ الصين وسمعتها على المسرح الدولي، وإن كان يبدو أنها كانت ذات أثر محدود على الممارسات الصينية.

آسيا أولاً، ثم ماذا ثانياً؟

تمارس الصين نفوذا اقتصادياً دولياً ملحوظاً، وتعد هي القوة العسكرية والسياسية الرائدة في آسيا، ولكن من الملاحظ أن نفوذ الصين وأهميتها سيتعاظمان بشدة عما هما عليه الآن إذا سعى الزعماء الصينيون إلى تأكيد نفوذ بلادهم في القضايا الدولية على نحو أشد قوة. على أن الشاهد هو أن الزعماء الصينيين الذين تولوا الحكم من بعد ماوتسي تونج كانوا يميلون بوجه عام إلى تحاشي اتباع هذا التوجه الدولي. ولأنهم كانوا منشغلين انشغالا شبه كلي بقائمة طويلة من الأولويات

المحلية ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد ظل الزعماء الصينيون يركزون بالمقام الأول على محاولة الحفاظ على الاستقرار الداخلي والرخاء الاقتصادي اللازمين لاستمرار احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الصين. وفي تناقض حاد مع رؤية ماوتسي تونج القيادية (أو التوسعية) وسلوكه الحماسي، فقد كان الزعيم الإصلاحي دينج تسياوبينج والزعماء الذين أعقبوه - كانوا أكثر استعدادا للتعامل مع العالم الخارجي على ما هو عليه (بأخذه على علاته وعدم السعي لتغييره جذريا)، في إطار بحثهم عن فرص تساعدهم على إنجاز المهمة الصينية الشاقة المتمثلة في بناء الدولة ثم إرساء قوة وطنية شاملة أكبر مع الوقت.

ومع تنامي قوة الصين، فإنه سيصبح من الوارد أن يكتسب الزعماء الصينيون ثقة أكبر في أنفسهم تمكنهم من ممارسة نفوذ أشد في القضايا الدولية. على أنه قد ورد في تصريحات وتقارير صادرة في عام 2002 عن لجان بالحزب الحاكم وفي الحكومة الصينية - ورد أن الصين تسعى للتركيز بالمقام الأول، على مدى الأعوام العشرين المقبلة، على قضايا التنمية الداخلية.

ويعتزم الزعماء الصينيون الاستمرار في محاولة الحفاظ على الاستقرار في البيئة الدولية لبلادهم لتأمين استمرار الظروف المواتية اللازمة لتسارع التنمية الاقتصادية الصينية. وقد يشكك بعض المراقبين من خارج الصين في مدى مصداقية هذا التنبؤ بسلوك القيادة الصينية على مدى الأعوام العشرين المقبلة، ولكن الواقع يؤكد أن السلوكيات والاتجاهات الصينية الحديثة ترجح استمرار هذا المذهب الصيني الهادئ والمتعاون - مقارنة بالمواقف المتزمتة لبعض القوى الكبرى الأخرى - في التعامل مع معظم القضايا الدولية الراهنة. وبناء على تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية للصين وتوسع الروابط الدبلوماسية الصينية مع العالم الخارجي، فإن الأهمية والقوة الإجماليتين للصين - الدولة الهادئة والمتفاهمة - سوف تستمران في التزايد في مجمل القضايا الدولية. ومن المرجح أن الزعماء الصينيين سيكتشفون عند نقطة مستقبلية معينة، قبل حلول عام 2020، أن بلادهم قد نجحت في تنمية قوة كافية لتمكينهم من اتباع مذهب مختلف وأكثر حسما إزاء القضايا الدولية. ولسوء الحظ، فإننا لا نملك الآن أدلة كافية لتحديد ما إذا كان ذلك المذهب المرتقب سيدعم أم سيقوض مصالح الولايات المتحدة وغيرها من القوى في النظام العالمي السائد. ويبدو أن مقتضيات الحكمة والتحوط تفرض على الولايات المتحدة تبني مذهب معتدل في سياستها إزاء الصين، وهو مذهب يجب أن يعمل على زيادة التعاون المشترك، مع الاستعداد في الوقت نفسه لمواجهة الصعاب والتحديات المحتملة.

أوروبا ولعبة السلم والثعبان مع أمريكا

بقلم: روبرت سوتير

العنوان الأصلي للمقال: **Europe's Leverage**، ونشر في مجلة **The Washington Quarterly** عدد شتاء **2003-2004**

ثمة الآن تداخل حرج للغاية بين مصيري الولايات المتحدة وأوروبا لدرجة تجعل الفصل بينهما مستحيلا. ويجب وضع هذه الحقيقة في الاعتبار عند صياغة أو تطبيق السياسات والبرامج والممارسات على كلا طرفي المحيط الأطلنطي. ويؤمن بعض الأوروبيين بأنه بإمكان أوروبا وروسيا معا تشكيل تكتل يحقق التوازن مع الولايات المتحدة، في حين يؤمن بعض الأمريكيين بأنه بوسع بلادهم تفريق شمل الدول الأوربية أو حتى عدم الاكتراث بها كليا. ولكن كل هذه التوجهات والتصرفات لن تعدو كونها - في الحاضر والمستقبل - رؤى قائمة على الخيال والأمنيات أكثر منها على التحليل والاستيعاب الموضوعي. والولايات المتحدة، ورغم كل أوجه قوتها وقدرتها وطموحها وتطلعاتها، عليها أن

تستوعب هذا المفهوم جيدا وأن تتصرف بناء على المنطق المستمد منه.

وحقيقة، فإنه لم يطرأ أي جديد يقلل من أهمية القارة الأوروبية كأكبر وأهم كتلة من اليابسة - على الصعيدين الاقتصادي والسياسي - يجب عدم السماح بأن تظهر فيها أي قوة مهيمنة جديدة وذات ميول مناوئة للمصالح والقيم والأهداف الأمريكية (فأوروبا، كما يعلم الجميع، كانت مسرحاً لكل الحروب العالمية في القرن العشرين). ومازالت أوروبا تعتمد بشكل واضح على قوة ونفوذ وتدخل وقيادة أمريكا في تحقيق استقلاليتها وأمنها ورخائها على المدى البعيد، بل حتى في تحقيق الاستقرار الداخلي الأوروبي في بعض الأحيان. وفي الوقت نفسه، فثمة الآن تداخل شديد في المصالح بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الأوروبية، وخاصة اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، لدرجة أن كلا الطرفين قد يتكبد خسائر اقتصادية جسيمة إذا حاول أحدهما أن يخفض بشدة من مستوى ارتباطه بالآخر. ولا شك في أن القيمة الإجمالية الحالية للتفاعلات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - بما في ذلك قيمة التبادل التجاري السلعي والخدمي، والاستثمار، والملكيات المشتركة، والسياحة، والتمويل - هي قيمة تصل بسهولة إلى تريليونات عدة من الدولارات، مع ملاحظة أن مركز الثقل الرئيسي (أي مركز التحكم والتأثير) لتلك التفاعلات الاقتصادية لا يميل - إلا في النادر - لطرف معين من طرفي الأطلنطي دون الآخر؛ بمعنى أنه من المؤكد عدم قدرة أي من الطرفين - أمريكا أو الاتحاد الأوروبي - على أن يزعم أنه هو الطرف الأكثر غلبة وهيمنة على تلك التفاعلات المتعادلة. وفي الواقع أن التفاعل والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين طرفي الأطلنطي باتا حاليا حقيقة مترسخة لدرجة أن أحدا لم يعد يحاول حتى التثبت من وجودها أو التشكيك في أهميتها. وفي الوقت نفسه، فإن ثمة منظومة واسعة النطاق من القيم والمؤسسات المشتركة ذات الجدوى الشديدة للطرفين، وإن كان يصعب قياس قيمتها في صورة رقمية نقدية، وهي منظومة تعمل الآن على زيادة شدة الارتباط بين أمريكا وأوروبا، موجدة بذلك نوعا من تشابك المصالح والتأثيرات هو من القوة بحيث لا تقدر العلاقة بين أي مجموعة أخرى من القوى العظمى على مضاهاته. فمعظم ما تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه خارج أراضيها يعتمد في حقيقته على مدى قدرتها على كسب دعم الكتلة الأوروبية الموحدة - والقوى الأوروبية المنفردة - ومشاركتها الفعالة على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية في تحقيق الأهداف نفسها.

التحولات الخمسة

لقد طرأت في الآونة الأخيرة تغيرات عدة جذرية على طبيعة السياسة الدولية،

ومفهوم القوة والفاعلية العسكرية، والاقتصاد العالمي، والشؤون الاجتماعية، وحتى على الصعيد الثقافي - أو بالأحرى، فقد طرأت عدة تغيرات جذرية على طبيعة القوة والنفوذ في عالم اليوم. وبالنظر إلى مجمل تلك التغيرات، فإننا نجد أنها جعلت من أوروبا مستودعا للطاقات والقدرة على التحرك والتدخل حول العالم، ومن ثم فإنها أضافت بعدا جديدا إلى أبعاد أهمية العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة. وتحديدا، فقد عملت التغيرات الخمسة الرئيسية التالية خلال السنوات الأخيرة على إعادة تعريف وضع ودور أوروبا في العالم.

نهاية الحرب الباردة

مع انهيار الإمبراطوريات الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي وانهيار النظام الشيوعي ومؤيديه في أوروبا، وجدت القارة الأوروبية - فجأة - أنها لم تعد تمثل المصدر الأول للمنافسة والتهديد اللذين كانا يجابهان الولايات المتحدة ويجعلانها مضطرة لتركيز كل اهتمامها عليهما. ومن المؤكد إلى اليوم أن الاستقلال السياسي والاستراتيجي لأوروبا مازال أولوية قصوى لدى الولايات المتحدة، وأن إعادة الأوضاع في القارة الأوروبية إلى طبيعتها ستكون على رأس الأولويات الأمريكية في حالة حدوث أي عطل مفاجئ في آلة الأوضاع الأوروبية. ولكن تلك الآلة تعمل الآن على خير ما يرام، والولايات المتحدة باتت الآن تملك ترف - إن لم يكن ضرورة - البحث عن مسرح آخر غير أوروبا لتسعى من خلاله على مدى المستقبل المنظور لتحقيق كثير من أهدافها الاستراتيجية الأكثر أهمية. وليس معنى هذا أن أوروبا أصبحت بحيرة راكدة في نظر أمريكا، ولكن واقع الحال يؤكد أن أوروبا لم تعد تمثل محور وبؤرة تركيز السياسة الدولية - على الأقل من حيث البحث عن أهم قوة منافسة للولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد - وذلك على عكس ما كانت القارة الأوروبية تمثله، ومن دون انقطاع يذكر، منذ ظهور ذلك المصطلح (مصطلح «النظام الدولي») للمرة الأولى منذ بضع مئات من السنين.

تكتل الاتحاد الأوروبي

رغم التدني الحاد في مدى أهمية أوروبا ككيان جغرافي-استراتيجي يحتل صدارة قائمة الأقاليم العالمية التي يجب العمل بجد على ضمان خلوها من أي قوى مهيمنة معادية للغرب أو من هيمنة الأيديولوجيات (الأفكار) المتطرفة، فإن التطور الداخلي للقارة الأوروبية نفسها هو الذي نجح في الحفاظ لها على قدر كبير من أهميتها الذاتية على المسرح الدولي. وبغض النظر عن استثناءات محدودة، وأهمها المملكة المتحدة، فإن نوعا من الهزال قد أصاب القوة العسكرية الأوروبية مع تراجع التهديد القاري (الشيوعي) السابق؛ ولكن الشاهد في الوقت نفسه أن القوة الاقتصادية والسياسية لأوروبا قد نمت بشدة، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى

نجاح الاتحاد الأوروبي في قطع خطوات مهمة للأمام على عدة صعد محددة. لقد شهد العقد الماضي مشاحنات محتدمة بين مؤيدي تركيز الاتحاد الأوروبي على التوسع (بتوجيه الدعوة لدول جديدة للانضمام إلى عضويته) ومؤيدي تركيزه على الانغلاق والاحتواء الذاتي (بمعنى تنمية التكامل الاقتصادي والسياسي بين أعضائه الحاليين)، ولكن الآن فقط نجح الاتحاد الأوروبي في حسم ذلك الجدل العقيم بأن اتخذ قرارا بالسير قدما في كلا المسارين معا. ورغم استمرار الشد والجذب بين مؤيدي كلا المشروعين، وخاصة مع سعي الاتحاد الأوروبي الآن لضم 10 دول جديدة إلى عضويته ولصياغة دستور أوروبي قادر على رسم طريق موحد أمام الخيارات السياسية والاقتصادية لكل دولة من دول الاتحاد على حدة وللاتحاد نفسه ككل (1) فإن النجاح الإجمالي لتجربة الوحدة الأوروبية مازال آخذا في التطور والترسخ، على الرغم من حاجة الاتحاد المتكررة لتعديل مساره بين الحين والآخر أو حتى للبدء من الصفر أحيانا.

صعود العولمة

أدى انتهاء الحرب الباردة وزوال التهديدات التي كانت تسببها لأمن جميع الدول الغربية تقريبا، بل كانت تسببها لفرص بقاء الجنس البشري نفسه، أدى إلى تبدل حقيقة الاعتقادات الشائعة حول جدوى الأشكال التقليدية (وخاصة العسكرية) للقوة الوطنية في العلاقات الدولية. ونحن لا نشكك أبداً في أن دول وسط أوروبا - التي تخلصت أخيرا من الهيمنة السوفييتية والشيوعية - مازالت تولي قضايا الأمن (بما في ذلك الضمانات العسكرية والعضوية بحلف الناتو) اهتماما أكبر من اهتمامها بالتنمية الاقتصادية الداخلية أو بتنمية علاقاتها بالاتحاد الأوروبي؛ كما أننا لا نشكك في وجود بعض المخاوف الباقية من احتمال عودة روسيا ما بعد السوفييتية لتمثل تحديا جديدا للغرب. على أننا واثقون في الوقت نفسه من أن الشطر الغربي من القارة يعطي أولويته دائما للقضايا الاقتصادية والسياسية، وأنه ينظر للقوة العسكرية بوصفها أمرا ذا أهمية متناقصة، وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين جميع دول الاتحاد الأوروبي بوصفه أمراً ذا أهمية متنامية، وإلى دور المؤسسات الدولية (كالأمم المتحدة) بوصفه دوراً ذا جدوى متعاظمة، وإلى التفاعلات غير الحكومية مع الأجزاء الأخرى من العالم بوصفها من العناصر ذات الأهمية المتصاعدة بانتظام.

على أننا نلحظ في الوقت نفسه أنه منذ منتصف القرن العشرين وحتى اليوم، فإن التطورات التقنية المتلاحقة تعمل بشكل

---

(1) يلاحظ هنا أن دول الاتحاد الأوروبي فشلت (خلال قمتها في ديسمبر 2003 ببروكسل) في الاتفاق على صياغة دستور أوروبي موحد - المترجم.

متزايد على إضعاف الحواجز التاريخية الفاصلة بين الشعوب والأمم، ما أدى إلى صعود ظاهرة العولمة، التي نعرفها هنا بإيجاز على أنها «سلسلة من التطورات التي تزيد من معدل ومدى التفاعل بين الدول والمجتمعات والشعوب المختلفة، ومن مدى السرعة التي يمكن بها نقل ومعالجة المعلومات»، هذا فضلا عن التأثيرات الهائلة للعولمة داخل إطار المجتمع الواحد. ومن المؤكد أن أوروبا تعرضت لموجات العولمة تلك شأنها في ذلك شأن أي جزء آخر من العالم، ولكن الملاحظ هنا هو أن تلك الموجات العولمية أحدثت تأثيرا أعمق نسبيا في وجهات النظر والمعتقدات الأوروبية إزاء أمور عدة كقضايا الأمن الدولي؛ وأدوات ممارسة القوة والنفوذ؛ والعلاقات بين الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاعات الخاصة وغير الحكومية. واختصارا، وعلى النقيض مما كان سائدا إبان عصر الحرب الباردة، فإن جميع الأوروبيين تقريبا باتوا يرون الآن أن أراضي قارتهم نفسها، فضلا عن أراضي الأقاليم المجاورة لها، هي أهم ما يجب عليهم التركيز عليه والانشغال به، مع ملاحظة أن أدوات التدخل غير العسكري هي الآخذة في التحول وبشكل متسارع إلى العملة الرسمية الموحدة على المسرح السياسي الأوروبي ككل.

صعود القطب العالمي الأوحد

بحلول التسعينيات، وجدت الولايات المتحدة بغتة أنها حققت نجاحا تاما وغير متوقع في سعيها الذي تواصل على مدى 75 عاما للقضاء على مصادر التهديد الأوروبي للأمن الأمريكي (ممثلة في الجهود الألمانية، ثم السوفييتية، للهيمنة على القارة). ومع اكتشاف أمريكا المفاجئ أن قوة وأغراض السوفييت كانت في الواقع ضحلة وجوفاء حتى من قبل الانهيار السوفييتي بعدة سنوات، فإنها - أمريكا - وجدت نفسها وقد تحولت بين يوم وليلة إلى القطب العالمي الأوحد. وحقيقة، فالولايات المتحدة تمارس منذ سنوات عدة، سواء من حيث المقاييس النسبية أو حتى المطلقة، قدرا من القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية، لم يسبق أن مارسته أي دولة أخرى على مدى عدة قرون سابقة - بل يحلو لبعض المؤرخين الزعم أن تلك القوة الأمريكية الجامحة هي الأبرز في العالم منذ انتهاء عصر الإمبراطورية الرومانية (في عام 476 للميلاد). وفي الوقت نفسه، فقد اكتشفت أمريكا، على الأقل من الناحية الجغرافية- الاستراتيجية (ولكن ليس من حيث تصاعد تيارات العولمة)، اكتشفت أنها استعادت مع نهاية الحرب الباردة قدرا كبيرا للغاية من هيمنتها شبه الشاملة على محيطيها البحريين الواسعين (الهادئ والأطلنطي)، وذلك مع انهيار وتفكك توازن الردع النووي مع الاتحاد السوفييتي. وللمرة الأولى منذ الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور في الحرب العالمية الثانية، وجدت أمريكا أن

التهديدات المباشرة لأراضيها ولأمنها الوطني باتت إما مجرد نظريات استراتيجية جامدة، وإما مجرد أمر لا يلوح ظله إلا في التاريخ البعيد.

وبالنسبة للعلاقات بين طرفي الأطلنطي في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبح بوسع الولايات المتحدة أن تلعب دور المنافس الاستراتيجي غير القابل للانهزام في مواجهة أوروبا، وذلك إن أبدى أي من الطرفين رغبة جادة في إشعال منافسة كتلك؛ ولكن من المدهش أن الطرفين معا لم يرغبا في ذلك، ما يعكس أثر قرابة قرن كامل من التطابق بين وجهات النظر الاستراتيجية لكلا الطرفين، بل ويعكس تاريخا أطول من القيم المشتركة بينهما. وحتى على صعيد العلاقات الاقتصادية، حيث أجبرت دواعي الحرب الباردة كلا الطرفين - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - على دفن خلافاتهما، فإنه لم يطرأ أي تغير جذري حقيقي في الأوضاع القائمة عندما انهارت فجأة منظومة المواجهة مع الشيوعية والاتحاد السوفييتي: فقد اكتشف الطرفان على جانبي الأطلنطي أن قدرهما هو الاستمرار في الإبحار معا في القارب الاقتصادي نفسه.

وفي الوقت نفسه، فقد بدا أيضا أن صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة معناه أنه لم يعد مطلوبا من الدول والمؤسسات الأوروبية توفير مقومات القوة العسكرية والاقتصادية اللازمة لتحقيق المصالح الأمنية المشتركة في القارة. ولكن سرعان ما بدأ الطرفان على جانبي الأطلنطي يفقدان الثقة في صحة ذلك التعميم أو القول المرسل، خاصة مع اكتشافهما أن شراكتهما الاستراتيجية لم تفقد جدواها بعد وأنها مازالت - في الواقع - ضرورية لضمان مستقبل أكثر أمنا للقارة الأوروبية. ومن بين الأسباب التي دفعت الطرفين إلى تغيير قناعتهما المبدئية تلك: الرغبة في الاستمرار في إصلاح الناتو والحفاظ على هيكل القيادة الموحدة المتفرد تاريخيا والذي طالما تميز الحلف به؛ والرغبة في استمرار دمج ألمانيا - الموحدة الآن - في إطاري الناتو والاتحاد الأوروبي؛ ومحاولة دمج دول وسط أوروبا بقوة وبالكامل في المنظومة الغربية، مع السعي لوضع نهاية للتاريخ المأساوي لتلك الدول ولمعاناتها المستمرة من كونها في السابق مجرد «موطئ قدم» أو ساحة للمعركة بين القوى الكبرى؛ ومحاولة جذب روسيا الاتحادية إلى مجال النظام الأمني والسياسي والاقتصادي للغرب؛ والسعي لوضع حد لكل النزاعات المستمرة بالقارة؛ وأخيرا - وبالتماشي مع كل الأسباب والغايات السابقة - محاولة الحفاظ على مستوى التدخل الأمريكي الحالي في شؤون القارة الأوروبية. على أن مستوى الإسهام الأوروبي في كل تلك الجهود، وعلى الأخص في الجهود الرامية إلى توفير الأدوات التقليدية (أي العسكرية) لممارسة القوة، قد

انخفض بوضوح عنه في ظل متطلبات الحرب الباردة.

ولكن دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة كان يعني أيضا أنه لم يعد بوسعها مطالبة الدول الأخرى، بما فيها دول أوروبا شريكتها الاستراتيجية طويلة المدى، بالاستجابة والانصياع للتعريف الأمريكي لماهية التحدي الأبرز القائم، كما كانت الحال في أثناء الحرب الباردة. وفي هذا السياق، فقد أصبحت القوى العظمى الأوروبية هشة ومشتتة بوضوح: ففي غياب الاتحاد السوفييتي أو أي بديل استراتيجي عنه، فإنه يبدو من غير المحتمل أن تتصاعد وتتشابك التطورات في أي مكان من العالم لتدفع أوروبا والأوروبيين بالضرورة إلى مناطحة الولايات المتحدة. فبالنسبة لأوروبا، ولأمريكا أيضا بشكل عام، فإن إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي هو أمر مستحب، ولكنه ليس ضرورة استراتيجية قصوى؛ وفي رأيهما أن الصراع الهندي-الباكستاني قد يتصاعد ليفجر عنفاً مدمراً، ولكنهما يريان أن هذا أمر غير وارد الحدوث في الوقت الراهن؛ ويؤمن كلا الطرفين بأن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يجب أن يظل خاضعا للسيطرة الدولية بشكل نسبي، أو أن يظل بالأحرى مجرد قضية ثانوية؛ ومن الملاحظ أيضا أن قضية الإرهاب الدولي لم تسترع انتباه كلا طرفي الأطلنطي إلا في أضيق الحدود، لدرجة أن إعلان المبادئ الاستراتيجية لحلف الناتو - الذي صيغ في عام 1999 - لم يتطرق إلى مسألة مكافحة الإرهاب إلا بعبارة قوامها أربع كلمات فحسب؛ وأخيرا، فإن كلا الطرفين يؤمن بأن احتمال صعود الصين كمنافس حقيقي لقوة الغرب ووضعه الإجمالي هو احتمال بعيد حاليا.

وعليه، وخلال التسعينيات وبدايات القرن الجديد، فإنه كان، ومازال، من الصعب على الولايات المتحدة طلب العون من حلفائها الأوروبيين ليسهموا في صياغة وتطوير أدوات مناسبة لمارسة القوة، ولا سيما القوة العسكرية، يمكن استخدامها في أي مكان آخر في العالم (خارج أوروبا)، كما أنه من شبه المستحيل أن تطلب أمريكا من أوروبا مساعدتها في استخدام أدوات قوة كتلك في أي من المواقف الدولية المعقدة المشار إليها في الفقرة السابقة. وبالنسبة لحلف الناتو، فقد كان أقصى ما يشير إليه مصطلح «خارج أراضينا» outside of area حتى منتصف التسعينيات هو مناطق كالبوسنة وكوسوفو، وذلك رغم أن كلتيهما تقع داخل أوروبا بالتأكيد. وعلاوة على ذلك، ورغم أن بعض الدول الأوروبية منخرطة بوضوح في أنشطة لصنع السلام وإعادة بناء وإعمار الدول، فإنه بوسع كل دول أوروبا تقريبا تفويض تلك المسؤولية بسهولة وأمان إلى الولايات المتحدة وإفساح المجال أمام الأخيرة للانفراد بإدارة معظم المشاكل الخارجة عن نطاق أوروبا،

وذلك رغم أن تلك المشاكل خليقة - في حالة عدم السيطرة عليها مبكرا - بأن تتصاعد إلى مستويات حرجة معينة تلحق عندها الضرر البليغ بالمصالح الأوروبية. ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية في عام 1991، تظل أبرز تلك المشاكل المعنية هي تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط بمفهومه الأوسع، والتي تحظى باهتمام أوروبي ما من مجال للتشكيك فيه، بل ويمكننا حقيقة أن نزعم أن الاهتمام الأوروبي بتلك التطورات الشرق أوسطية يفوق نظيره الأمريكي بمراحل. وإجمالا، فالشاهد أن وضع القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم يميل باستمرار نحو أن يصبح وضعاً انفرادياً لا أحد ينازع أمريكا فيه.

أوروبا كنظام دولي

بالنظر إلى الوراء، نجد إغراء يلح على الأمريكيين وقد يدفعهم إلى اتهام السلوك الأوروبي في أعقاب الحرب الباردة بأنه سلوك اتكالي وانتهازي. وحقيقة، فإن بعض الأمريكيين قد عبروا فعلياً عن مثل تلك المزاعم خلال التسعينيات، ومازالوا يعبرون عنها إلى اليوم، وخاصة في ضوء التخفيضات الكبيرة الأخيرة في الميزانيات العسكرية الأوروبية؛ وفي ضوء عدم تحقيق الأوروبيين تقدماً يذكر باتجاه تنمية قدرات عسكرية محددة - تسمى بـ «قدرات العمليات المشتركة» interoperability - من شأنها تمكين الجيوش الأوروبية المتحالفة من خوض الحروب معا في بيئة حافلة بالمعلومات والأنشطة الاستخباراتية؛ وكذلك - ومن وجهة النظر الأمريكية البحتة - في ضوء الفشل الجماعي الأوروبي في المشاركة في تحمل الأعباء والتكاليف، حتى عند شن الحرب الجوية على كوسوفو في عام 1999، رغم أن ذلك الصراع كان يدور في قلب أوروبا وأنه بالتالي كان يمس المصالح الأوروبية في الصميم.

على أن إصدار حكم شديد السلبية كهذا على أوروبا خليق بأن يخفي عن أعيننا بعض العوامل الإضافية. فمما لا شك فيه أنه من حيث تحمل مسؤوليات إدارة وتسيير أوضاع الاقتصاد العالمي، فإن الدول الأوروبية الكبرى، ودول الاتحاد الأوروبي ككل، كانت، ومازالت، تلعب دورا بالغ الأهمية والفاعلية يتناسب منطقيا مع الوزن الاقتصادي لأوروبا حول العالم. كما أن أوروبا لم تتقاعس أبدا عن التصدي للتحديات غير العسكرية بالمرة المترتبة على ظاهرة العولمة الصاعدة، مثل تحديات التلوث البيئي، وانتقال الجرائم المنظمة عبر الحدود، والاضطرابات الاجتماعية المختلفة، وانتشار الأمراض الفتاكة كالإيدز، وموجات الهجرة المتتابعة. وبنظرة أكثر موضوعية، فإن الدور الأوروبي في التصدي لتحديات العولمة كان يسهم أيضا في رسم معالم جبهة المعركة المستقبلية، وذلك على أساس أن الدور الأوروبي أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في خفض الاحتمال بعيد المدى لنشوء الصراعات في

أجزاء عدة من العالم. ولذا، فقد كانت الدول الأوروبية تتفوق بانتظام على الولايات المتحدة على مؤشر نسبة المساعدات الخارجية (المقدمة للدول النامية) إلى الدخل المحلي الإجمالي؛ فضلا عن أن الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية في أوروبا تتحمل ما هو أكبر من حصتها العادلة من مسؤوليات التصدي للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية التي إن لم يتم الالتفات إليها بالقدر الكافي الذي تستحقه، فإنها قد تسهم في إشعال الصراعات وزيادة الدعم المقدم للإرهاب. ولا شك أن كل تلك الجهود الأوروبية تعكس قدرة وإرادة سياسية قوية على التصرف على نحو يسهم أيضا في تحقيق المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة ومع غيرها من الدول.

وعند الحكم على الإسهامات الأوروبية في تحقيق الأمن الإجمالي للغرب وفي زيادة قدرة الأخير على - ورغبته في - تعبئة أدوات القوة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف الأمني، فإن كثيراً من المحللين الخارجيين يميلون أيضا إلى تجاهل أو التقليل من أهمية نظام السياسة الدولية الأوروبي في حد ذاته: ذلك النظام المتسم بدرجات عالية بشكل كاف من الضخامة والتعقد والحداثة والتداخل والإنتاجية والتطور في أبعاده كافة، لدرجة أن مجرد الأداء السلس والفعال لذلك النظام هو في حد ذاته أمر ذو أهمية وحيوية كبيرتين بالنسبة للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية حول العالم، بما فيه الولايات المتحدة طبعا. وفي الواقع أن السؤال عما إذا كانت أوروبا مستعدة لاستخدام القوة خارج أراضيها، ذلك الاستخدام المأمول الذي ظل هدفا أمريكيا رئيسيا لسنوات عدة، هذا السؤال يجب ألا يعمي أعيننا عن الحاجة - أولاً - إلى أن تستخدم أوروبا القوة (العسكرية) داخل أراضيها نفسها عند اللزوم. ومن أبرز المصالح الاستراتيجية الأمريكية حاليا تلك المصلحة المتمثلة في ضرورة العمل على ضمان خلو أوروبا من أي قوة واحدة مهيمنة على القارة ككل ومرشحة لمعاداة القطب الأمريكي الأوحد. ويترتب على تلك المصلحة ضرورة أن تكون أوروبا قادرة على تنظيم وإدارة أوضاعها بنجاح وداخل الإطار الأوروبي الداخلي ما أمكن، وذلك - جزئيا - لضمان أنه لن يتعين على الولايات المتحدة التدخل مرة أخرى، وربما عسكريا، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في أوروبا. ولعل هذا المنطق هو نفسه العامل الرئيسي الذي جعل الولايات المتحدة تتزعم جهود الوحدة الاقتصادية والسياسية الأوروبية، وحتى جهود الدفاع الأوروبي المشترك، منذ أواخر الأربعينيات وحتى الآن. ولا تزال تلك المهمة تحظى بأهمية بالغة على أجندة المصالح الأمريكية إلى اليوم، وإن كنا بصدد الحديث اليوم عن مهمة آخذة في الاتجاه نحو شرق الاتحاد الأوروبي القائم الآن.

وعليه، فإن النظام الأوروبي يشتمل على

جميع الاستخدامات الكبرى للقوة داخل أوروبا نفسها بما يدعم المصالح الأمريكية مباشرة. لقد أجريت خلال التسعينيات عملية لإعادة تحديد توجهات الناتو داخل أوروبا أملاً في تحقيق الأهداف الفرعية المتبقية على الأجندة الأمنية البين-أطلنطية (أي الأمريكية-الأوروبية) للقرن الحادي والعشرين، وقد تمت تلك العملية بالتوازي مع سلسلة من التصرفات الأوروبية التي كانت تستهدف الوصول إلى درجة أكبر من التكامل والتنسيق بين مختلف الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف الأطلنطية العالقة. ولكن رغم أن الولايات المتحدة هي الطرف الذي لعب الدور الرئيسي في عملية تحويل وإعادة هيكلة الناتو، ورغم أن أمريكا ظلت الطرف الأكثر إسهاما في صياغة مستقبل أوروبا ككل (حيث ظلت أمريكا طوال الوقت على أهبة الاستعداد للعب دور الضامن أو الملاذ الأخير ضد أي سلوك روسي غير متوقع) - رغم هذا وذاك، فإن الأوروبيين بدورهم لم يتقاعسوا عن الإسهام في معظم تلك الجهود. وينطبق هذا بصفة خاصة على الإسهامات الأوروبية المالية والاقتصادية، حيث تحملت أوروبا نصيب الأسد من الأعباء المالية، بما في ذلك أعباء توسعة وتعميق الاتحاد الأوروبي؛ وأعباء المحاولات الضخمة التي كانت تقوم بها ألمانيا الغربية لتفكيك نظام ألمانيا الشرقية السابقة؛ وأعباء الاستثمارات السيادية في دول وسط أوروبا والبلطيق والبلقان وحتى في روسيا الاتحادية؛ وأخيراً أعباء دمج كل تلك الدول والمجتمعات في منظومة الغرب.

وعطفا على كل ما سبق، فإن الحقيقة تقتضي منا القول إن الجيوش الأوروبية - باستثناءات محدودة - لم تنجح في مسايرة التطورات النوعية والتقنية الفائقة التي يحققها الجيش الأمريكي، ولكن الواقع يؤكد أيضا أن غالبية العسكريين الغربيين العاملين ضمن قوات حفظ السلام في البلقان هم من الأوروبيين وليس الأمريكيين، وأن أولئك العسكريين الأوروبيين هم الذين كانوا سيتحملون عبء معظم المعارك الميدانية (البرية) في كوسوفو في حالة تطور الأمور على نحو يحتم مثل تلك الاشتباكات. وبالمثل، فإن الأوروبيين يشاركون الولايات المتحدة أيضا في تحمل أعباء الأوضاع في أفغانستان بعد انتهاء الحرب هناك.

القوة العسكرية الأوروبية .. قوة مازال ينقصها الكثير في نظر أمريكا

على مدى الأعوام العديدة الماضية، كانت غالبية التحاليل الأمريكية ترى بوجه عام أن معظم جوانب القدرة الأوروبية على ممارسة القوة العسكرية والسياسية - وخاصة الجوانب ذات الصلة المباشرة بالمصالح والاهتمامات الأمريكية - هي جوانب لم تزل بحاجة إلى كثير من الجهد والإنفاق من قبل الأوروبيين. وكان هذا ينطبق بصفة خاصة على الرؤية الأمريكية لمدى قدرة أوروبا على

استخدام القوة العسكرية خارج أراضيها، حيث كانت تلك القدرة - تحديدا - هي المعيار الأمريكي الأول في الحكم على مدى قوة الأوروبيين ومدى استعدادهم لاستخدام قوتهم تلك. وقد انبنت بعض تلك الانتقادات الأمريكية على أساس الافتراض غير المفصح عنه صراحة والقائل إن وجود التحالف الأطلنطي خلال الحرب الباردة كان يعني - ضمنا - ضرورة وجود تطابق تام بين المصالح الأوروبية حول العالم (بما فيها المصالح المتعلقة باستخدام القوة) والمصالح الأمريكية المناظرة لها. ففي الواقع أن النجاح الأمريكي في التصدي للتحديات والنزاعات الإقليمية حول العالم يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحقيق المصالح الأوروبية أيضا، وذلك حتى في المناطق شديدة البعد عن أراضي القارة الأوروبية، مثل شبه قارة جنوب آسيا، وشمال شرق آسيا. وبوسعنا كذلك القول إن وجود التحالف الأطلنطي على مدى 50 عاما، إلى جانب الحقيقة شبه غير المسبوقة تاريخيا التي يتفرد بها والمتمثلة في أن ذلك التحالف الأطلنطي لم يتم تفكيكه حتى عقب نجاحه في تحقيق هدفه الرئيسي (القضاء على التهديد الشيوعي)، كل ذلك أدى إلى بروز فرضية منطقية - وإن كانت غير مؤكدة بالضرورة - مفادها أن وجود منظومة معينة من المصالح الأطلنطية المشتركة سيؤدي بدوره إلى نشوء منظومة أخرى من المصالح المشتركة الأكثر تطوراً، وهكذا دواليك.

ومعنى فرضية كهذه هو أن الحلفاء في العصر الحديث يكونون فيما بينهم منظومة متكاملة من المصالح التي يمكن التعويل عليها في إيجاد نوع من التحليل المشترك الجديد للتطورات، ومن القرارات والتصرفات الموحدة الجديدة، وذلك على عكس حلفاء الماضي التقليديين الذين كانوا في الواقع مجرد دول مستقلة ذات سيادة تامة ولا تتصرف إلا بناء على مصالحها الفردية البحتة. ولا شك في أن استنتاجاً كهذا جدير بأن يوصف بأنه غير مسبوق على الإطلاق؛ وفي الحقيقة أن جزءاً أساسياً من عملية إصلاح الناتو خلال التسعينيات كان يستهدف تحدي وتقويض التاريخ التقليدي للتحالفات التي ظلت قائمة حتى بعد نجاحها في تحقيق أغراضها المبدئية. وقد تزعمت الولايات المتحدة جهود ترسيخ الأطروحة القائلة إن التحالف الأطلنطي هو تحالف قائم على أغراض وعناصر تماسك غير معتمدة بالكامل على استمرار أو انتهاء الحرب الباردة التي تم إنشاء الحلف من أجلها أصلا. وقد تلقت تلك الأطروحة دعما ملحوظا على وجه التحديد من الحلفاء الأوروبيين الذين كانوا يخشون احتمال أن تعمد الولايات المتحدة إلى خفض أو إنهاء تدخلها العسكري في أوروبا. وقد انطوى ذلك الجهد على إعادة ترسيخ للغرض أو المبدأ الأساسي للناتو (مبدأ «أن تقوم 16 دولة بالدفاع عن نفسها بشكل مشترك، بدلا من أن تتخصص كل دولة منها على حدة في

التصدي فقط للقضايا العسكرية التي تمسها مباشرة»)؛ والتشديد على ضرورة استكمال المهام الأمنية المتبقية أو العالقة منذ القرن العشرين (والتي سردناها أعلاه)؛ وإعادة إعمار الدول الممزقة وتشجيع وإرساء قيم محددة لتمثل مصالح استراتيجية مشتركة (على مستوى الكل)، ومصالح فردية ذات جدوى عالية في الوقت نفسه (على مستوى الأجزاء)؛ والحفاظ على هيكل القيادة العسكرية للحلف المتسم بدرجة من التكامل والتماسك والوحدة غير المسبوقة وغير القابلة للمنافسة (تحالف القيادة الأوروبية)؛ فضلا عن الاعتراف البطيء بأن بعض المصالح والتحديات القائمة خارج أوروبا قد تؤثر سلبا في الجميع - بما فيه أوروبا نفسها - إن عاجلا أو آجلا. وتحديداً، فإن الاعتراف الأخير لم يكن شرطا أساسيا للحفاظ على تماسك التحالف الأطلنطي، ولكن مجرد التعبير عنه صراحة كان أفضل من تجاهله تماما على أي حال.

وفي الوقت نفسه، فقد ضغطت الولايات المتحدة على حلفائها الأوروبيين لإقناعهم بالحفاظ على أعلى مستوى ممكن من الإنفاق العسكري، وبالعمل على تنمية مقومات ذاتية من شأنها زيادة قدرة أوروبا على استخدام القوة العسكرية وعلى تنفيذ العمليات القتالية المشتركة. ولذا، فقد رحبت الولايات المتحدة - بدرجة معقولة من حيث المبدأ، وبدرجة أكبر من حيث الممارسة العملية - بصياغة الاتحاد الأوروبي سياسة موحدة للشؤون الأمنية والدفاعية ESDP، وذلك - جزئيا - لإيمان أمريكا بأن ترحيباً كهذا قد يمد الدول الأوروبية بحوافز تدفعها إلى التعامل بجدية مع قضية الأمن واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مشروع الوحدة الأوروبية الشاملة، حتى ولو لم تقدم الدول الأوروبية على ذلك لمجرد تحقيق هدف الحفاظ على استمرارية فاعلية الناتو. وفي الوقت نفسه، فقد قامت الولايات المتحدة أيضا، مدعومة ببعض حلفائها الرئيسيين، بالدفاع بشدة عن ضرورة منح الأولوية وضمان التفوق للناتو باستمرار. وكجزء من هذا التفاهم المشترك، فقد وافقت الدول الحلفاء الأعضاء بالناتو على أن يقدم الحلف دعماً مباشراً لما يعرف بقوة عمل الأهداف الرئيسية التابعة للاتحاد الأوروبي (أو قوة التدخل الأوروبي السريع)، وذلك لضمان توافر كل الشروط اللازمة لتمتع تلك القوة حديثة التشكيل بالفاعلية العسكرية. على أن قليلاً من الخبراء والمراقبين هم وحدهم الذين توقعوا أن تمتد القدرة الأوروبية على ممارسة القوة العسكرية خارج إطار الناتو لتتجاوز بشدة - وفقا لما حدث بالفعل - حدودا قصوى معينة، ولتخرج عن نطاق الحالات المحدودة المتوقعة مسبقا مثل عمليات التدخل في إفريقيا، وعمليات البحث والإنقاذ، أو إخراج المدنيين من الصراعات المسلحة. فالشاهد اليوم أنه في إطار هذه السياسة الأوروبية الموحدة الجديدة للشؤون

الأمنية والدفاعية، فقد تولى الاتحاد الأوروبي مسؤوليات عسكرية محددة في الكونغو عام 2003، وشارك في إعادة الاستقرار إلى مقدونيا مؤخرا؛ ومن المتوقع أن يستمر الاتحاد الأوروبي في أداء ذلك الدور خلال عام 2004 وتحديدا في البوسنة، حيث يتولى الناتو حاليا المسؤولية الأمنية الرئيسية.

وتهدف تلك السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية الموحدة الجديدة أيضا إلى تحقيق تطور آخر مهم وطويل المدى، ألا وهو وضع سياسة مشتركة للشؤون الخارجية والأمنية CFSP . والغرض من هاتين السياستين معا هو إكساب الاتحاد الأوروبي، بشكل متدرج، مهارة التعامل بكفاءة مع شؤون السياسة الخارجية والأمنية، بوصف تلك الشؤون هي من مجالات السيادة التي لا ترغب أي دولة أبدا في تعرضها للضعف والتفكك. وبالمقارنة مع السياسة الأوروبية الموحدة للشؤون الأمنية والدفاعية ESDP (المنضوية تحت لواء الناتو)، فإن السياسة الأوروبية المشتركة للشؤون الخارجية والأمنية CFSP (التابعة للاتحاد الأوروبي مباشرة وليس للناتو) تتسم بميزة لا يتمتع بها الناتو لأنها تمنح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الحق في التدخل بحرية في الأزمات الدولية منذ لحظة تفجرها على المستوى السياسي، وحتى استخدام القوة العسكرية لحل تلك الأزمات عند تفاقمها، في حين أن القواعد الداخلية للناتو لا تسمح له سوى بتقديم يد العون عندما تطلب منه الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء بها ذلك صراحة، ومعلوم بالطبع أن طلباً كهذا لا يتم رسميا إلا بعد أن تكون الأزمة قد تجاوزت مرحلة الحل غير العسكري.

وبنبرة أكثر توازناً، فإن الولايات المتحدة كانت تسعى أيضا لحث حلفائها الأوروبيين على النظر إلى ما هو أبعد من حدود القارة الأوروبية والبدء في الاهتمام بالمناطق التي بدأت الأمم المتحدة تستشعر مشاكل وشيكة فيها. على أن الشاهد هنا هو أن التطبيق العملي العام للشعار الشهير الذي أطلقه خلال التسعينيات السناتور (عضو الكونجرس) الأمريكي عن الحزب الجمهوري ريتشارد لوجار - Richard Lugar الشعار القائل «إما أن يبدأ الناتو في استخدام القوة خارج أراضيه، وإما أنه سيختفي من الوجود» - الشاهد هنا هو أن التطبيق العملي العام لذلك الشعار تمثل في مجرد سماح الناتو لدول جديدة بالانضمام إلى عضويته، بدلاً من أن يتمثل في بدء الجلف في توسيع نطاق عملياته العسكرية ليشمل أيضا مناطق خارج أوروبا. وفيما يعتبر رمزاً لتلك الرؤية الجديدة، فقد أطلق الناتو مبادرة للشراكة من أجل السلام PFP، وقد اشتملت قائمة عضويتها على جميع الدول الأعضاء بالاتحاد السوفييتي السابق. وفي رأي كثيرين أن تلك المبادرة كانت - بالضرورة - استعراضاً أمريكياً للموارد التي تقدمها واشنطن لتلك

الدول وللكوادر البشرية الأمريكية المكلفة مساعدة تلك الدول يوما بيوم. على أنه يلاحظ أن واشنطن لم تطلب صراحة من حلفائها (الأوروبيين) لعب أدوار مماثلة.

ولذا، فإنه ليس من قبيل المفاجأة أن نجد أنه في ظل الغياب النسبي لأي تحديات حقيقية تواجه مصالح أي من أمريكا أو أوروبا ونابعة من خارج القارة الأوروبية، فإن معظم الجدل الدائر الآن بين أعضاء الناتو حول قضايا القدرات العسكرية الأوروبية، والإرادة السياسية اللازمة لاستخدام تلك القدرات فعليا، هو في الحقيقة جدل ذو طبيعة أكاديمية أو نظرية بوضوح. وقد تعهد الأوروبيون وأعلنوا التزامهم زيادة قدراتهم الدفاعية، وذلك في العديد من المحافل، بما في ذلك جولتان من جولات ملتقى مبادرة القدرات الدفاعية للناتو (عقدتا على هامش قمتي زعماء الحلف في واشنطن عام 1999 وفي العاصمة التشيكية براغ عام 2002)، ولكننا على أرض الواقع نجد أن الأوروبيين كانوا نادرا ما يلتزمون بتعهداتهم تلك وكذلك فقد تم منذ وقت مبكر - يرجع إلى عام 1994 - تكليف ثلاث لجان مستقلة تابعة للناتو بمتابعة قضية حظر الانتشار النووي، ولكن في كل مرة كانت تلك القضية تتعرض للتسويف وعدم الحسم في القرارات. وفي ضوء هذا كله، يمكننا القول إن الولايات المتحدة وأوروبا تقدران إلى حد كبير أهمية استمرار التعاون العسكري بين طرفي الأطلنطي والحفاظ على وحدة القيادة العسكرية الأوروبية وتنمية القدرات العسكرية اللازمة لتحقيق ذلك، ولكن وراء هذا السجال النظري بين الحلفاء المنضوين تحت لواء الناتو يكمن عدم وضوح في الرؤى حول المناطق والأقاليم التي قد يحتاج الحلف إلى استخدام تلك القدرات العسكرية فيها فعليا (سواء أكانت داخل أوروبا أم خارجها). وعليه، فإن الاستجابة الأوروبية للمطالبة الأمريكية لأوروبا بزيادة قدراتها العسكرية كانت تتمثل في رد خطابي (دعائي) مقبول نظريا ولكن يعوزه التنفيذ العملي، وهو رد نابع من شعور أوروبا بالحاجة إلى التأثير في الولايات المتحدة وإقناعها بالحفاظ على المستويات المرتفعة حاليا من دعمها للقارة الأوروبية وتدخلها فيها، أكثر مما ينبع من تحليل موضوعي أوروبي لما يمكن أن ينطوي المستقبل عليه. وبالتماشي مع السياق نفسه، فإن ضعف الجهود الأوروبية الرامية إلى تنمية قدرات عسكرية جيدة للمستقبل لم يكن أبداً يمثل قضية حرجة أو بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. فرغم استمرار أمريكا في الضغط على حلفائها الأوروبيين، وباستثناء الخلاف بين الطرفين حول الاستخدام المحتمل للقوة الجوية للناتو في كوسوفو (داخل أوروبا) عام 1999، فإن مسرح الأحداث لم يشهد أي حالة صدام حاد ومباشر بين أمريكا والأوروبيين بسبب عدم قدرة أوروبا على الاستجابة للمطالبة

الأمريكية لها باستخدام قوتها العسكرية في مناطق معينة حول العالم.

تأثير 11 سبتمبر

بداية من 11 سبتمبر 2001 تنامت حدة الاختلافات في وجهات النظر بين أمريكا ومعظم حلفائها الأوروبيين حول أدوات القوة وسبل استخدامها خارج أوروبا. فقد أيقنت أمريكا، وأدرك الأوروبيون، أن الهجمات المأساوية التي شهدها ذلك اليوم تحتم الإتيان باستجابة عسكرية صارمة، وأنه من حق الولايات المتحدة وحدها أن تحدد بدقة مدى وطبيعة ومكان تلك الاستجابة، وأن تقود بنفسها كل العمليات اللازم تنفيذها في ذلك السياق. وقد بادرت أوروبا وكندا من تلقاء نفسيهما، ومن دون أي طلب من واشنطن، باتخاذ خطوة غير مسبوقة متمثلة في تفعيل المادة رقم 5 من ميثاق معاهدة شمال الأطلنطي الموقعة عام 1949 (مادة الدفاع المشترك). ورغم أن العديد من الدول الأوروبية أعربت فيما بعد عن أسفها بسبب تفضيل الولايات المتحدة تنفيذ العمليات العسكرية في أفغانستان عبر تحالف عسكري مستقل تتزعمه أمريكا، بدلاً من اللجوء إلى القيادة العسكرية الموحدة للناتو، إلا أن تلك الدول الأوروبية أعلنت في النهاية أنها تتفهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى الإقدام على خطوة كتلك. وحقيقة، فإن الجزء الأكبر من ذلك الشعور الأوروبي اللاحق بالأسف كان نابعاً من تخوف أوروبا من أن تؤثر الرؤية الأمريكية حول التخلف العسكري الأوروبي النسبي بالسلب في نفوذ أوروبا في واشنطن وعلى استعداد أمريكا للاهتمام بالناتو وتقديره مستقبلا.

والأهم من ذلك أنه لم تنشأ حتى الآن في سياق الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب أي خطوط حمراء بين طرفي الأطلنطي (أمريكا وأوروبا) حول استخدام القوة العسكرية وغيرها من الأدوات للقضاء على الإرهاب في صورته المباشرة (وهو وضع يختلف تماما، على سبيل المثال، عن الاختلافات والمساجلات بين الطرفين حول ماهية ومضمون الإرهاب الدولي أو حول الاهتمام النسبي الذي يجب تركيزه على الأشكال المختلفة لأنشطة مكافحة الإرهاب، مثل محاولة القضاء على مسببات نشوء وتطور الإرهاب، بدلاً من التركيز المطلق على استهداف مرتكبي الجرائم الإرهابية أو داعميهم). وقد أيدت أوروبا بالكامل الاستخدام الأمريكي للقوة العسكرية، وتحديدا - ولكن ليس حصريا - في أفغانستان، حيث كان الناتو في الواقع هو المكلف رسميا قيادة القوة الدولية للدعم الأمني ISAFبداية من أغسطس 2003 (2). ويلاحظ أيضا أن الدول الأوروبية الحليفة (كلا على حدة)،

(2) على الرغم من عدم انتشار هذه الحقيقة على نطاق واسع، فإن كلا من المملكة المتحدة وتركيا، بالإضافة إلى ألمانيا وهولندا (بالتعاون المشترك)، قد تناوبت على قيادة عمليات القوات الدولية للدعم الأمني في أفغانستان ISAF، وذلك قبل تولي الناتو مقاليد قيادتها بالكامل.

والاتحاد الأوروبي (ككل)، وغير ذلك من المؤسسات الأوروبية، قد أسهمت بشدة في التصدي للإرهاب الدولي في طيف واسع من المجالات المتنوعة، بما في ذلك مجالات الاستخبارات، والعمل الشرطي (البوليسي)، ومراقبة الحدود، وحظر وتجميد الأصول المالية، إلى جانب العديد من المجالات الأخرى التي لا تقل أهمية أبدا عن العمليات العسكرية الصريحة، بل والتي يعتمد عليها نجاح تلك العمليات. وهناك بعض الحلفاء الأوروبيين الذين أمدوا أمريكا أيضا بقوات قتالية لدعم عملياتها في أفغانستان، وأبرزها القوات الخاصة التي أسهمت بها المملكة المتحدة وفرنسا والدنمارك وألمانيا وتركيا.

وعليه، فإن الحلفاء الأوروبيين لا يختلفون مع الولايات المتحدة على استخدام عناصر القوة تلك، فضلا عن أنه علينا الاعتراف بأن الأوروبيين يملكون قدرات ذات فائدة عظيمة ومباشرة للولايات المتحدة - إلى جانب أن أراضيهم تشهد زخما من الجهود المهمة لمحاربة الإرهاب. ولا شك في أن الولايات المتحدة قدرت وثمنت هذا الإسهام الأوروبي بما يتناسب وأهميته. وبناء على كل ما سبق، فإن الحلفاء الأوروبيين يملكون القدرة أيضا على أن يكونوا طرفاً فاعلاً ومؤثراً بشكل مباشر في سياق مساعدة الولايات المتحدة على التصدي لأهم تحد يجابه أمنها الوطني (الإرهاب)، فضلا عن أنهم - الأوروبيين - كانوا ومازالوا مستعدين لاستخدام تلك القدرات فعليا، وأن جزءاً كبيراً من النجاح الأمريكي المأمول في الحرب على الإرهاب يعتمد مباشرة على التصرفات الأوروبية في السياق ذاته. وبطبيعة الحال، فإن هذا كله ليس مجرد استعداد أوروبي خالص لدعم الاحتياجات الأمريكية - بوضع قوة أوروبا ونفوذها تحت تصرف أمريكا. ورغم أن ثمة اختلافاً في وجهات النظر بين الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية حول بعض التقديرات عن طبيعة الإرهاب الدولي ومدى جسامة التحدي الذي يمثله، ورغم أن الدول الأوروبية كافة تؤمن بأن تحقيق تقدم كبير على طريق حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يعد شرطا أساسيا للحد من الدعم الذي يلقاه الإرهابيون في العالمين العربي والإسلامي (من وجهة النظر الغربية طبعا)، فإن الغالبية العظمى من الأوروبيين مقتنعة باستحالة فصل المصير الأوروبي عن مصير أمريكا، ومؤمنة بحاجة أمريكا - على أقل تقدير - إلى اتخاذ تدابير وقائية معينة لمحاربة الإرهاب.

الطريق إلى العراق

على الرغم من وجود درجة كبيرة من التفاهم المشترك داخل الناتو حول الخطوات قصيرة إلى متوسطة المدى اللازمة لمحاربة الإرهاب الدولي، وخاصة الإرهاب النابع من الشرق الأوسط المجاور لأوروبا، فإنه ليس بوسعنا القول بوجود تفاهم أمريكي-أوروبي مماثل حول الرؤية الأمريكية إزاء العراق

خلال العامين الماضيين؛ وحول المبررات الأمريكية لشن الحرب على النظام العراقي السابق، وسبل إدارة أوضاع العراق في فترة ما بعد الحرب؛ وحول مجمل القضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. على أن هذه الاختلافات في وجهات النظر ليست من القوة بحيث تضع الولايات المتحدة بالضرورة في موقف المواجهة الصريحة ضد جميع الحلفاء الأوروبيين؛ فالحقيقة هنا هي أنه يمكننا أن نرصد بسهولة تنوعا كبيرا في التقييمات ووجهات النظر داخل الدول كافة على جانبي الأطلنطي (بما فيها الدول الأوروبية نفسها). وهناك الكثير الذي كتب وقيل عن تلك الاختلافات في وجهات النظر، ولسنا بحاجة إلى إعادة ترديده هنا. ولأغراض نقاشنا المحدد الحالي، فإننا نرى إمكانية تركيز الأسئلة المهمة في هذا السياق على أدوات واتجاهات القوة والنفوذ، من حيث: (أ) ما بوسع أوروبا عمله (وما ستعمله فعليا)؛ (ب) وإلى أي مدى تلبي هذه الاستجابة الأوروبية التوقعات الأمريكية، وما إذا كانت ستنجح أم تفشل في التأثير في الرؤى الأمريكية إزاء وضع وقوة ودور وقدرات الدول الأوروبية والقارة الأوروبية ككل؛ (ج) والكيفية التي يمكن للولايات المتحدة الحكم بها على الدور المستقبلي لأوروبا في ضوء تلك المعايير؛ (د) وأخيراً الكيفية التي يجب أن تتطلع بها الولايات المتحدة إلى المستقبل عموما من حيث الأدوات والعمليات والدول والمؤسسات اللازم التركيز عليها لتأمين المصالح الوطنية الأمريكية.

وعلى عكس موقفهم من العمليات العسكرية في أفغانستان، كجزء من الحرب على الإرهاب، فإن معظم الحلفاء الأوروبيين كانوا غير قادرين على - أو بالأحرى، غير راغبين في - المشاركة في الجهد العسكري الذي حددته أمريكا لإطاحة الديكتاتور العراقي السابق. وبغض النظر عن بعض الاستثناءات الملحوظة، وأبرزها بالتأكيد المملكة المتحدة، فإن عدداً من الدول الأوروبية (الرسمية) ومعظم قطاعات الرأي العام الأوروبية اختلفت مع الولايات المتحدة حول ما يجب عمله، ولماذا ومتى يجب عمله، ومن - إلى جانب الولايات المتحدة - يجب أن يكون له الحق في المشاركة في ذلك العمل تحت الإمرة والقيادة الأمريكية. ولا شك في أن هذا التباين في وجهات النظر قد أثر بعمق - بالسلب طبعا - في الرؤية الأمريكية إزاء قوة ونفوذ أوروبا في ضوء التقييمات الاعتبارية والقدرات الموضوعية، بغض النظر عما إذا كانت الدول الأوروبية مستعدة لاستخدام تلك القدرات فعليا أم لا. وعلاوة على ذلك، فقد أفرز هذا الخلاف مشكلة ذات شقين، أحدهما عسكري والآخر غير عسكري وكلاهما على قدر كبير من الأهمية، وإن كان الشق غير العسكري أكثر أهمية من الشق العسكري، ذلك أن الولايات المتحدة -

على الأقل في خضم المعارك الميدانية - لا تحتاج إلى الحلفاء بقدر ما تحتاج إليهم إما في دبلوماسية ما قبل الحرب، وإما لتوفير الأمن وأشكال الدعم الأخرى عقب انتهاء العمليات العسكرية.

وتتسم النقطة الأخيرة تحديداً بأهمية كبيرة وبخاصة فيما يتعلق بالدور الأوروبي داخل إطار الناتو، واحتمالات استخدام القوة العسكرية في مناطق معينة مثل الشرق الأوسط. فالتجارب والخبرات المكتسبة من النصر العسكري السهل في أفغانستان والعراق تضعف من شأن أي محاولة لإقناع الدول الأوروبية بزيادة إنفاقها على الدفاع لإجل ذاته، وتضعف كذلك - باستثناء رؤية بعض الجيوش الأكثر تطورا - من أي محاولة للتركيز على قدرات الأسلحة فائقة التقنية (مثل طائرات المناورة المتقدمة، وقاذفات اللهب دقيقة التوجيه)، في حين أن تلك التجارب والخبرات نفسها تعمل على إقناع الحلفاء الأوروبيين بتنمية قدرات عسكرية أخرى تعد هي الأخرى ذات أهمية عالية بالنسبة للتحرك المشترك (في إطار الناتو) وأداة مفيدة محتملة لدعم التحرك الأمريكي خارج إطار التحالف (التحرك المنفرد). ويجب ألا تقتصر تلك القدرات المطلوبة فقط على دمج أو توحيد القوات على امتداد جبهات القتال (بالتركيز حصريا على المنظومة العسكرية المعروفة باسم C4ISR، أو: القيادة - الرقابة - الاتصالات - الحاسبات الآلية - الاستخبارات - المسح - والاستطلاع)، وإنما يجب أن تركز أيضا على القوات الخاصة، ووحدات حفظ السلام، وأنشطة الشحن والإبرار جوا وبحرا على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي، إلى جانب الخطوات والأنشطة الأخرى المشابهة اللازمة لزيادة سرعة انتشار القوات وكفاءة مجمل الأنشطة الفوق-عسكرية (أي المدنية المتقدمة) التي تثبت أهميتها القصوى في كل مشروع عسكري، بداية بالبوسنة ونهاية بالعراق - وهي كلها أنشطة تبرع فيها دول أوروبية عديدة.

لقد لعبت تلك الاحتمالات دورا رئيسيا في اتخاذ الناتو قرارا بتشكيل قوة جديدة للتدخل السريع NR. وتعد تلك القوة مكملة لقوة التدخل السريع التابعة للاتحاد الأوروبي، وهي مصممة بحيث تكون «قوة متماسكة وعالية الاستعداد وكاملة التدريب ومتعددة الصلاحيات، حتى تكون مؤهلة للتصدي لأي نوع من المهام، بما في ذلك المهام العسكرية». وقد تمثل تلك القوة بالنسبة للحلفاء الأوروبيين، ضمن أشياء أخرى، أداة يقدمون من خلالها ما بوسعهم من إسهامات في العمليات العسكرية المشتركة المتصلة بتحديات القرن الحادي والعشرين، سواء داخل حدود أوروبا أو خارجها. ويمكن أيضا لتلك القوة أن تمثل نواة لمضاعفة الجهود الدفاعية الأوروبية، ولتجديد الشراكة العسكرية مع الولايات

المتحدة، بل يمكنها أن تمثل أيضا لب ومحور قدرات الناتو المستقبلية. ولعل أهم ما سيميز تلك القوة هو مذهبها العملي - لا النظري - في صياغة الإسهامات العسكرية الأوروبية في التحالف الأطلنطي، وفي تشكيل قوة قادرة فعلا على التدخل عسكريا بطرق مفيدة وفعالة، وإن كانت محدودة (على الأقل في البداية). ورغم أنه من غير المرجح أن تنجح تلك القوة - على الأقل في أيامها المبكرة - في إنهاء موجة الانتقادات الأمريكية للجهود الدفاعية الأوروبية، فإننا نرى أن تأسيس قوة التدخل الأطلنطي السريع تلك هو بداية مبشرة على هذا الطريق (3)؛ فضلا عن أنه بداية لاستعادة الأوروبيين جزءا - ولو يسيرا - من تأثيرهم في المذهب الأمريكي الراهن في استخدام القوة.

البحث عن دور للقوة الأوروبية، وتنازل أمريكا عن بعض من نفوذها

بوسع الولايات المتحدة، نظريا على الأقل، تأمين كل تلك القدرات العسكرية بمفردها، وتطوير ونشر القدرات التي تنقصها حاليا، دون أن تطلب أي عون من حلفائها (الأوروبيين). ومما لا شك فيه أن الحسابات الأمريكية سترتبك وستواجه قيوداً غير هينة إذا أبدت دول معينة من الحلفاء الأوروبيين معارضة نشطة لأي تدخلات عسكرية أمريكية مزمعة في مناطق من العالم يتطلب الوصول إليها المرور عبر الأراضي الأوروبية (أو بالأحرى، في أي جزء من الشرق الأوسط بمفهومه الموسع). ولكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث في أثناء الحرب على العراق (4). فبغض النظر عن آراء ومشاعر كل دولة من الدول الأوروبية إزاء تلك الحرب، فإنه لم يكن بوسع أي منها - بمجرد دوران عجلة الحرب فعليا - أن تتمنى لأمريكا الفشل في حربها في العراق، تماما كما أن تلك الدول الأوروبية جميعا ليس أمامها سوى أن تتمنى لأمريكا النجاح في إدارة شؤون عراق ما بعد الحرب. فجميع الأوروبيين مازالوا يعتمدون بدرجة كبيرة على فاعلية وقيادة والتزام أمريكا تجاه قارتهم، وهي كلها مقومات ستكون عرضة للتآكل والتفتت في حالة وجود جهود أوروبية نشطة لعرقلة سعي أمريكا نحو تحقيق مصالحها الحرجة. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط بمفهومه الموسع، فإن هناك تفاهما مشتركا ينص على أن جميع الدول الغربية تبدو كما لو كانت مجموعة من الأفراد الذين يستقلون قاربا واحدا في النهاية (كناية عن مصيرها المشترك). ولعل هذا التفاهم هو - جزئيا - السبب وراء أن المجلس الأوروبي قد فتح مؤخرا باب الحوار حول مجموعة من المفاهيم واسعة المدى والتأثير، وهو الحوار المعروف باسم «تقرير

(3) تلعب القوات الفرنسية، على وجه الخصوص، دورا رئيسيا في قوة الناتو للتدخل السريع NRF.

(4) كانت تركيا والنمسا الدولتين الوحيدتين اللتين رفضتا، ولأسباب مختلفة، السماح لطائرات التحالف باستخدام مجاليهما الجويين.

سولانا» نسبة إلى المشرف عليه خافيير سولانا كبير ممثلي شؤون السياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي، في خطوة تقطع شوطا طويلا على طريق التزام أوروبا ببواعث القلق الأمريكية المتعلقة بالتوجه الأوروبي إزاء التهديدات الدولية وطرق التصدي لها.

وبوسع الولايات المتحدة أيضا أن تتحمل بمفردها فاتورة الحرب وما بعدها (إعادة الإعمار)، من دون أن يؤثر ذلك بشدة في إدارة الاقتصاد الأمريكي أو حتى في السبل الأخرى المحتملة (تكاليف الفرص البديلة) لاستخدام الأموال الأمريكية التي سيتم إنفاقها في العراق. ومن المؤكد أنه لو قررت أمريكا التوسع في اتباع مذهب «اخدم نفسك بنفسك» هذا، فإن ذلك سيقلص بشدة من أهمية أي دور أوروبي مستقبلي في تأمين المصالح الوطنية الأمريكية. على أن هناك أربعة أسباب رئيسية تدفع الولايات المتحدة إلى رفض الانصياع لنمط التفكير الفردي أو الانعزالي هذا، وإلى البحث - عوضاً عن ذلك النمط - عن سبل لإقناع الدول الحليفة بنشر قدراتها العسكرية المتطورة في أفغانستان والعراق؛ وبتوفير كوادر بشرية عسكرية ومدنية وشرطية للمشاركة ضمن قوات حفظ السلام؛ وبالمساعدة على تقديم الدعم الإمدادي والتمويني اللازم للجهود العسكرية للقوى الأخرى؛ وبالمشاركة المباشرة والمالية في بناء وإعادة إعمار الدول الممزقة.

وأول تلك الأسباب الأربعة هو سبب عملياتي: فالعمل بمبدأ تقسيم العمالة قادر على توفير موارد ضخمة على الولايات المتحدة، طالما ظل هناك مستوى عال من الثقة الأمريكية في أن القدرات فائقة التطور - إن صحت التسمية - التي تقدمها بقية دول الحلفاء ستكون إما قدرات غير حرجة للغاية (أي غير فائقة الأهمية في السياق الإجمالي) بالنسبة للولايات المتحدة، وإما قدرات يمكن الحصول عليها عند الطلب في أي سيناريو متأزم محتمل. وعلاوة على ذلك، وفي ظل بعض الظروف المعينة، كما في عراق ما بعد الحرب، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (والأخيرة خصوصا، بوصفها دولة استعمارية سابقة) قد تستفيدان من أي إجراء ينطوي على خفض لمستوى ظهورهما العلني على الساحة وإبراز لقوات وأفراد من دول أخرى، بما في ذلك الدول الأوروبية وكذلك - بل خصوصا - الدول غير الغربية والدول الإسلامية (5).

والسبب الثاني متعلق بالطبيعة السياسية للتحالف الأطلنطي: فالغرض من هذا التحالف هو الحد من أي توسع إضافي في الخلاف في وجهات النظر بين دول الحلف حول الأولويات على صعيدي الأمن الوطني لكل دولة بالحلف على حدة (هذا من ناحية)، وأمن دول الحلف ككل (من ناحية أخرى). فمن الملاحظ في هذا السياق أن التأهب

(5) كانت تلك استراتيجية رئيسية للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب خلال عملية عاصفة الصحراء في عام 1991.

والتجهيز للعمل العسكري المشترك قد يكونان في بعض الحالات في أهمية العمل العسكري الفعلي المشترك نفسه. لقد كانت تلك الملاحظة صحيحة بالتأكيد في أوروبا الخالية من أي صراعات مسلحة في عصر الحرب الباردة، ولكننا الآن نجد أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد بدقة عدد الحروب المتوقعة (مثل الحرب في العراق في عام 2003) التي سيضطر الناتو لخوضها في المستقبل المنظور، حتى ولو كنا نتحدث عن ذلك العدد المتوقع وفقا للتقديرات الأمريكية البحتة.

والسبب الثالث الذي يدفع الولايات المتحدة إلى عدم التصرف بمفردها حيثما يمكنها كسب دعم حلفائها هو أنه كلما زادت درجة التعاون بينها وبين أولئك الحلفاء، زادت فرص تدنية وحل المشكلات الأخرى القائمة عبر الأطلنطي. إننا نتحدث هنا عن محاولة للإبقاء على التحالف الأطلنطي وترسيخه ليس لأجل ذاته فحسب، وإنما أيضا للاستمرار في تنمية منظومة أوسع من المصالح والقيم المشتركة، بما فيها تلك المتعلقة بالمجالات الاقتصادية وغير العسكرية. ولهذه الرؤية صدى قوي في أوروبا أيضا؛ فبناء عليها تولت بولندا قيادة القوات متعددة الجنسيات في وسط جنوب العراق في سبتمبر 2003، وهي خطوة أيدها الناتو بشدة (6)، في حين أن بعض قوات الحلفاء - وأبرزها القوات الفرنسية - مازالت مستمرة في الخدمة مع الوحدات القتالية الأمريكية في أفغانستان.

أما السبب الرابع والأكثر أهمية فيتعلق بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة. فرغم أن معظم الأمريكيين مازالوا مستعدين لدفع ثمن باهظ لتأمين مصالح وقيم دولتهم في أوقات الحرب، إلا أن الرأي العام الأمريكي ورأي الكونجرس لا يرحبان بتاتا بدفع تلك التكاليف الضخمة (سواء في صورة دماء الأمريكيين أو في صورة ثرواتهم) عقب انتهاء العمليات العسكرية الرسمية. وهذان الرأيان غير مستريحين بالتأكيد إلى الانطباع السائد عن أن الولايات المتحدة هي التي تتحمل الأعباء بمفردها دون دعم من حلفائها الأوروبيين. وعليه، فإنه من الطبيعي أن تبدأ الولايات المتحدة، بعد فترة مبدئية كانت تحاول خلالها إنجاز كل شيء تقريبا بمفردها، من الطبيعي أن تبدأ الولايات المتحدة بعد ذلك في الاتجاه إلى حلفائها

(6) في الثاني من يونيو، وافق مجلس شمال الأطلنطي على طلب من الممثل البولندي لدعم بلاده في سياق قيادتها لقطاع من القوات الدولية بوسط جنوب العراق. وقد انطوى الدعم المقدم من الناتو على تقديم المعلومات الاستخباراتية والخبرة الإمدادية، وتنسيق التحركات، وتوليد القوى، ودعم الاتصالات الآمنة... وهناك العديد من دول الناتو والدول الأخرى الشريكة التي تقدم إسهامات متنوعة للقيادة البولندية لقطاع القوات متعددة الجنسيات. فإسبانيا تقدم قوات كبيرة وعلى رأسها نائب قائد القوات الدولية هناك، في حين أن أوكرانيا تقدم ثانية أكبر قوة. وتشمل قائمة الدول الأخرى المتحالفة أو الشريكة التي تسهم في تلك القوات كلا من: بلغاريا، الدنمارك، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، كازاخستان، هولندا، النرويج، رومانيا، سلوفاكيا، إلى جانب الولايات المتحدة بالطبع.

وغيرهم للحصول منهم على دعم حقيقي لعراق ما بعد الحرب. ومن الطبيعي أيضا أن تربط بعض الدول الحليفة أو غير الحليفة تقديمها ذلك الدعم لأمريكا بمدى استعداد الأخيرة لإشراكهم في الرؤى والقرارات، وليس فقط في التكاليف والمسؤوليات، المتعلقة بما يجري في العراق، والمتعلقة كذلك - وخاصة بالنسبة لحلفاء أوروبيين محددين - بما قد تعتزم الولايات المتحدة عمله في مناطق أخرى من العالم، وخاصة في الشرق الأوسط، فيما يتعلق - مثلا - بإيران وبالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

واختصاراً، فإن الحلفاء الأوروبيين مستعدون لتقديم الدعم اللازم في مقابل الحصول على نفوذ أكبر على المسرح الدولي. أو بعبارة أخرى، فإن الأوروبيين مستعدون لتوفير شيء تحتاجه الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك لأسباب سياستها الداخلية البحتة، في مقابل اعتراف أمريكا بالقوة الأوروبية وتقديرها لها واستعدادها لإتاحة الفرصة أمامها لصياغة الأحداث وللمشاركة في تحديد سبل ومواقع تنفيذ تلك الأحداث. ومما لا شك فيه أن مقايضة كتلك تصب بوضوح في المصلحة الأطلنطية المشتركة.

ما وراء القوة العسكرية

إن الأحداث المحيطة بالحرب على الإرهاب، وإطاحة النظام العراقي السابق، وجهود وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعقد المسؤوليات الأمريكية الجديدة عن إعادة بناء نظام الأمن والاقتصاد والسياسة في الشرق الأوسط ككل (وهي مسؤوليات ربما تشترك دول كبرى أخرى في تحملها مع الولايات المتحدة) - إن كل تلك التطورات والعوامل يجب أن تدفعنا إلى إعادة تقييم العناصر الحرجة الرئيسية ضمن مفهوم القوة: ما الذي على الولايات المتحدة - وعلى حلفائها الأوروبيين أيضا - عمله لاكتساب القدرة على التأثير في الأحداث في الشرق الأوسط وفي غيره من المناطق بما يخدم المصالح الغربية، وبخاصة في ظل العولمة المتسارعة؟ أو بالأحرى: إلام تحتاج الولايات المتحدة وأوروبا لصياغة المستقبل، بدلا من مجرد الاستجابة السلبية لتطوراته؟

وعطفا على السؤالين السابقين، ما هي أشكال القوة الأوروبية التي تعد مناسبة ومطلوبة في هذا السياق، أو ملائمة للأهداف الأوروبية البحتة من ناحية، وملائمة - من ناحية أخرى - لمعايير الحكم الأمريكي على مدى أهمية وأولوية أشكال القوة تلك في إطار سعي الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الوطنية؟ لقد ناقشنا أعلاه الأدوار التي يمكن أن يلعبها النفوذ والقوة الاقتصاديان لأوروبا، والمساعي الأوروبية لتحقيق الاستقرار والتحول في الديموقراطيات الناشئة التي كانت من قبل دولا أعضاء بحلف وارسو (أي بالكتلة الشرقية)، والمشاركة الأوروبية النشطة في الحرب على الإرهاب، والجهود العسكرية

الأوروبية في البلقان (داخل أوروبا) وفي أفغانستان (البعيدة جدا عن أوروبا) بعد انتهاء الحرب في كلتيهما، والقدرات العسكرية الأوروبية الفائقة التطور والأخرى التقليدية واستعداد أوروبا لنشرها حول العالم، بما في ذلك إرسال الوحدات البولندية إلى العراق للعمل ضمن القوات متعددة الجنسيات.

على أنه بوسع الدول الأوروبية، ودول الاتحاد الأوروبي تحديدا، التصرف بطرق إضافية قادرة على أن تسهم بشدة وبفاعلية في صياغة الأحداث وعلى أن تخفض - في بعض الحالات - من احتمالات تفجر صراعات أو تهديدات جديدة تواجه المصالح الأمنية الغربية. ومن اللافت أن المصطلحات المستخدمة في المحاورات والمجادلات ذات الصلة بقضايا كتلك، مثل مصطلحات القوة «الصلبة» hard power (أي العسكرية) في مواجهة القوة «المرنة» soft power (أي غير العسكرية)، هي غالبا مصطلحات مبهمة وتفتقر إلى الدقة، وخاصة في معرض المفاضلة بين الدبلوماسية والقوة العسكرية، أو بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية. وغالبا ما يعتبر المحللون والمراقبون أن القوة العسكرية تحتل المرتبة الأولى من حيث الجدوى والأهمية بين مختلف عناصر وأشكال القوة، دون أن يلتفتوا في ذلك إلى طبيعة النتائج المراد تحقيقها، وذلك ببساطة لأنه من المعتقد على نطاق واسع أنها - أي القوة العسكرية - هي العنصر الوحيد الواضح والمحدد المعالم بشكل قاطع بين مجمل عناصر وأشكال القوة. على أننا نرى أن صياغة المستقبل وتحقيق الأمن يعتمدان بالدرجة نفسها أيضا على الإجراءات الوقائية أو الاستباقية التي يجب اتخاذها بفاعلية قبل نشوب مواقف وأزمات قد تتفاقم لاحقا ويتطلب التصدي لها اتخاذ إجراءات عملية أشد وتفعيل قدرات أقوى، وأبرزها بالطبع قدرات القوة العسكرية. وبطبيعة الحال، فإن أطروحة كهذه ليست بالأمر الجديد كليا، والأمر نفسه ينطبق على الحكمة القائلة إن اللجوء إلى الحرب في غياب أي اعتداء مباشر من طرف أو آخر هو أمر يعكس في الغالب الفشل في الاستخدام الفعال لجميع الأدوات والسبل غير العسكرية قبل وقوع المحظور (الحرب).

وفي الوقت نفسه، فإننا سنستعير مصطلحاً أو مفهوماً شائعاً الآن في أدبيات التحليل الاستراتيجي - المفهوم القائل إن أنواعا محددة من القدرات العسكرية قد تلعب دور «عوامل مضاعفة القوة» force multipliers -لنقول إن القدرات الأوروبية غير العسكرية في مجال إدارة الأزمات، والاستعداد الأوروبي لاستخدام تلك القدرات عند اللزوم، يمكنها بدورها أن تصبح «عوامل لمضاعفة النفوذ الأوروبي» influence multipliers في العلاقات مع الولايات المتحدة.

أما ما إذا كانت الجهود الأمريكية-الأوروبية المشتركة ستنجح في استباق التحديات الرئيسية التي تواجه المصالح الأمنية الغربية وفي القضاء على تلك التحديات وهي بعد في مهدها، بما في ذلك تحديات الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل، فذلك بالطبع محل جدل عميق حاليا. فالمجادلات حول سبل تجنب الإرهاب، على سبيل المثال، تتطرق دائما إلى أسئلة معقدة، مثل السؤال عما إذا كان تغيير (تحسين) الظروف السائدة في المجتمعات التي تنتج الإرهابيين - أو على الأقل، التي تفرز الدعم السياسي والشخصي للإرهاب - كافيا لتجفيف المعين الذي تنهل منه شياطين الإرهاب (7) وعلى أي حال، فقد قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من جانبه: «نحن نحارب الفقر لأننا نعتبر الأمل علاجاً للإرهاب».

وبشكل أكثر عمومية، فإن الأمن الغربي - بمفهومه الموسع - يواجه الآن طيفا واسعا من التحديات الفعلية والمحتملة التي تجدي معها الأدوات غير العسكرية. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد محاولة الدول منع دخول الأمراض المعدية إلى أراضيها عبر موانئها، وبخاصة في عالم اليوم كثير وسهل الترحال؛ أما الأقل وضوحا والأصعب في استيعابه فهو قيمة تنمية وتحسين الظروف الصحية في الدول الفقيرة التي إن ضربتها أزمات صحية حادة، فإنها ستتحول إلى ساحات للصراع صالحة لدعم الإرهاب والانهيار الاجتماعي والاقتصادي - أو بالأحرى، فإن تلك الدول ستتحول حينئذ إلى تربة صالحة لإنبات دواعي قلق أمني وبشري محتمل قادرة على تصدير مضاعفاتها السلبية خارج حدود الدولة أو الإقليم الذي اندلعت الأزمة الصحية فيه أصلا. وليست الرعاية الصحية الوقائية هي المثال الوحيد في هذا السياق، فنحن نشير هنا ضمنا إلى جميع أنواع القضايا التي تندرج تحت عنواني التنمية والبيئة بمفهوميهما الموسعين.

شراكة استراتيجية لصياغة المستقبل

قد تبدو النقاط التي ناقشناها في هذا المقال شديدة البعد عن موضوعنا الأصلي المتعلق بالقوة والنفوذ اللذين يمكن لأوروبا ممارستهما اليوم، وبطبيعة ارتباط أوروبا بالولايات المتحدة، وإلى أي مدى يجب على أمريكا أخذ أوروبا مأخذ الجد - إلا أن الواقع عكس ذلك تماما. وحقيقة، فإن أكبر إمكانية محتملة اليوم للاتفاق وتدعيم التحرك الجماعي داخل إطار التحالف الأطلنطي هي إمكانية واقعة ضمن مجال الجهود الاستباقية أو الوقائية الرامية إلى الحيلولة دون ظهور التهديدات المشتركة لكل من الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى أمريكا والدول الأوروبية البحث عن سبل لتعزيز ومضاعفة التعاون الأمني السياسي-

(7) لعل السؤال الأهم هو السؤال عما إذا كانت مقاومة الاحتلال (كما في فلسطين) حقا مشروعا للشعوب أم نوعا من الإرهاب - المترجم.

العسكري التقليدي بينهما، بمعنى محاولة ترشيد وتوحيد الغايات المشتركة للقوة العسكرية على جانبي المحيط الأطلنطي، وخاصة في إطار الناتو. ورغم أن مثل ذلك التعاون مازال يعتبر مهما لكلا الطرفين، فإنه يجب عليهما أيضا البحث عن سبل لتحقيق الدمج أو الربط الواضح والكامل وغير القابل للفصل بين اقتصاداتهما، والسعي لتحقيق القيادة المشتركة للاقتصاد العالمي، ولتنمية العديد من المصالح والقدرات الواقعة ضمن مجموعة واسعة من المجالات الأخرى المتنوعة، وخاصة مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية (محاربة الفقر) ونشر حقوق الإنسان والديموقراطية وحكم القانون، فضلا عن جوانب أخرى متعلقة بتنمية المجتمعات المحلية وبناء (إعادة إعمار) الدول والمؤسسات.

ومن تلك السبل التي ندعو الطرفين إلى تبنيها عقد شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالتوازي مع حلف الناتو، تعكس طيفا واسعا من الأهداف المشتركة، والتهديدات والتحديات المماثلة، والوسائل التكاملية اللازمة لتحقيقها (الأهداف) أو للتصدي لها (التهديدات والتحديات). وليس بالضرورة أن تكون تلك الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين شراكة في العلاقات العسكرية، فتلك مهمة تكاد تكون متروكة بالكامل للناتو، وإنما الأفضل أن تكون شراكة من أجل تعبئة (حشد وإعداد) المقومات الاقتصادية المشتركة بين الطرفين واللازمة لإكسابهما ميزات القوة والمهارة والقيادة والالتزام على الصعيد الاقتصادي، بدرجة أقوى وأفضل من درجة تعبئتها بين أي مجموعة أخرى من الدول، وذلك ليتمكنا معا من تحقيق أغراض التصدي المشترك للعناصر الحرجة على أجندة أولويات القرن الحادي والعشرين، كما عرضناها أعلاه، والتي - أي الأولويات - يجب العمل على تحقيقها لمعالجة القضايا الأكثر حرجا، مثل تهديد الإرهاب.

إن سيناريو كهذا من التعاون الأمريكي-الأوروبي من شأنه أن يضاعف من قدرات كلا الطرفين على توليد آثار ونتائج ليس بوسع أي منهما تحقيقها بمفرده في العديد من المجالات، بما فيها مجال تحقيق الأمن الوطني للدول على كلا الجانبين. كما أن سيناريو كهذا يبدو شديد الشبه بنمط العلاقات الأمريكية-الأوروبية خلال نصف القرن الماضي، تلك العلاقات التي انطوت على اعتماد شديد على التعاون مع الآخر (أو الآخرين)، ودعم وتشجيع المؤسسات الدولية، ونشر حكم القانون واحترامه - وهي كلها دروس قديمة بدأنا نتعلمها بالكامل من جديد، ليس من كتب العلوم السياسية هذه المرة، وإنما من التجارب العملية الملموسة. وأخذا في الاعتبار أن تطورات الأحداث أظهرت من جديد أنه ليس بوسع الولايات المتحدة ولا الدول الأوروبية تحقيق أهدافها

الوطنيـة بمفـردهـا - أو أنهـا أظهـرت، علـى الأقل، أن الطرفين سيكونان أكثر قدرة على تحقيق أهدافهما في ظل التعاون مع الآخر، بدلا من معارضته والإحجام عن التعامل معه - وأخـذا في الاعـتـبـار النطاق الواسع من المجـالات التي تتـداخل عندهـا مـصـالح الطرفين تداخلا غير قابل للفصل، فإننا نجد أن تبني خيـار التـعـاون المشـتـرك هو القـرار الأحكم والأمثل للقـرن الحـادي والعشـرين، تمامـا كمـا كـان خـلال النصف الثـاني مـن القرن العشرين.

تحويل القوة الأمريكية الناشئة إلى نفوذ دائم

كمـا أشـرنا آنفـا، فـقـد خـرجت الولايات المتحدة من الحرب البـاردة بقـوة ناشئة (8) ومتصاعدة أكبر من تلك التي تمتعت بها أي إمـبـراطورية في التـاريخ منذ انهـيـار الإمـبـراطورية الرومـانيـة. إلا أنه علينا ألا ننسى حـقـيـقـة كـانت واضـحـة لكثـيـر من المراقـبين قـبل عـقـد واحـد من الزمـان - ومازالت تزداد وضوحا إلى اليوم مع كل شهر يمر - ألا وهي أن تركيـزنا الأسـاسي يجب أن ينصب علـى الوصف «ناشـئـة» emerging، وعلى أن المهـمـة الأسـاسـيـة للولايات المتـحـدة في الأعـوام المقبلة يجب أن تتمثل في البحث عن كيفية لتحويل تلك القوة الناشئة، أو التي لم تـزل بعـد في مـهـدهـا، إلى نفـوذ وتـأثـيـر دائمين. لقـد كـانت طريقـة تحـقـيق ذلك واضـحـة للجميع منذ عام 1945 وحتى نهاية الحـرب البـاردة، وهي الآن آخذة في الوضوح من جـديد: فـالولايـات المتـحـدة لن يمكنهـا تحقيق عملية التحويل تلك (بتحويل القوة إلى نفوذ) إلا بالعمل على بناء وصياغة مؤسسات وسيـاسـات وممارسـات وتوجهات قـادرة على تحقيق المصالح الأمريكية بدقة، وذلك عبر بوابة تحقيق مصالح الدول والشعوب الأخرى أيضـا. إننا الآن بصـدد البـدء في تعلم هذه الحقيقة من جديد، رغم أنها في الواقع فكرة منطقيـة ليست بحـاجة إلى كثـيـر من الشرح والإقناع، وكل مـا علينا الآن هو تكيـيـف هذه الحـقـيـقـة أو الفكرة تكيـيـفـا شـامـلا لتناسب عالم ما بعد 11 سبتمبر وما بعد الحرب على العـراق. وهذه الفكرة تدعم بشدة الأطروحـة المنادية بضـرورة أخذ أوروبا - شـعـوبا، وقـوة، ونفوذا، ومؤسسـات - مـأخذ الجد، ليس فقط من أجل تحقيق المصالح والقيم الأوروبية في حد ذاتهـا، وإنمـا أيضـا لتـحـقـيق مصـالح وقـيم الولايـات المتـحـدة والشـعـوب والمجـتـمـعـات الأخـرى في هذا العـالم الذي باتت العـولمة قدراً محتوماً له.

(8) المقصود بالقوة «الناشئة» هنا هو قوة أمريكا كقطب عالمي أوحد منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وليس قوتها المطلقة في نظام ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، لأن قوة أمريكا على الصعيد الثاني ليست ناشئة بأي حال - المترجم.



اقتصاد اليابان المتجدد دوما

بقلم: ريتشارد كاتز*

ترجمة: حسام حسني بدار

العنوان الأصلي للمقال: Japan's Phoenix Economy
ونشر في مجلة Foreign Affairs عدد يناير - فبراير 2003.

قبل نصف قرن، انتشلت اليابان نفسها من رماد الحرب، وفي غضون سنوات قليلة فقط، أذهلت العالم بإنجازاتها الاقتصادية. وتوحي جميع الدلائل بأنها ستعيد الكرة وتذهل العالم من جديد. وصحيح أن بعض المحللين يتوقعون أن تواجه اليابان ركودا اقتصاديا في المستقبل، وأن محللين آخرين يخشون أن يكون النظام المالي في اليابان سائرا نحو الوهن والتفكك، ولكن الاحتمال الأكثر بروزاً هو أن اليابان ستصحح مسار اقتصادها وستعمل على إنعاشه كما فعلت في مرات سابقة. وإذا فعلت اليابان ذلك، وأخذت بيد ما عندها من قطاعات مفتقرة إلى الفاعلية لمساعدتها على مواكبة المقاييس العالمية، فإنها عندئذ ستكون قادرة على تحقيق نمو أكيد قدره 3% سنويا، وربما أكثر.

*ريتشارد كاتز Richard Katz رئيس تحرير صحيفة إخبارية شهرية مختصة بشؤون اليابان اسمها The Oriental Economic Report. وهذه المقالة مقتبسة من كتابه الجديد Japanese Phoenix: The long Road To Economic Revival. وكلمة Phoenix، كما يذكر قاموس وبستر، تطلق على طائرخرافي تقول الأسطورة إنه يعيش 500 عام ثم يحرق نفسه ليعود شابا ويعيش فترة أخرى، وهكذا دواليك.

لقد أضاعت اليابان لتوها عقداً من الزمان في مناظرات غير مجدية، فلماذا إذن لا يكون العقد المقبل كسابقه؟ الجواب على ذلك أنه ما من مجتمع يضع نفسه في بؤرة التحول العنيف ما لم يكن قد استنفد جميع البدائل الأخرى. فلسنوات عديدة ادعى كثير من أفضل وألمع الاقتصاديين بأن تلك البدائل كانت متاحة وأنها تتلخص في هذه الكلمات: ما عليك إلا أن تنفق أكثر أو أن تطبع نقودا أكثر، ومنذ عهد قريب يعود إلى فترة التحسن الاقتصادي القصيرة المتحدة بين عامي 1999 و2000، زعم كثير أن هذه العقاقير السحرية أخذت تثبت نجاعتها وتؤتي أكلها. وقد فضل رجال السياسة في اليابان، كما فضل شعبها كذلك، أن يصدقوا هذه الأوهام كمبعث تسرية لهم. وفي الآونة الأخيرة فقط بدأ الشعب الياباني يتبين أنه من دون إصلاحات مالية حقيقية فإن الوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً بالقطع. وكان هذا الوعي الجديد هو القوة التي وقفت وراء رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي Junichiro Koizumi. إن الخطوة الأولى نحو حل أي مشكلة في انتخابات عام 2001 هي الاعتراف بوجود تلك المشكلة.

ومن جهتها، لا تبدو اليابان كدولة تكابد الفشل، بل على العكس من ذلك، فإنها لا تزال الأمة ذاتها التي خرجت على العالم بمعجزتها الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. والمشكلة هي أن المؤسسات والعقليات التي عملت بشكل دؤوب ومطرد على خلق تلك المعجزة، لا تزال هي المؤثرة في الاقتصاد الياباني. كما أن تلك المؤسسات العتيقة قد تحولت إلى قيود اقتصادية. ومع ذلك كله، فإن اليابان مأهولة بشعب ذكي وطموح على مختلف قطاعاته التجارية والأكاديمية وحتى البيروقراطية - وجميع هذه القطاعات تواقة إلى الانعتاق من جمود هذه القيود، وهي قادرة بالفعل على قيادة اليابان في ثوبها الجديد. ولكن ما ينقص تلك الفئات هو برنامج اقتصادي واضح وجماهير لديها الاستعداد لنقد مجريات الأمور ومؤسسات مالية يلتفون حولها. والخبر الطيب هنا هو أن ذلك كله سيتحقق بمرور الوقت، أما الخبر السيئ فهو أن تحقيق هذا الأمر سيستغرق على الأرجح عشر سنوات أخرى، والطريق إليه سيكون وعرا للغاية.

ولكن... لماذا حددت المدة اللازمة للوصول إلى هذا الهدف المنشود بعشر سنوات؟ إن الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها اليابان عميقة الجذور بحيث إنه حتى لو سارت جميع الأمور فيها على ما يرام في هذه الأيام فإنها ستحتاج إلى خمس سنوات لكي تستطيع أن تحقق نموا

نشيطا بالفعل، ولكن جميع الأمور لن تسير على ما يرام في اليابان في هذه الأيام. ويرجع ذلك إلى أن المعارضة للإصلاح عميقة الجذور بالقدر نفسه.

إن معضلة اليابان الرئيسية هي أن العقبات الرئيسية التي تقف في طريق النمو أصبحت متشابكة مع نسيج الاقتصاد الاجتماعي والسياسي للأمة، كما أن عقودا من التعاضد بين المؤسسات وأنظمة الحماية الاقتصادية عملت على التآكل المستمر للإنتاجية، وجعلت النمو الاقتصادي المحتمل محصورا بنحو 1% سنويا حتى وصلت الإنتاجية إلى حدها الأقصى. ولكن ما هو أسوأ من ذلك أن اليابان لا تستطيع أن تقترب من الطاقة القصوى على الرغم من العجوزات الهائلة في الميزانية وأسعار الفائدة التي توالي هبوطها حتى أصبحت صفرا، وذلك لأن أسعار المنتجات التي وصلت إلى ارتفاعات شاهقة تعمل على التهام الكثير من دخول العائلات وبالتالي تؤثر سلبا في قوتها الشرائية الاستهلاكية.

حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، كان «التعايش السلمي» ممكنا بين النمو الاقتصادي وبين الأخطاء الهيكلية في اليابان. ولكن هذا لم يعد ممكنا الآن، وأصبحت نسبة النمو السنوي هناك منذ ربيع عام 1997 لا تتجاوز 0.3%، وتراجع الإنتاج الصناعي عن الذروة التي وصلها عام 1991 بنسبة 10%. ومما زاد الطين بلة أن حصة اليابان العالمية من الإنتاج والتصدير قد أخذت بالانكماش للمرة الأولى خلال القرن.

إن مما يصعب الأمور أن العقبات التي تقف في وجه النمو الاقتصادي في اليابان - التعاضد وأنظمة الحماية الاقتصادية والقروض المصرفية الممنوحة لمن هم غير قادرين على السداد - تعمل كلها، وبصورة خفية كشباك أمان اجتماعي في بلد لا يغطي فيه التأمين ضد البطالة سوى نصف القوى العاملة فقط. لقد عملت هذه الممارسات الاقتصادية على ترميم مؤسسات وصناعات متعثرة، والإبقاء على ملايين الوظائف غير الضرورية. ومن ناحية ثانية، ساعدت الأسعار المرتفعة في اليابان على إعادة توزيع الإيرادات المتأتية من القطاعات اليابانية ذات الفاعلية العالية على القطاعات التي تفتقر إلى الكفاءة، وذلك بطرق غير مرئية. فمثلا، تدفع شركة تويوتا Toyota اليابانية أثمانا عالية للزجاج والكهرباء والصلب، ثم تقوم بعد ذلك بإضافة تلك النفقات إلى فاتورة المستهلكين. وعلاوة على ذلك، تحظى تلك الممارسات الاقتصادية بدعم أغلبية القاعدة التي تساند المعارضة.

ومما يبطئ سرعة الإصلاح الاقتصادي في اليابان وجود تضارب بين من يرون أنهم سينتفعون من الإصلاح وبين من يرون

أنهم سيتضررون منه. وينطبق هذا على عدد من المؤسسات المالية اليابانية التي تعرف باسم «كيريتسو» Keiretsu. وإن الأشياء التي تجعل من الإصلاح الهيكلي أمرا تقتضيه الضرورة الاقتصادية هي ذاتها التي تجعل من ذلك الإصلاح أمرا يصعب تحقيقه من الناحية العملية.

وهكذا إذن تبدو أزمة اليابان على هذا النحو أزمة متشعبة. ومن هنا، فإن الانتعاش الاقتصادي سيتطلب إصلاحا شاملا للمؤسسات المعنية. ولكن الغريب في الأمر أن المنادين بالإصلاح هم نفسهم الذين يختلفون فيما بينهم حول مقومات الإصلاح. ومن جهة أخرى، فإن تحديد البرامج والوصول إلى اتفاق فكري جماعي بشأنها، وإيجاد الائتلاف الضروري بين المؤسسات، وهذا سيستغرق عدة أعوام أخرى.

الإصلاح وإلا...

على الرغم من هذا كله، هناك قليل من الشك حول إمكانية نجاح الإصلاح الاقتصادي الياباني في النهاية لأسباب ليس أقلها أنه لا يتوفر لليابان بديل آخر. نعم، إن الإصلاح الاقتصادي قد يتسبب بزعزعة للأعراف السائدة المتعارف عليها، ولكن الإخفاق في القيام بذلك الإصلاح قد يتسبب بزعزعة أكبر. ومن المؤكد أن أغلبية من ذوي الخبرة في مجتمع النخبة في اليابان، وكذلك أغلبية من فئة العامة في ذلك البلد يفضلون السير في طريق الإصلاح الاقتصادي حتى نهايته، على الرغم من عدم التيقن من النتيجة.

إن ما يضفي صفة الاستقرار على الاقتصاد الياباني هو الاعتماد على حد أدنى من النمو الاسمي والنمو الفعلي، وإذا لم يعد لهذا النمو من وجود سينشأ هناك تضارب في المصالح يصعب تضييق الفجوة بينها. فمثلا، سيكون الارتياح الذي ستشعر به مجموعة ذات مصالح معينة مثار ضيق، بلا شك، لمجموعة ذات مصالح معينة أخرى. وكل يوم يمر ينذر بوقوع تضارب جديد: المزارعون مقابل سكان المدن، والشركات مقابل المستخدمين، والبنوك مقابل شركات التأمين، وأصحاب الكفاءة مقابل عديمي الكفاءة... إلخ.

ومن دون وجود للنمو، يؤثر انعدام الاستقرار في مجال ما على مجال آخر. فعلى سبيل المثال، عندما تدخل المبيعات مرحلة الركود فإن المستويات العالية لديون المؤسسات تصبح غير قابلة للدعم - ومن هنا تنجم الأزمة المصرفية التي يصعب علاجها. إن الرغد الذي تشهده أيام الرخاء، والمتمثل في «وظائف دائمة» و«أجور عالية للغاية» يتحول إلى عبء لا يطاق عندما تفقد المبيعات زخمها، وتدخل مرحلة السبات العميق.

لقد لجأت الشركات في اليابان - اضطرارا منها لتخفيض نفقات موظفيها - إلى إلغاء 2.6 مليون وظيفة تدريجية منذ عام 1997، وأبدلت كثيرا من أصحاب الدوام الكامل ممن يتقاضون مكافآت عالية ويستفيدون من البرامج التقاعدية بآخرين من أصحاب الدوام الجزئي الذين لا يتقاضون أيا من تلك المنافع... وكانت النتيجة أن الأجور الحقيقية للمستخدمين أخذت بالهبوط منذ عام 1997 باستثناء بعض الفترات القليلة المتقطعة. إن الأجور الهابطة تعني إنفاقا أقل للمستهلكين وهذا - بدوره - يؤدي إلى هبوط الأرباح بنسبة أكبر من النسبة التي حققها تخفيض الأجور.

وسعيا من بنك اليابان المركزي إلى الإبقاء على العلاقات قائمة بين المقترضين وبين البنوك، قام بتخفيض سعر الفائدة، ما بين عشية وضحاها، إلى ما يقارب الصفر. وخفض عائدات الأذونات الحكومية التي مدتها عشر سنوات إلى نحو 1%. ولكن مثل تلك العائدات المنخفضة لا تمكن شركات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات من دفع الرواتب السنوية للمسنين مع فوائد مضمونة قدرها 6%. وفي نهاية عام 2001 أعلنت ست من شركات التأمين الكبرى في اليابان إفلاسها، وأغلقت أكثر من مائة من صناديق المعاشات أبوابها.

وفي الوقت ذاته نجم عن تخفيض أسعار الفوائد انخفاض في العوائد الصافية لفوائد المتقاعدين والمدخرين الآخرين بما يعادل 5% من إجمالي دخلهم الصافي الذي يمكنهم التصرف به. فلا غرو إذن أن يكون إنفاق المستهلك ضعيفا للغاية.

إن هذه الضربة التي لحقت بدخل المستهلك كان يجب أن تقترن بصورة متوازية بتعويض متمثل باقتطاع دائم من الضرائب. ولكن، وبدلاً من ذلك، وبحجة دعم هؤلاء المتقاعدين، فرضت الحكومة ضريبة استهلاك في عام 1989 ثم زادت نسبة تلك الضريبة في عام 1997 وكلفت الضريبة الأولى فقدان الحزب الحاكم في اليابان الأغلبية في البرلمان، أما الزيادة التي أضيفت إلى تلك الضريبة فيما بعد فقد تسببت بحدوث الركود الاقتصادي الذي شهدته الفترة الواقعة بين عامي 1997 و1998.

ومن دون نمو أفضل، يمكن للأمور أن تسوء أكثر. وفي هذه الأيام هناك خمسة عمال مقابل كل متقاعد. وفي غضون السنوات الخمس والعشرين المقبلة سيكون هناك عاملان فقط. وفي الوقت نفسه، يتسارع سكان المدن إلى ابتياع المنتجات المستوردة من البلدان النامية في آسيا، والتي تتوافر الآن بأسعار رخيصة. إن هذا الخيار (تفضيل المنتجات المستوردة) قد أضر بالمزارعين وبصانعي المنتجات التي

تفتقر إلى الكفاءة، والذين يطالبون الآن بالحماية الاقتصادية.

اليابان ليست هي الأرجنتين

في بداية عام 2002 انتشرت في اليابان نكتة تقول: ما الفارق بين اليابان والأرجنتين؟ الجواب: سنتان. ومغزى هذه النكتة سيتضح للقارئ عندما يعلم أن كثيرا من المتنبئين الاقتصاديين قد حذروا من تزاحم المودعين على البنوك في ربيع عام 2002 لاسترداد ودائعهم (كما حدث في الأرجنتين قبل ذلك بعامين) عندما دفعت الحكومة كامل الضمانات عن جميع الودائع المطلقة الأجل في البنوك... ولكن هذا لم يحدث مطلقا في اليابان.

إن هناك فارقا شاسعا بين اليابان وبين بلدان عانت من أزمات اقتصادية داخلية حقيقية، مثل كوريا الجنوبية والأرجنتين. وقد عانى هذان البلدان من عجوزات تجارية كبيرة وأقفل فيهما عدد من المصانع أبوابه. وشيء من هذا القبيل لن يحدث أبداً في اليابان، وسبب ذلك أن اليابان هي التي تقوم بإقراض الآخرين، وأن لدى طوكيو المقدرة على أن تضع حدا للأزمة الاقتصادية الحالية باستخدام الأموال الطائلة لمعالجة المشكلة.

كلما طال الوقت...
زاد تعمق الديون

تتمثل الخطوة الأولى في إنعاش الاقتصاد الياباني لمعالجة القروض المصرفية غير المسددة Non Paid (NPLs) Loans، وتقول الحكومة اليابانية إن تلك القروض غير المسددة تصل بمجموعها إلى 430 بليون دولار، أو ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بعض المحللين المستقلين يعتقدون أن الرقم الحقيقي يقترب من 20%. إن حل مشكلة هذه القروض مطلب أساسي لاستعادة النمو لسبب بسيط، وهو أن وراء كل قرض مشكوك بسداده يقف مقترض غير مسدد. وأن أغلبية أولئك المقترضين تعمل في قطاعات تعاني أصلا من زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية، والافتقار إلى الفاعلية. وهذه الطاقة الإنتاجية الزائدة تؤثر سلبا في الاستثمارات الجديدة، كما أن المقترضين الرديئين يلجأون إلى تخفيض أسعارهم إلى مستويات دنيا فتضطر الشركات الأكثر تعافيا إلى مجاراتهم. ويؤدي هذا التدني في الأسعار إلى مزيد من الضغوط على أجور المستخدمين... وبالتالي على إنفاق المستخدمين.

وكذلك فإن الإبقاء على وضع المدينين الرديئين على ما هو عليه يحول الشركات الهامشية إلى شركات خاسرة، ويحول الشركات الناجحة إلى شركات هامشية، لأن الديون الرديئة الجديدة تزداد صعودا بصورة أكبر مما يمكن معه شطب الديون القديمة.

إن الدروس المستفادة من الأمم الأخرى واضحة. ففي الفترة التي تلت الحرب، لم تعان سوى ثلاث أمم غنية أخرى من نصف عقد من النمو المقدر بصفر أو حتى دون ذلك - وهي سويسرا والسويد وفنلندا عندما عانت جميعا (مثل اليابان والولايات المتحدة) من أزمات مصرفية حادة. ولم تتعاف أي من تلك البلدان اقتصاديا إلا بعد أن عالجت أزماتها المصرفية.

وعندما أجرى كويزومي في سبتمبر 2002 تعديله الوزاري كلف الاقتصادي البارز هيزو تاكيناكا Heizo Takenaka بمعالجة مسألة القروض المصرفية، فإنه قد فتح بعمله هذا نوافذ نادرة لفرص إصلاح اقتصادي حقيقي. كان تاكيناكا يفهم أن عودة الانتعاش إلى النمو الاقتصادي في اليابان مرهونة بحل مشكلة الديون الرديئة، وأن المقترضين غير المسددين هم لب المشكلة.

ولسوء الحظ فإن الإجراءات الأولية التي أطلقت في أكتوبر من ذلك العام قد جاءت مخيبة للآمال إلى حد كبير، فقد استطاعت المصارف أن تضع العقبات في وجه تللك الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية. كما أن بعضا من الشخصيات البارزة ألمحت إلى أن مثل تلك الإجراءات كفيلة بإضعاف موقف المصارف والشركات اليابانية المفلسة مما يتيح للمستثمرين الأجانب شراءها بأرخص الأثمان.

إذن، ما الذي يجعل من الإصلاح الاقتصادي في اليابان مشكلة صعبة؟ إن جوهر المشكلة يتمثل في أن اليابان لا تستطيع اللجوء إلى خيار التقشف المالي وفي الوقت ذاته تقوم بحل مشكلة القروض غير المسددة. فمن بدهيات الأمور أن معالجة الديون الرديئة تحتاج إلى الكثير والكثير من الأموال. وستكون البنوك بحاجة إلى أموال جديدة تضخ فيها - ولكن بشروط أكثر صرامة في هذه المرة من سابقتها الفاشلة في عام 1999. إن النفقات المخصصة للتعويض عن البطالة، وللتعيينات الجديدة والدورات التدريبية الإنعاشية ستحلق إلى ارتفاعات شاهقة، كما أن إغلاقات المصانع المتعثرة سوف تتسبب بإلغاء ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة ملايين وظيفة، ناهيك عن المضاعفات الاقتصادية السلبية التي ستصاحب ذلك. وأخيراً، لا بد أن يكون هناك تخفيضات ضريبية للمستهلكين - وليس للشركات - لتعويض الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن الإفلاسات والبطالة المتزايدة.

ومن جهة أخرى، لو كانت السياسة المالية هي العائق الوحيد للإصلاح الاقتصادي لأمكن التغلب على هذا العائق بطريقة أو أخرى. ولكن العقبة الكأداء التي تفوق كل العوائق هي الخوف من الإفلاس

والبطالة والزعزعة الاجتماعية في بلد تشكل فيه الوظيفة الحالية لصاحبها صمام الأمان الأول، لا سيما أن أسواق العمل تعوزها المرونة الآن فيما يتعلق بالتعامل مع الفاقدين لوظائفهم حديثا. وفضلا عن ذلك كله فإن القروض المصرفية التي تمنح لمن هم غير قادرين على السداد جعلت من وجود وظائف زائدة على الحاجة أمراً ممكناً للغاية. وكلما طالت معالجة مشكلة تلك القروض الرديئة، زاد عدد الوظائف المفقودة بصورة متوازية.

قصة اقتصادين

على الرغم من أن معالجة مشكلة قروض البنوك غير المسددة هي الخطوة الأولى التي لا محيص عنها، إلا أنها تبقى مجرد خطوة أولى، وإن لم يتخذ أي إجراء آخر فإن اليابان ستعود إلى مأزقها الأصلي خلال سنوات قليلة. وهناك مشكلتان تواجهان النمو الاقتصادي في اليابان: مشكلة تتعلق بالعرض ومشكلة تتعلق بالطلب... وتعتبر المشكلة الأولى أعمق أثراً بكثير من المشكلة الثانية.

لقد نما الاقتصاد الياباني خلال الأعوام 1995/1975 بنسبة 4% سنويا في الوقت الذي كان الاقتصاديون فيه يتوقعون نمواً بنسبة 3.7% سنويا. ولو أن الاقتصاد الياباني استمر في نمو بنسبة 3.7% سنويا لارتفع مقدار الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 30% مما هو عليه الآن. ومع ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي يعمل بأقل من طاقته الكاملة بنسبة 6% «فقط». لقد هوت نسبة الطاقة الكاملة للنمو المحتمل إلى ما يزيد بقليل على 1%، ومن المعتقد أنها ستواصل الهبوط إلى 0.5% فقط بحلول عام 2010.

إن المشكلة الحقيقية تكمن في أن لليابان «اقتصادين» وليس اقتصاداً واحداً، الأول يتمثل في صناعات فائقة الجودة مخصصة للتصدير، والثاني يتمثل في قطاعات محلية تفتقر إلى الكفاءة إلى حد كبير. وتدين معظم قطاعات التصدير بنجاحاتها الأولية إلى ما أسبغ عليها من تعزيز وحماية من قبل سياسة اليابان الصناعية خلال الخمسينيات والستينيات وحماية من قبل سياسة اليابان الصناعية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. ولكن المصدرين لم يكن بإمكانهم أن يعتمدوا على هذا الدعم إلى ما لا نهاية. لقد أجبرت ضغوط المنافسة الحادة فيما وراء البحار صانعي السيارات والإلكترونيات والآلات في اليابان على تطوير بعض أفضل المنتجات التكنولوجية وأعلاها جودة في العالم. ولكن - ولسوء الحظ - فإن هؤلاء المصدرين من ذوي الكفاءة العالية، وكذلك الجزء الفعال من قطاع الخدمات لا يشكلون مجتمعين أكثر من 20% من نسبة الاقتصاد الياباني الكلي.

وفي الوقت ذاته، نجد أن معظم اليابانيين يعيشون ويعملون في يابان أخرى غير تلك التي تحدثنا عنها من حيث إنها في منأى عن المنافسة الأجنبية والمحلية. وبنضوج الاقتصاد الياباني في السبعينيات، دخلت المشاريع الاقتصادية الصغيرة في غياهب النسيان وأصبحت شيئا من الماضي. ومن ناحية ثانية، تحولت اليابان - كرد فعل منها على الأزمات النفطية التي حدثت في عامي 1973 و1979 - من تشجيع المؤسسات الرابحة إلى حماية المؤسسات الخاسرة. فعلى سبيل المثال، أقفلت اليابان الباب أمام الفولاذ الكوري الرخيص - ليس عن طريق وضع الحواجز الرسمية، ولكن من خلال تسهيل عقد الصفقات ذات الشروط المريحة بين صانعي الفولاذ اليابانيين وعملائهم. كما أنها استخدمت النظم والقوانين الرامية إلى حماية القطاعات الإنتاجية والصناعية عديمة الكفاءة للحد من المنافسة الأجنبية لتلك القطاعات التي تشكل نصف الناتج المحلي الإجمالي. وبالطبع، فإن مثل ذلك الدعم الدائم قد أصاب عضلات الاقتصاد الياباني بالضمور. ففي مجال الأغذية المطبوخة - مثلا - تنتج اليابان ثلث ما تنتجه الولايات المتحدة... ومع ذلك، فإن من يعمل من اليابانيين في هذه الصناعة أكثر ممن يعملون في صناعة السيارات والفولاذ مجتمعين. أما إنتاجية قطاعات تجارة التجزئة (المفرق) والجملة والبناء والتمويل والزراعة وصناعات المواد ومعظم قطاع الخدمات فلا تقل سوءا.

وارتبطت ديمومة الاقتصاد المزدوج في اليابان بقدرة المصدرين الكبار على جني ما يكفي من الأموال لمساندة القطاعات المحلية الضعيفة من خلال دفع أسعار عالية لمنتجات تلك القطاعات. ومهما يكن من أمر، وجد أولئك المصدرون الكبار أنفسهم في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي غير قادرين على تحمل أعباء تلك المساندة، فقرروا نقل نشاطهم إلى الخارج، وأصبحت اليابان الآن مشرفة على القيام بإنتاج السيارات والأدوات الإلكترونية خارج حدودها بكم أكبر مما ينتج داخلها.

وبهرب القطاعات ذات الكفاءة العالية إلى الخارج، أخذت إنتاجية الاقتصاد الياباني برمته في الانحدار إلى مستويات قريبة من الركود.

ونظراً لأن عملية التسرب إلى الخارج هذه كانت تتم بصورة تدريجية، لم تدق نواقيس الخطر... ناهيك عن وجود مستويات عالية للغاية من الاستثمارات التي قامت بتعويض عن تلك الظاهرة، ومن ثم فقد ساعد هذا كله على إخفاء المشكلة. وبحلول عام 1995، وصلت الاستثمارات في المؤسسات المدعومة إلى نسبة غير مسبوقة

قدره 19% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن القليل من هذه الاستثمارات كان ذا جدوى اقتصادية حقيقية... بل إن معظمها قد خلق طاقة إنتاجية زائدة، ومزيدا من الديون الرديئة. إن بإمكان صانعي السيارات في اليابان أن ينتجوا من 14 إلى 15 مليون مركبة سنويا، ولكنهم لم يتمكنوا منذ عام 1993 من أن يبيعوا حتى 11% مليون مركبة داخل البلاد وخارجها. ومن جهة أخرى، دأب أصحاب تجارة التجزئة على توسعة محلاتهم بنسبة 6% حتى في الوقت الذي أخذت فيه مبيعات تلك المخازن بالهبوط 3% سنويا. وفي نهاية الأمر، خلقت تلك الاستثمارات التي كان يعوزها التوجه السليم - إلى جانب القروض المصرفية التي لا قرار لها - مشكلة الديون الرديئة في اليابان. وما إن خبا وهج الفورة الاقتصادية التي شهدها عقد الثمانينيات من القرن الماضي حتى أصبح ذلك الاستثمار الزائد على حدة عبئا ثقيلا لم يعد من الممكن تحمله، وأصبحت الاستثمارات الحالية تقل بنسبة 10% عن الذروة التي وصلتها عام 1991، ونجم عن ذلك عدم إمكانية التعويض عن الآثار الناتجة عن فقدان الكفاءة، وأصبح توقف النمو أمرا لا مفر منه.

إن هذه العيوب الهيكلية بعينها هي وراء التناقص اللافت للنظر على الطلب (de-mand). فقيام المؤسسات الناجحة بدعم المؤسسات الفاشلة - إضافة إلى إصدار التشريعات المحابية لتلك المؤسسات الفاشلة - لم يؤد إلى ضعف الإنتاجية فحسب، بل أدى كذلك إلى ارتفاع الأسعار الاستهلاكية، وعملت هذه الأسعار العالية على إضعاف الدخل الحقيقي للعائلات... ومن ثم إضعاف الطلب على المنتجات الاستهلاكية. وعند أخذ الأسعار الاستهلاكية العالية بالحسبان، فإن إجمالي دخل قطاع العائلات (الذي يشمل بصورة أساسية الأجور والفوائد وأرباح الأسهم) في هذه الأيام يشكل في الحقيقة حصة أصغر من الحصة التي كان يمثلها في الدخل القومي لعام 1980. ويشكل الاستهلاك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حصة تقل عن مثيلاتها في بلدان أخرى متقدمة اقتصاديا - ليس لأن ربات البيوت اليابانيات يدخرن الكثير من المال، ولكن لأنهن يكسبن القليل منه. إن ما يفسر الضعف المزمن على الطلب في اليابان ليس ادخار العائلات بقدر ما هو إحجام المؤسسات التجارية عن تنشيط الطلب إلى حد بعيد، وأن اليابان لم تستطع أبدا أن تحقق قصب السبق كما في الزيادة على طلب السلع الاستهلاكية، كما هو الحال في بلاد متقدمة أخرى... والنتيجة هي نوع من الأنوركسيا(1) الاقتصادية - ويقصد بذلك

(1) تعني كلمة anorexia فقدان الشهية. وهي مستعملة هنا بصورة مجازية.

عدم قدرة اليابان على استهلاك كل ما تنتجه. ولكن... لو استطاعت اليابان أن تتغلب على هذه المسألة فإن المنافسة الضارية لن تساعد على تحسين الجانب المتعلق بالعرض (supply) فقط، ولكنها ستعمل كذلك على زيادة القوة الشرائية نتيجة لخفض الأسعار الاحتكارية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو: إذا كانت هذه العيوب الهيكلية قائمة طوال هذه المدة، فكيف إذن استطاعت اليابان أن تحقق نموا اقتصاديا بنسبة 4% سنويا بين عامي 1975 و1990؟! لقد استطاعت اليابان ذلك عن طريق تشجيع الطلب من خلال الفائض التجاري الضخم والعجوزات الهائلة في الميزانية، وكذلك - كما حدث في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي - من خلال معدلات الفائدة المنخفضة التي عملت بصورة مؤقتة على تغذية الاستثمارات الخاصة كنوع من الأعمال العامة المقنعة.

إن اليابان في هذه الأيام تشبه المريض الذي أكثر من استخدام المضادات الحيوية (antibiotics)، بحيث لم تعد تلك المضادات قادرة على إعطاء التأثير المطلوب. وتستخدم طوكيو الآن من الحوافز المالية والنقدية أكثر مما استخدمته في أي وقت مضى... ومع ذلك، فما تحصل عليه من المنافع والفوائد أقل من أي وقت مضى. صحيح أن تلك الحوافز قد حالت، بلا شك، دون حدوث كساد بمعناه الواسع، ولكنها ليست قادرة على إعادة الروح إلى النمو الخاص ذاتي المصادر. ولماذا يتعين على شركات السيارات أو الفولاذ أو تجار التجزئة أن يتحملوا زيادة المعدات بنسبة 30%، بل وأن يتورطوا في مزيد من الديون في سبيل بناء طاقة إنتاجية إضافية عديمة الجدوى لأن أسعار الفائدة متدنية أو لأن بنك اليابان بشر بعهد جديد من التضخم؟! إن الانكماش الاقتصادي العنيد الذي تشهده اليابان ليس هو السبب وراء ضعف الطلب وأزمة الديون، ولكنه عرض من أعراض ضعف الطلب وأزمة الديون، ولن تستطيع الإجراءات المالية بمفردها معالجة تلك المعضلة. ولن يكون بمقدور اليابان أبدا أن تحل مشكلة قلة الطلب التي طال أمدها ما لم تنقل حصة أكبر من دخلها القومي إلى المستهلك.

حاجز الثلاثة في المائة

لو قدر للإصلاح الاقتصادي في اليابان أن يوضع موضع التنفيذ بصورة ناجعة، سيكون من الممكن الوصول إلى نسبة نمو قدرها 3%. فمثلا، لو قلصت فجوة الإنتاج بين الولايات المتحدة واليابان في مجال الأغذية الجاهزة إلى النصف على مدى عشر سنوات، فإن هذا سيدر على ذلك القطاع لوحده نسبة إنتاج سنوي تزيد على 6%. وكذلك لو استطاعت

جميع صناعات اليابان المفتقرة إلى الكفاءة أن تصل إلى المعايير القياسية التي تضعها الولايات المتحدة على مدى عشرين سنة فإن مثل ذلك الإنجاز سيضيف 15% إلى الناتج المحلي الإجمالي. والسابقة هنا أن الازدهار الذي تشهده إنتاجية الولايات المتحدة لم يكن في القطاعات عالية التقنية، بل في قطاعات اقتصادية قديمة مثل قطاعات بيع التجزئة والبنوك.

وكذلك فإن الإصلاح سيأتي بمنافع جمة للجانب المتعلق بالطلب. ففي الوقت الحاضر ينفق اليابانيون نحو 23% من ميزانية نفقاتهم المعيشية على الطعام، مقارنة بـ 10% فقط للأمريكيين. ولو افترضنا أن أسعار الغذاء ستهبط بسبب تخفيض الإعانات المقدمة للشركات الضعيفة، والحصول على منتجات مستوردة بأسعار أقل، ووجود منافسة أكبر بين المنتجين ... فتخيل كم سيتوفر عندئذ من أموال طائلة تخص شراء حاجيات أخرى!!

إن الفارق بالنسبة لعامة الناس هائل. فبنسبة النمو التي قدرها 3%، وهي النسبة التي حققتها اليابان فعلا بين الأعوام 1975 و 1990 - كان من الممكن لليابان أن تضاعف مستوى معيشتها كل 23 عاماً، وكان من الممكن للأطفال أن يعيشوا ضعف ما يعيشه آباؤهم، وللعجزة أن يعالوا من دون فرض مزيد من الضرائب الطاحنة. وبالنقيض من ذلك تماما، تحتاج اليابان - بنسبة نمو قدرها 0.5% - 140 عاما لمضاعفة مستوى معيشتها، والأسوأ من ذلك أنه بنسبة متدنية كهذه، يرى كثير من الناس أن مستوى معيشتهم آخذ بالانحدار.

ويزعم من هم في مراكز المسؤولية من اليابانيين أنهم قاموا بالفعل بإصلاحات سريعة، مشيرين في هذا السياق إلى إطلاق خدمات مالية عديدة، وإلى دمج عدد من المؤسسات، وإلى إعادة هيكلة من المؤسسات الأخرى، وإلى اتخاذ إجراءات مماثلة أخرى. أما النقاد، فيقولون إن هذه الإجراءات الإصلاحية ليست كافية، وإن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي هو ذاك الذي يعالج كلا العقبتين اللتين تقفان في وجه النمو - وهما: عدم كفاءة العرض وفتور الطلب. وفي الواقع أنه على الرغم من حدوث إصلاحات اقتصادية كبيرة، إلا أن كل خطوة كانت تتخذ للأمام في هذا المجال كان يقابلها خطوتان إلى الوراء.

وفي عالم المؤسسات والشركات، شهدت اليابان عمليات دمج بين عدد من الشركات... ولكن معظمها كان يتم بين شركات ضعيفة وأخرى أقوى بكثير. كما شهدت اليابان كذلك إعادة هيكلة حقيقية لبعض الصناعات... ولكن معظمها كان

يتسم بالكفاءة بالفعل وليس بحاجة إلى إعادة هيكلة، مثل صناعة السيارات وصناعة الإلكترونيات.

وهناك بالتأكيد بعض الاستثناءات التي يجب ألا يبخس حقها، فقد طرأت إصلاحات اقتصادية ملموسة على قطاع البيع بالجملة وقطاع الصناعات النسيجية.

إن الضرورة التي لا مفر منها للإصلاح الاقتصادي في اليابان قد عملت على تعميق العولمة هناك. فلو استطاعت المنافسة الأجنبية والمؤسسات القادمة من وراء البحار أن تجد لها موطئ قدم على تربة اليابان بشكل مطرد، فعندها ستصبح المؤسسات الإنتاجية الضعيفة غير قادرة على المنافسة بعد وقف الدعم عنها. وتشهد الساحة الاقتصادية في اليابان في هذه الآونة تغيرات ملحوظة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حيازة شركة رينو الفرنسية لشركة نيسان، وقيام مؤسسات أجنبية بإدارة 20% من صناديق المعاشات، والفوز بحصة قدرها 15% من أسواق التأمين على الحياة، ويتم هذا بصورة رئيسية من خلال شراء الشركات اليابانية. ومن جهة أخرى، فإن هناك زيادة بسيطة بين المنتجات المستوردة، والسبب في هذا أن معظم المنتجات المستوردة من الخارج تأتي من شركات تابعة في الأصل لشركات يابانية.

ومن جهة أخرى، فإن بعض الإصلاحات المزعومة لم تقدم إصلاحات على الإطلاق. فمثلا، فإن «الإصلاحات» الضريبية المفترضة ترمي إلى تخفيض الضرائب على الشركات من جهة، وزيادتها على الدخول العائلية من جهة أخرى. وابتداء من ربيع عام 2003، بدأت اليابان باقتطاع 20 بليون دولار أخرى سنويا من العمال وأصحاب العمل للصحة والتأمين الاجتماعي. وسيعمل هذا على زيادة حقيقية في الضرائب الدائمة تساوي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتخطط طوكيو للتعويض عن هذه الزيادة الضريبية بإجراء تخفيض ضريبي مؤقت - ولكنه موجه لمنفعة الشركات وليس لمنفعة المستهلكين. وبعد هذا كله يتساءل البعض في اليابان: لماذا يقل الطلب عن العرض هنا بينما يسير في خط متناغم مع العرض في الولايات المتحدة؟ والجواب على هذا السؤال البسيط هو أن الناس في الولايات المتحدة أقل ميلا للادخار بينما الناس في اليابان أكثر ميلا للادخار.

إن هناك قطعا العديد من الإصلاحات الضريبية التي يمكن إجراؤها. فمثلا لو أننا نظرنا إلى الضرائب المتعلقة بالعقارات سنجد أنه لا تفرض غرامة ضريبية على الممتلكات التي تترك فارغة، كما أن الضريبة التي تفرض على امتلاك

العقارات ضئيلة إلى أبعد الحدود فهي لا تتجاوز 0.4% من القيمة السوقية للعقار. ومن جهة أخرى، فلو أن شخصاً جازف بتطوير عقاره وحقق ربحا فإن الضرائب المتنوعة قد تأخذ نصيب الأسد من الأرباح - والتي تصل أحيانا إلى 80%. وعند معالجة هذين الوضعين الضريبيين المتناقضين فقد يعمل هذا على إنعاش سوق العقارات والمساعدة على حل الأزمة المصرفية. والشيء الإيجابي الوحيد في هذه المسألة هو الاقتراح الحكومي بتخفيض ضرائب الإرث والهدايا إذ استخدمها من يتلقاها في شراء منزل له. وفي الوقت الحاضر، يعطي النظام الضريبي جوائز مشجعة للفوائد المتأتية على الدخول والأرباح الرأسمالية على حساب أرباح الأسهم. وهذا خطأ بحق كل من الطلب ومسألة الكفاءة. فأحد أهم الأسباب وراء الاستثمارات الزائدة وغير الموجهة بصورة سليمة هو أن الشركات المتعثرة - التي تمتلك أسهم بعضها بعضا وتفتقر إلى القوة الاستثمارية الحقيقية - تقوم باختزان المبالغ النقدية. ولكن... لو أن تلك الشركات المتعثرة كانت مجبرة على توزيع أرباح عن اسمها لتدفقت المبالغ النقدية إلى العائلات ولأنفقوها أو استثمروها في شركات أفضل. وهذه الخطوة كفيلة بزيادة كل من القوة الاستثمارية والطلب من جانب المستهلك.

والآن، وبعد أن اطلعنا على طبيعة ما تم من تقدم في مجال الإصلاح الاقتصادي في اليابان، فما هي الدواعي الموجبة للتفاؤل بالنسبة لهذا الشأن على المدى البعيد؟ الجواب على هذا أن على المرء أن ينظر إلى المرحلة الحالية كمن ينظر إلى الجولة الثانية من مباراة ملاكمة مؤلفة من خمس عشرة جولة. نعم... إن قوى الإصلاح ما زالت غير مكتملة النضج بعد، ولكن الزمن يعمل لصالحها. لقد كانت مهمة العقد الأخير بالنسبة لليابان أن يعمل على أن تدرك أنها بحاجة إلى الإصلاح، وأنها قد فهمت هذا فعلا. أما مهمة العقد المقبل هي وضع ذلك الإصلاح موضع التنفيذ. وعندما تفهم اليابان أن ذلك الأمر لا مندوحة عنه، فإن معركة الإصلاح الاقتصادي تكون قد بدأت فعلا.



150

تسخن جو الأرض

بقلم: جاك إم. هولاندر

ترجمة: صفاء روماني

العنوان الأصلي للمقال: **Global Warming** ونشر في مجلة **Wilson Quarterly** عدد ربيع **2003**.

تصاعدت حدة الجدل الدائر حول ظاهرة تسخُّن جو الأرض خلال الأعوام الأخيرة أكثر من أي وقت مضى، وتطورت إلى قضية سياسية بقدر كونها قضية علمية. وليس هناك أدنى شك بأن الأرض تسخن فعلا - يبين الدليل العلمي ارتفاعاً مستمرا في درجة حرارة الكرة الأرضية على مدى القرن والنصف الماضيين. إلا أن هناك خلافا حول مدى مسؤولية الإنسان عن هذا التغيّر، إلى أي مدى ينبغي أن نتنبه إلى خطر هذا التسخّن وإلى التنبؤات حول العواقب الوخيمة التي قد تترتب عليه؟

التسرّع في الحُكم

هل تسخن الكرة الأرضية؟ بدأ تسخن الأرض منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت تبرد قبل ذلك لأكثر من خمسة قرون، لقد كانت دورات التسخن والتبرد جزءا من تاريخ المناخ الطبيعي للأرض على مدى ملايين السنين. إذن حول ماذا يدور الجدال المتعلق بظاهرة تسخن الأرض؟ إنه يدور حول القول إن استخدام الإنسان للوقود الأحفوري(1) أسهم بشكل كبير في التسخن الذي حصل خلال القرن الماضي، وأن التسخن المتوقع في المستقبل يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الكرة الأرضية. إلا أنه لا يوجد دليل قاطع يثبت إسهام الإنسان في التسبب في هذه الظاهرة، والدليل الذي نملكه لا يتعدى أن يكون إيحائيا في أفضل الحالات. هل يعني هذا عدم وجود تأثيرات من نتاج الإنسان؟ ليس بالضرورة، إلا أن التغطية الإعلامية لظاهرة تسخن جو الأرض تبالغ في إثارة المخاوف بحيث تخفق في نقل مدى ضعف الدليل على ذلك. لا يدرك معظم الناس أن كثيرا من التصريحات القوية حول إسهام الإنسان في تسخن الأرض هي تصريحات سياسية أكثر منها علمية. وفي الواقع أصبحت قضية تغير المناخ مسيّسة إلى حد كبير بحيث بات من الصعب التمييز بين العامل العلمي والعامل السياسي فيها. لقد تحولت هيئة المستشارين الحكوميين لتغيرات المناخ Intergovernmental Panel On Climate Change (IPCC) التابعة للأمم المتحدة من هيئة لها مصداقيتها العلمية في مجال التعاون العلمي الدولي إلى «منظمة علمية - سياسية» حسب وصف أحد المشاركين الأساسيين فيها، وهي هيئة تعتمد عليها جميع الحكومات للحصول على أفضل المعلومات العلمية. ومع ذلك وبصرف النظر عن السياسة المحمومة حول تغير المناخ يبقى هذا الموضوع موضوعا علمية جذابا ،مهماً. إن علم ديناميكة المناخ climate dynamics وتاريخه معقدان إلى حد كبير، وعلى الرغم من انكباب العلماء على دراستهما بشكل مكثف على مدى عقود من الزمن، فإنهم لم يستطيعوا حتى الآن إعطاء تفسيرات مرضية للظواهر الجوية الأساسية العنيفة مثل (الأعاصير المدارية والأعاصير القمعية والجفاف) ولتغيرات ظاهرة إلنينيو El(2) Nino والدورات المناخية عبر التاريخ وتوجهات درجات الحرارة الجوية، هناك

(1) الأحافير أو المستحاثات، وهي بقايا الحيوانات أو النباتات المستحجرة في الأرض من عصر جيولوجي سابق، ويسمى «وقود أحفوري» لأنه يستخرج من الأرض بالحفر.

(2) تتسبب هذه الظاهرة في حدوث تغيرات جوية غير منتظمة في جميع أنحاء العالم حيث ترتفع حرارة مياه المحيطات في مناطق تمتد مساحتها عدة آلاف من الكيلومترات كما تسبب أمطارا غزيرة وموجات جفاف، وتحدث كل أربعة أو خمسة أعوام على ساحل أمريكا الجنوبية من الإكوادور إلى ساحل البيرو وتستمر ستة أشهر إلى نحو سنة كاملة - المترجمة.

شكوك علمية كبيرة حول جميع هذه الموضوعات، وكما هو متوقع يختلف العلماء الأكفاء في تفسيراتهم حول ما هو معروف وما هو مجهول، ومن ناحية ثانية، وفي المناخ المسيّس الحالي ضاعت الاختلافات العلمية الحقيقية حول تغير المناخ ضمن الجلبة السياسية.

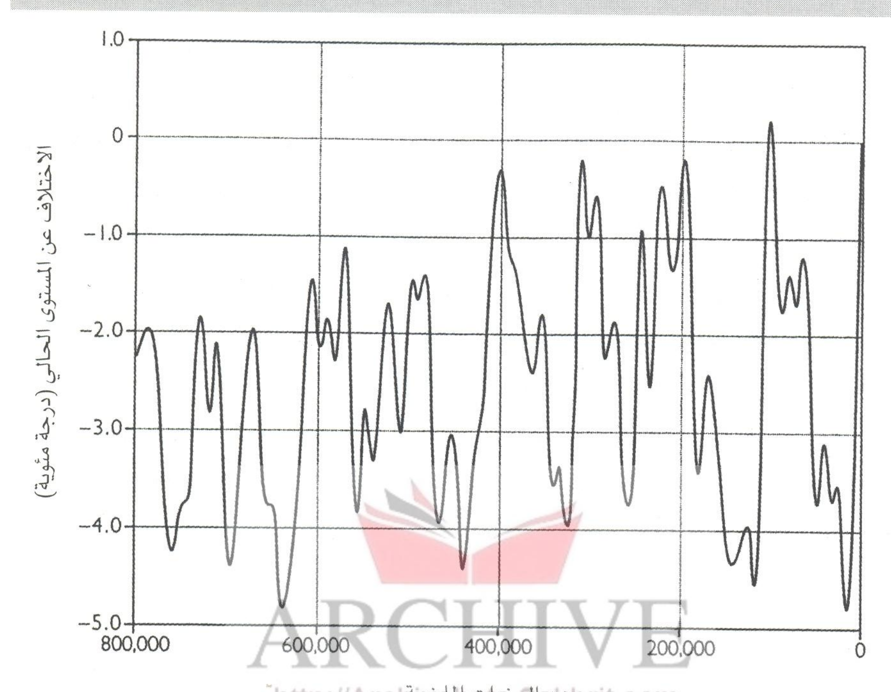
أصبح تسخن جو الأرض بالنسبة للبعض الرمز المطلق للتشاؤم حول مستقبل البيئة، ومثال على هذا ما يقوله الكاتب بيل ماك كيبن: «إذا كان علينا اختيار موضوع واحد مثير للقلق خلال الخمسين عاما المقبلة فإن الأولوية ستكون لموضوع ثاني أوكسيد الكربون». أعتقد أننا سنكون أكثر حكمة لو اخترنا موضوع الفقر عوضا عن ثاني أوكسيد الكربون.

يُعد الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) المتهم الأساسي في الجدل الدائر حول مسببات تسخن جو الأرض، وتصادف أن يكون هذا النوع من الوقود هو المصدر الأساسي للطاقة لكل من الدول الغنية والفقيرة، تقبلت حكومات الدول الصناعية عموما الرؤية التي عززتها هيئة IPCC بأن الاستخدام البشري للوقود الأحفوري هو مساهم أساسي في تسخن جو الأرض، وقامت هذه الحكومات في العام 1997 بصياغة اتفاقية عالمية (بروتوكول كيوتو للتغير المناخي) تدعو فيها جميع دول العالم إلى تخفيض استخدام الوقود الأحفوري بشكل كبير وذلك كإجراء وقائي ضد تسخن جو الأرض في المستقبل. وبالمقابل لا تعتبر معظم الدول النامية ظاهرة تسخن جو الأرض من أولوياتها، لذلك فإنها لم تدخل حتى الآن ضمن معاهدة كيوتو، وهكذا وضعت الدول الغنية والدول النامية نفسها في موقف تصادمي حول السياسة البيئية التي تتعلق باستخدام الوقود الأحفوري.

يركز الجدل حول ظاهرة تسخن جو الأرض على ثاني أوكسيد الكربون، وهو غاز ينطلق إلى الجو عند إحراق الوقود الأحفوري، ويصنف علماء البيئة عموما ثاني أوكسيد الكربون على أنه ملوث، فمنظمة سيرا كلوب Sierra Club(3) على سبيل المثال تشير إلى ثاني أوكسيد الكربون بالقول: «نحن نخنق كرتنا الأرضية بسحابة من هذا التلوث». إلا أن إدخال مصطلح «تلويث» في هذا السياق هو أمر مضلل لأن ثاني أوكسيد الكربون لا يعتبر مادة ملوثة سواء من الناحية العلمية أو القانونية، وعلى الرغم من وجود هذا الغاز في الغلاف الجوي للأرض بكميات قليلة، فإنه يلعب دوراً أساسياً في المحافظة على الحياة على الأرض، ويمثل جزءاً من نظام التحكم بدرجات حرارة الأرض.

(3) أقدم وأكبر منظمة بيئية أمريكية وأكثرها نفوذا ونشاطا، يبلغ عدد أعضائها 700000 عضو، وتهتم بمختلف الشؤون البيئية وسبل المحافظة عليها - المترجمة.

آلاف الأعوام من التغيير



كانت التقلبات الواسعة في درجات الحرارة السطحية هي النموذج السائد في تاريخ الأرض. احتسبت هذه التقديرات نسب نظير الأكسجين في العوالق المتحجرة fossilized plankton المأخوذة من أرض المحيط.

يمكن لأولئك الذين لديهم معلومات حول مبادئ الكيمياء أن يتذكروا أن ثاني أوكسيد الكربون هو أحد المركبين الرئيسيين اللذين ينطلقان في الهواء أثناء عملية احتراق أي نوع من الوقود الأحفوري، والناتج الثاني هو بخار الماء. ينطلق هذان المركبان بصورة عامة في الجو سواء كان الاحتراق صادرا عن مصانع الطاقة أو عن أفران الغاز أو المدافئ المنزلية أو منشآت التصنيع أو السيارات أو عن مصادر أخرى. إن المسألة العلمية الجوهرية للجدل حول تسخن جو الأرض هي مدى تأثير ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري في المناخ العالمي.

عندما يتواجد غاز ثاني أوكسيد الكربون وبخار الماء في الجو يطلق عليهما اسم «غازات البيوت الزجاجية» ويسميان كذلك لأنهما يحتفظان بجزء من حرارة الأرض بالطريقة نفسها التي يمنع فيها غطاء البيت

الزجاجي تسرب جزء من حرارته الداخلية إلى الخارج، وبهذا يتم تسخين داخله. ومن خلال هذا النوع من التسخين يمكن تسميته «بظاهرة الاحتباس الحراري» تقوم غازات البيوت الزجاجية والتي توجد بشكل طبيعي في الجو بوظيفة حساسة. وفي الواقع لولا وجود هذه الغازات لأصبحت الأرض باردة جدا ولتجمدت جميع المياه على سطحها ولما تطورت الحياة عليها بالشكل الذي نعرفه، وبالإضافة إلى دور ثاني أوكسيد الكربون في التسخين حسب ظاهرة الاحتباس الحراري، فإنه يعتبر أساسيا بالنسبة لوظائف النبات فمن دونه ستفنى الحياة النباتية بأكملها.

إلى جانب ثاني أوكسيد الكربون وبخار الماء، هناك عدد آخر من غازات البيوت الزجاجية الموجودة بشكل طبيعي في الغلاف الجوي للأرض منذ آلاف السنين. الشيء الجديد هو أنه خلال الحقبة الصناعية أدى إحراق الإنسان للوقود الأحفوري إلى إضافة المزيد من ثاني أوكسيد الكربون إلى مزيج من غازات البيوت الزجاجية الجوية بحيث تجاوز نسبته الطبيعية في الجو. تزايدت نسبة ثاني أوكسيد الكربون الموجودة في الجو بمقدار 50% عن المستوى الذي كانت عليه قبل الحقبة الصناعية، إذ كانت كميته تساوي 287 جزءاً من المليون parts per million (ppm) لتصبح 367 ppm (في العام 1998).

ليس هناك بين العلماء من يشكك في القياسات التي تبين تزايد نسب ثاني أوكسيد الكربون الموجود في الجو بما يقارب الثلث، كما لا يشكك أكثرهم بأن الإنسان هو السبب في أكثر أو في جميع هذه الزيادة. إلا أن وسائل الإعلام تشير بشكل مستمر إلى هاتين الحقيقتين على أنهما الدليل الرئيسي على أن الإنسان هو السبب في تسخن الجو الذي تشهده الأرض مؤخرا. إن الحلقة الضعيفة في هذه الحجة هي أن العلم التجريبي لم يثبت وجود ارتباط واضح بين زيادة ثاني أوكسيد الكربون والظاهرة الملاحظة لتسخن جو الأرض. لا يتركز الجدل العلمي الحقيقي المتعلق بالتسخن الجوي حول وجود كمية إضافية من ثاني أوكسيد الكربون في الجو ناتجة عن النشاطات البشرية، وهي حقيقة تم إثباتها، وإنما حول مدى تأثير هذه الكمية الإضافية في المناخ الآن أو في المستقبل.

يتغير مناخ الأرض باستمرار لأسباب طبيعية ما زال معظمها غير مفهوم، فكيف لنا أن نميز بين إسهامات الإنسان في هذا التغيير والتي يمكن أن تكون ضئيلة للغاية وإسهام الطبيعة الذي يمكن أن يكون صغيرا أو كبيرا؟ وبتعبير آخر، هل من المحتمل أن يكون لثاني أوكسيد الكربون الذي يضيفه الإنسان إلى الجو تأثير يمكن قياسه في درجة حرارة الأرض التي تتغير على أية حال باستمرار لأسباب طبيعية؟ أو هل يمكن أن يكون تأثير ثاني أوكسيد الكربون الإضافي في درجات الحرارة ضئيلا جدا ولذلك لن تكون له أهمية عملية؟

إن تسخن جو الأرض ليس شيئا جديدا حدث مؤخرا، ففي التاريخ الطويل للأرض كان تغير المناخ هو القاعدة وليس الاستثناء. ويظهر سجل دراسات درجات حرارة الكرة الأرضية قبل ملايين السنين بشكل واضح عددا من الدورات المناخية - توجهات نحو التسخن والتبرد. أما أسبابها فمتعددة - فمن الممكن أن تتضمن تغيرات دورية في القدرة الشمسية وتغيرات في سرعة الأرض ومدارها - إلا أنها ليست مفهومة بشكل كاف. دخلت الأرض خلال العصر الحديث فترة التسخن، ونحن نعلم من سجلات الميزان الحراري بأن درجة حرارة الهواء عند سطح الأرض ارتفعت عما كانت عليه خلال فترة الستينيات من القرن التاسع عشر بنحو 0.6°C. إلا أن التسخن الملاحظ لا يظهر علاقة واضحة مع الزيادة في استخدام الوقود الأحفوري خلال تلك الفترة، فنحو نصف التسخن الذي لوحظ كان قبل العام 1940 على الرغم من أن الزيادة الكبيرة في انبعاثات غازات البيوت الزجاجية الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري لم تحدث إلا بعد العام 1940 نتيجة للتوسعات الصناعية الكبيرة للحرب العالمية الثانية وللازدهار الاقتصادي الذي حدث بعد الحرب (تزايدت نسبة ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن النشاطات البشرية في الجو بمقدار 80% بعد العام 1940).

ومما يثير الدهشة أنه منذ العام 1940 وحتى العام 1980 تقريبا وخلال فترة حدوث زيادة كبيرة في إحراق الوقود الأحفوري، لم تظهر درجات حرارة سطح الأرض تسارعا في التسخن والذي كان متوقعا نتيجة الاحتباس الحراري وإنما أظهرت ميلا نحو التبرد، حتى أنه خلال فترة السبعينيات ساور القلق بعض العلماء حول إمكانية حدوث عصر جليدي جديد قد ينتج عن فترة طويلة من تبّرد مناخ الأرض (انعكس هذا القلق في تقرير أعدته الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم U.S National Academy of Science)، ويقول الفيزيائي فريمان ديسون Freeman Dyson إن «دخول العصر الجليدي التالي يمكن أن يشكل كارثة تفوق أي شيء يمكن أن تسببه ظاهرة التسخن».

توقفت فترة تبرد الأرض عند العام 1980 ولم يحدث أي توجه واضح نحو التسخن. وقد أجريت منذ العام 1980 قياسات دقيقة لدرجات حرارة الغلاف الجوي وسطح الأرض، وكانت النتائج غير متوافقة، حيث تبيّن درجات حرارة الهواء الملامس لسطح الأرض تسخنا كبيرا (0.25°C إلى 0.4°C) بينما لا تظهر درجات حرارة الغلاف الجوي أي تسخن تقريبا.

باختصار يبدو سجل درجات الحرارة كما يلي: من العام 1860 إلى العام 1940 سخن سطح الأرض بمقدار 0.4°C ومن ثم برد بمقدار 01.°C خلال العقود الأربعة الأولى بعد العام 1940 ومن ثم سخن بمقدار 0.3°C

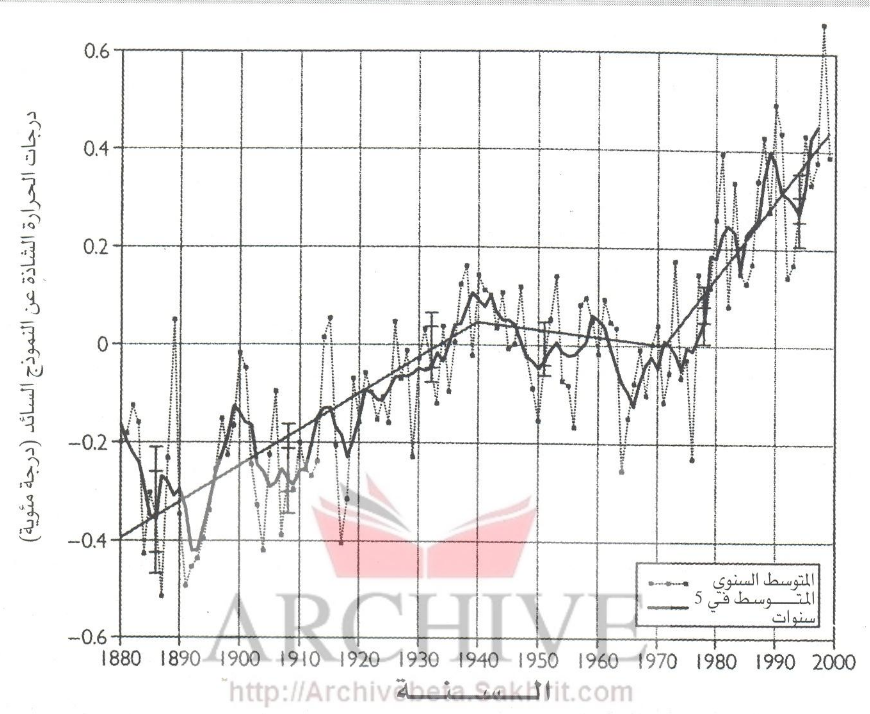
خلال العقدين التاليين، كما توفرت أيضا قياسات درجات حرارة الجو بالنسبة للعقدين الأخيرين، ومع أن هذه القياسات تثير شكوكا كبيرة فإنها تشير إلى أن درجة حرارة الجو بقيت ثابتة تقريبا دون أي تغيير. وهكذا نجد أن سجل درجات الحرارة الفعلية لا يدعم الادعاءات الواردة بشكل واسع في المنشورات البيئية وفي الإعلام والتي تقول إن الأرض كانت تسخن باستمرار على مدى القرن الماضي. (هناك دراسة جديدة يمكن أن تلقي الضوء على هذه المسألة - وهي واحدة من بين عدة دراسات قادمة بالتأكيد - وقد تم تداولها إلا أنها تراجع الآن ولم تنشر بعد).

قدمت تفسيرات عدة للتفاوت الذي حصل خلال العشرين عاما الماضية بين درجات حرارة سطح الأرض وجوها. التفسير الأول هو أن مراكز المدن الكبيرة تشكل مناطق تسخن اصطناعية - جزر حرارية - يمكن أن تسهم في ارتفاع الحرارة السطحية (مع أن إحدى التحليلات تبين أن أثر الجزيرة الحرارية ضئيل بحيث لا يقدم تفسيرا كاملا لهذا التفاوت). والتفسير الثاني هو أن السخام والغبار الناتجين عن الانفجارات البركانية قد تكون أسهمت في تبرد الجو من خلال حجز حرارة الشمس (مع أنه من المفترض أن يؤثر هذا التبريد في كل من درجات الحرارة السطحية والجوية). وفي الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من وجود مناطق مدن كبيرة فقد تجاوز التبرد السطحي بعد العام 1930 تبرد الأرض بكاملها بفارق كبير، ومن ثم ارتفعت درجات الحرارة السطحية لتصل فقط إلى المستوى الذي كانت عليه في الثلاثينيات.

يدعّى في كثير من الأحيان بأن الزيادات الأخيرة في درجات الحرارة السطحية هي مجرد تصادف فريد مع الأنظمة البيئية للأرض بسبب السرعة التي تحدث فيها هذه الزيادة - أكثر من 0.1°C خلال عقد واحد، ربما يكون هذا صحيحا، إلا أن بعض التغيرات المناخية السابقة كانت سريعة أيضا، فعلى سبيل المثال قبل 14700 سنة قفزت درجات الحرارة في غرينلاند Greenland بمقدار 5 درجات مئوية خلال أقل من 20 سنة - ما يقارب ثلاثة أضعاف التسخّن الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري والذي يتوقع أكثر العلماء تشاؤما حدوثه خلال هذا القرن بأكمله.

مهما كانت النسبة الحالية للتسخن السطحي، فليس هناك مبرر لوجهة النظر التي تفترض أن يكون مناخ الأرض ثابتا غير متغير، وأن أي تغير يحصل الآن سيكون سببه الإنسان ولذلك ينبغي إصلاحه من قبل الإنسان. وفي الواقع، وكما نوهنا سابقا، حدثت على مدى تاريخ الكرة الأرضية تغيرات في النماذج والدورات المناخية، فعبر ملايين السنين تزايد الغطاء الجليدي وتقلص بشكل منتظم مع تسخن الأرض وتبردها، وخلال العصر الجليدي الأخير قبل نحو

قرن من التسخن



يعرف العلماء أن متوسط درجات حرارة الهواء السطحي للأرض يرتفع منذ قرن من الزمن، إلا أنهم لا يعرفون سبب ذلك بشكل أكيد - كما لا يعرفون سبب انخفاض درجات الحرارة بين الأعوام 1940 و 1980.

50000 سنة شمل الغطاء الجليدي معظم أجزاء أمريكا الشمالية والمناطق الشمالية في كل من أوروبا وآسيا، وقبل نحو 12000 سنة بدأت مرحلة تسخن تشير إلى بدء الفترة بين دورين جليديين وهي مستمرة إلى اليوم.

ربما تكون فترة التسخن هذه قد وصلت إلى ذروتها قبل نحو 5000 إلى 6000 سنة عندما تسارع ذوبان الثلوج وأصبحت درجات الحرارة الجوية أعلى من الدرجات الحالية.

ومن المتوقع أن تستمر الفترة بين دورين جليديين نحو 10000 سنة، لذلك فإن العصر الجليدي التالي قد يكون قريبا - أي بعد نحو 500 إلى 1000 سنة.

ظهرت ضمن الفترة الحالية التي تقع بين دورين جليديين نماذج مناخية دورية أصغر، وخلال الألفية الماضية حدثت دورات عدة كانت الأرض خلالها تسخن وتبرد بالتناوب، وهناك دليل على حدوث فترة تسخن غير

عادية، فوق أجزاء من الأرض على الأقل، وذلك منذ نهاية القرن الأول إلى حوالي العام 1300، من المرجح أن يكون وجود مناخ معتدل في نصف الكرة الشمالي خلال تلك القرون قد أدى إلى تسهيل هجرة الشعوب الاسكندينافية إلى غرينلاند وإيسلاند، بالإضافة إلى نزولهم للمرة الأولى إلى شواطئ قارة أمريكا الشمالية بعد 1000 عام فقط. ازدهرت المستوطنات في كل من غرينلاند وإيسلاند على مدى مئات السنوات، إلا أنها هجرت في النهاية عندما أصبح الجو أكثر برودة بعد العام 1450، وتدعى الفترة الباردة التي استمرت حتى العام 1800 تقريبا العصر الجليدي الصغير Little Ice Age، وتراجعت في تلك الفترة الإنتاجية الزراعية، وتعزى الهجرة الجماعية لعدد كبير من الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية، بشكل جزئي على الأقل، إلى التناقص الذريع في المحاصيل الزراعية مثل «مجاعة البطاطا» Potato Famine(4) التي حدثت في إيرلندا.

هناك تفسير معقول لجزء كبير من ظاهرة التسخن السطحي أو للظاهرة بأكملها عبر القرن الماضي، وهو أن الأرض تمر بمرحلة الخروج من الدورة الباردة للعصر الجليدي الصغير التي بدأت قبل 600 سنة. قد تستمر فترة التسخن الحالية عدة قرون إلى حين وصول العصر الجليدي التالي المتوقع، أو ربما تتخللها فترات مؤقتة حارة وباردة، كما كان الحال خلال الألفية الماضية.

تعطي اللغة المغالية التي يطرح بها موضوع تسخن الأرض الانطباع بأن العلم أثبت بشكل لا شك فيه أن سبب التسخن الأخير يعود بشكل أساسي إلى النشاطات البشرية، مع أن هذا لم يثبت علميا. وعلى الرغم من أن الاستخدام البشري للوقود الأحفوري يمكن أن يسهم في تسخن جو الأرض في المستقبل، إلا أنه لا يوجد دليل علمي واضح يثبت وجود تأثير حالي لهذا الاستخدام. وهناك صعوبة كبيرة في إثبات إسهام الإنسان في هذه الظاهرة من خلال الملاحظة التجريبية، حيث على المرء اكتشاف تسخن بسيط جدا ناتج عن نشاط بشري ضمن تغير مناخي كبير جدا يحدث بشكل طبيعي - وهذا يشبه البحث عن إبرة في كومة قش.

ومع ذلك هذا لا يعني بأي شكل أن فهم التغير المناخي متعذر على العلم، فالأبحاث تجرى بطرق مختلفة متممة لبعضها بعضا، وعلماء تاريخ المناخ يدرسون بدقة التغيرات

---

(4) حدثت بين الأعوام 1840-1850 مجاعة كبيرة في إيرلندا، حيث تلفت محاصيل البطاطا وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، واضطر الفلاحون إلى تناول المحصولات الفاسدة فانتشرت الأمراض مثل الكوليرا والتيفوس. حصدت هذه المجاعة أرواح مليون إيرلندي تقريبا وأدت إلى موجات من الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وانخفض عدد سكان إيرلندا من 8 ملايين نسمة قبل المجاعة إلى 5 ملايين بعدها بسبب الجوع والمرض والهجرة مما أدى إلى تغير جذري في البنية الاجتماعية في البلاد -المترجمة.

ماذا ستكون النتائج إذا ما ارتفع معدل درجات حرارة الأرض خلال القرن الحالي نحو درجتين مئويتين؟

المناخية السابقة للأرض ويكشفون عن معلومات جديدة ومثيرة حول تاريخ مناخ الأرض قبل مئات وحتى ملايين السنين. وفي نهاية المطاف ستساعد هذه الدراسات التاريخية القديمة على تقديم صورة محددة لتطور مناخ الأرض، وهذا ما يساعد بدوره على توضيح التغير المناخي الذي نشهده في هذه الحقبة الزمنية، إلا أننا ما زلنا بعيدين عن معرفة ما يكفي للتنبؤ بما يمكن أن يحمله المستقبل لمناخ الأرض.

يدرك بعض علماء المناخ حقيقة عدم توفر معرفة كافية حول المناخ، ويحاولون فهم التغيرات المستقبلية المحتملة من خلال استخدام تقنيات المحاكاة الحاسوبية computer modeling techniques. فمن خلال إدخال عدة سيناريوات scenarios يحصل مصممو النماذج على مجموعة من التقديرات النظرية حول كيف يمكن أن تتغير درجات حرارة الأرض في المستقبل، وذلك استجابة للمعلومات المفترضة التي تم إدخالها والمحددة بشكل أساسي حسب مستويات استخدام الوقود الأحفوري، إلا أن المحاكاة الحاسوبية للمناخ تبقى قاصرة مهما كانت حديثة ومتطورة، مثلها في ذلك مثل جميع عمليات المحاكاة الحاسوبية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع النماذج الحالية محاكاة تغيرات المناخ على مدى قرون من الزمن، بالإضافة إلى أنها لا تستطيع تقدير سوى تغير مناخي «تدريجي» في حين أن أكثر تأثيرات التغير المناخي أهمية يمكن أن تحدث من جراء تغيرات «مفاجئة». (مثل التشكل المفاجئ للصقيع الذي يتسبب في تلف الأوراق وموت النبات عندما تنخفض درجة حرارة الهواء المحيط بها تدريجيا إلى ما دون درجة التجمد).

نظراً لهذا القصور في المحاكاة الحاسوبية، ينبغي على صانعي القرار توخي الحذر الشديد في استخدام النماذج المناخية الحالية كمؤشرات كمية لتسخن جو الأرض في المستقبل.

أدرك العلماء منذ وقت طويل بأنه إلى جانب غازات البيوت الزجاجية هناك عوامل فيزيائية أخرى يمكن أن تؤثر في درجات الحرارة الجوية، ومن أهمها مكونات الهباء الجوي(5) aerosols - جسيمات دقيقة (كبريتات وكربون أسود ومركبات عضوية... إلخ) تطلق في الجو من عدد من مصادر التلوث بما فيها السيارات والمولدات الكهربائية التي تستخدم الفحم كوقود بالإضافة إلى المصادر الطبيعية مثل رذاذ

(5) ذريرات صلبة أو سائلة يحملها الهواء.

الزيادات الأخيرة في درجات الحرارة السطحية هي مجرد تصادف فريد مع الأنظمة البيئية للأرض

البحر وغبار الصحراء. تسهم بعض مكونات الهباء الجوي مثل الكربون الأسود عادة في تسخين الجو لأنه يمتص حرارة الشمس (على الرغم من أنه بإمكان هباء الكربون الأسود الموجود على ارتفاعات عالية تبريد سطح الأرض لأنه يحول دون اختراق أشعة الشمس عبره). أما مكونات الهباء الأخرى مثل الكبريتات والمركبات العضوية فإنها تبرد الغلاف الجوي لأنها تعكس أو تبدد أشعة الشمس بعيدا عن الأرض. تبين البراهين الحالية أن مكونات الهباء الجوي ربما تكون مسؤولة عن الآثار المبردة على سطح الأرض وعن الآثار المسخنة في الغلاف الجوي الأرضي، إلا أن تأثيرات التلوث في مناخ الأرض مشكوك فيها إلى حد بعيد. من الصعب محاكاة العوامل المؤثرة في هذه الظواهر، إلا أنه ينبغي تضمينها في النماذج الحاسوبية حتى تكون هذه النماذج مؤشرات مفيدة لمناخ المستقبل. عندما تصبح النماذج الحاسوبية المحاكية للمناخ قادرة على تجسيد التعقيد الكامل لآثار التلوث وخاصة تلك الناتجة عن مكونات الهباء الجوي، عندها يمكن أن يكون التغير المتوقع في درجات الحرارة إما أعلى أو أخفض من التوقعات الحالية، وذلك استنادا إلى التركيب الكيميائي والارتفاع والمنطقة الجغرافية لأحد المركبات المحددة للهباء الجوي، أو يمكن أيضا أن يكون صفرا.

بالإضافة إلى التلوث، هناك عوامل فيزيائية أخرى يمكن أن تؤثر في درجات الحرارة السطحية والجوية وهي الميثان (وهو غاز ناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري) والغبار الناتج عن النشاط البركاني والتغيرات في الغطاء السحابي ونماذج دورات المحيطات والتفاعلات بين الهواء والبحار وقدرة الطاقة الشمسية، ويخلص جيمس هانسن James Hansen وهو أحد رواد علم التغير المناخي إلى القول: «إن القوى التي تؤدي إلى التغير المناخي على المدى الطويل غير معروفة بدقة كافية لتحديد التغير المناخي في المستقبل، تتسبب غازات البيوت الزجاجية التي يطلقها الإنسان، والتي يمكن قياسها بشكل جيد، في توليد قوة إيجابية كبيرة (تسخن) إلا أن القوى الأخرى التي يسببها الإنسان والتي لا تقاس بشكل جيد وخاصة التغيرات في مركبات الهباء الجوي وفي السحب وفي النماذج التي تستخدم فيها اليابسة فإنها تؤدي إلى ظهور

قوى سلبية توازن التسخن نتيجة ظاهرة الاحتباس الحراري».

يبقى التعقيد المتأصل في النظام المناخي دوما حاضرا ليحول دون نجاح المحاولات الجارية للتنبؤ بالمناخ في المستقبل، وكان التحدي الذي تفرضه العوامل الفيزيائية ليس كافيا.

بالنظر إلى تعقيدات المناخ والإمكانات الحالية المحدودة في محاكاته، قد يتوقع المرء أن تكون البيانات المتعلقة بمسؤولية الإنسان عن التغير المناخي مدروسة بشكل واع وحذر وخاصة تلك التي تصدر باسم المجتمع العلمي. لذلك أثار ملخص التقرير الذي أصدرته هيئة IPCC في العام 1996 والذي تضمن تأكيدا على أن «محصلة الأدلة تبين تغيرا مناخيا ملموسا بسبب النشاطات البشرية» قلق كثير من العلماء. ويذهب تقرير هيئة IPCC الأخير الذي أصدرته في العام 2001 إلى أبعد من ذلك بالادعاء بأن: «هناك برهان جديد وقوي على أن السبب في معظم التسخن الملحوظ خلال الخمسين عاما الماضية يعود إلى النشاطات البشرية». إلا أن معظم هذه الأدلة هي نتيجة عمليات محاكاة حاسوبية جديدة لا تتناول بشكل كاف التباين بين درجات حرارة سطح الأرض والغلاف الجوي في السجل التجريبي، ولا تأخذ بعين الاعتبار الشكوك الكبيرة حول إسهامات الهباء الجوي والعوامل الأخرى. ويورد أحد التقارير التي أصدرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم في العام 2001 حول النماذج المحاكية ما يلي:

بسبب الحجم الكبير وغير المؤكد حتى الآن للتغيرات الطبيعية المتأصلة في سجل المناخ، بالإضافة إلى الشكوك المتعلقة بالتواريخ الزمنية للقوى المؤثرة المختلفة (والهباء الجوي على الأرجح) فإنه لا يمكن إثبات وجود علاقة واضحة بين تراكم غازات البيوت الزجاجية في الغلاف الجوي والتغيرات المناخية الملاحظة خلال القرن العشرين.

يدل المقدار الكبير للتسخن الملاحظ بالمقارنة مع التغيرات الطبيعية المتزامنة معه - كما أظهرتها نماذج المحاكاة الحاسوبية للمناخ - على وجود مثل هذا الترابط، إلا أنه لا يشكل دليلا على أي منهما لأن نماذج المحاكاة يمكن أن تكون ناقصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية التي تحصل في الفترة التي قد تمتد من عقد إلى قرن من الزمن.

تبنت وسائل الإعلام والمنشورات البيئية تقارير هيئة IPCC هذه كمحور لترويج المعلومات حول تسخن جو الأرض، وكانت آثارها السياسية هائلة. وشكل التقرير الذي صدر في العام 1996 القاعدة الرئيسية للسياسة المناخية التي اتبعتها الحكومات في معظم الدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وتنصح هيئة IPCC في التقرير بإجراء تخفيضات كبيرة في إحراق الوقود الأحفوري لتجنب حدوث ارتفاع كبير في درجات حرارة الجو والتي قد يترتب عليه

نتائج وخيمة. كانت هذه النصيحة هي القوة الدافعة وراء توجه الحكومات في العام 1997 إلى تبني بروتوكول كيوتو لتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في المستقبل القريب.

تضمن البروتوكول في شكله الأصلي أخطاء عديدة، فأولا استثنى الدول النامية بما فيها الصين والهند والبرازيل من تخفيضات الانبعاثات، مع العلم أن مثل هذه الدول تعتمد بشكل متزايد على الوقود الأحفوري، وتتجاوز انبعاثاتها الحالية من غازات البيوت الزجاجية انبعاثات الدول المتطورة. وثانيا، دعا البروتوكول إلى إجراء تخفيضات في استخدام الوقود الأحفوري على المدى القصير للتوصل إلى الأهداف التي تم تحديدها للانبعاثات، دون أن يأخذ كلفة تحقيق تلك الأهداف بعين الاعتبار. قد يترتب على فرض تخفيضات في استخدام الوقود الأحفوري نتائج اقتصادية خطيرة بالنسبة للدول الصناعية (يطالب البروتوكول الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض نسب إحراق الوقود الأحفوري فيها بأكثر من 30% للوصول إلى النسبة المستهدفة في تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للعام 2010). كما قد يترتب على هذه التخفيضات نتائج أشد خطورة بالنسبة للدول الفقيرة إذا ما وافقت في النهاية على أن تشملها الأهداف الموضوعة للانبعاثات، وينبغي دفع تكاليف التخفيضات مقدما بينما ستجنى الفوائد المفترضة لاحقا بعد عقود كثيرة من الزمن.

وثالثا تعد التخفيضات في الوقود الأحفوري التي يدعو إليها البروتوكول ضئيلة إلى حد كبير بحيث لن تكون فعالة - ستخفض 0.06°C فقط من التسخن الجوي مع حلول العام 2050 وذلك بالاستناد إلى إحدى التقديرات.

تم التوقيع على معاهدة كيوتو في العام 1997 من قبل كثير من الدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن حتى يكون للمعاهدة وضع قانوني من المفترض أن تصادق عليها الدول التي تشكل مجتمعة 55 في المائة من انبعاثات غازات البيوت الزجاجية في العالم. وفي شهر يونيو من العام 2002 تم تصديق البروتوكول من قبل 73 دولة بما فيها اليابان وجميع دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة. تُعد هذه الدول بمجملها مسؤولة عن 36 في المائة فقط من الانبعاثات، ويمكن التوصل إلى نسبة 55% المطلوبة عندما تصادق روسيا على البروتوكول كما هو متوقع. ومع ذلك فإنه من غير المحتمل أن يكون للمعاهدة فاعلية حقيقية دون تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليها، تعارض إدارة بوش المعاهدة بسبب ما قد يترتب عليها من آثار اقتصادية سلبية على أمريكا، ولهذا فإنها لم تحاول حتى الآن الحصول على موافقة مجلس الشيوخ عليها، كما لم تقدم إدارة كلينتون المعاهدة للمجلس للمصادقة عليها مع أنها كانت قد وقعت على البروتوكول الأولي، إذ

بعض علماء البيئة يدعون أن الكوارث الطبيعية المتعلقة بالطقس تزداد في تكرارها بسبب تسخن جو الأرض الذي يسببه الإنسان

كانت تدرك أن مجلس الشيوخ الأمريكي تبنى بالإجماع قراراً يرفض فيه من حيث المبدأ أية معاهدة تتعلق بالتغير المناخي لا تتضمن مشاركة عملية من الدول النامية.

في الوقت الذي بقيت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في موقع المعارض للمعاهدة، وافقت 165 دولة في شهر نوفمبر من العام 2001 على نسخة معدلة من معاهدة كيوتو تسهل عملية تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من خلال السماح للدول بالمتاجرة بالحصص الممنوحة لها في إطلاق ثاني أوكسيد الكربون، ومنح الدول رصيدا إضافيا مقابل توسيع الغابات والأراضي الزراعية التي تمتص غاز ثاني أوكسيد الكربون من الجو. ترى دراسة أجراها الاقتصادي ويليام نوردهاوس William Nordhouse نشرت في مجلة العلوم Science (9 نوفمبر 2001) أن معاهدة كيوتو المعدلة حسب هذه الخطة ستستوجب تكاليف كبيرة ولن تحقق تقدما للوصول إلى هدفها وستؤدي إلى نزاعات سياسية بسبب عمليات التحويل الضخمة للأموال التي ستنشأ عن المتاجرة بالانبعاثات، ويخلص نوردهاوس إلى أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المعاهدة كان سيكلفها 2.3 تريليون دولار خلال العقود القادمة - أكثر من ضعف الكلفة الكلية لجميع المشاركين الآخرين، لذلك ليس هناك حاجة لأن نكون متعاطفين مع السياسة العامة الأمريكية المتعلقة بالتغير المناخي حتى نتفهم تردد الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون شريكا غير متساو إلى حد بعيد مع بقية الشركاء في مشروع كيوتو.

على الرغم من استمرار الجدل السياسي، استطاع العلم الابتعاد عن المحور الضيق السابق للجدل حول ثاني أوكسيد الكربون كعامل للتنبؤ بالتسخن الجوي، وتزايد إدراك العلماء بأن المناخ العالمي في المستقبل سيتحدد على الأغلب من قبل مجموعة متغيرة لعوامل معقدة ومعادلة لبعضها بعضاً ليس للإنسان سيطرة على معظمها، وجميعها غير مفهوم بشكل كاف. ولكن بصرف النظر عن الأسباب، نحن نعلم بالتأكيد أن سطح الأرض تسخن خلال القرن الماضي، وعلى

حتى الزيادة البسيطة في درجات الحرارة ستؤدي إلى فصل زراعي أطول خال من الصقيع - وهي ميزة لكثير من المزارعين

الرغم من أننا لا نعلم إلى أي مدى سيصل هذا التسخن في المستقبل أو فيما إذا كان سيحدث أي تسخن على الإطلاق، فإنه لا بد وأن نطرح بعض الأسئلة الحساسة: ما مدى أهمية تسخن جو الأرض؟ ماذا ستكون النتائج إذا ما ارتفع معدل درجة حرارة الأرض خلال القرن الحالي نحو درجتين مئويتين على سبيل المثال؟

توقع بعض علماء البيئة حدوث نتائج خطيرة من جراء تسخن الأرض، بما فيها تقلبات شديدة في الطقس وتراجع كبير في الإنتاجية الزراعية وارتفاع مدمر في مستوى البحار وانتشار الأمراض. ويحث الناشطون البيئيون على فرض التزامات دولية أقوى بكثير من تلك الواردة في معاهدة كيوتو لتخفيض إحراق الوقود الأحفوري، ويبررون الإجراءات على أنها وقائية. ويرد الآخرون الحجة بأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التخفيضات المفروضة على استخدام الوقود الأحفوري ستكون أكثر خطورة من تأثيرات ارتفاع درجات الحرارة التي يمكن أن تكون بسيطة أو ربما مفيدة.

يبدو أنه من غير المحتمل إيجاد حل للجدل الدائر حول تأثير الإنسان في المناخ على مدى عقود عديدة، إلا أنه بالإمكان تبني وجهة نظر أقل تشاؤما حول المخاطر الناتجة عن عالم أكثر سخونة، وفي جميع الأحوال نحن نعيش اليوم في عالم حدث فيه التسخن فعلا. فخلال 2500 سنة الأخيرة تغيرت درجات الحرارة بأكثر من 3°C وجاءت بعض التغيرات بشكل مفاجئ إلى حد كبير تجاوزت التغيرات التدريجية التي توقعتها هيئة IPCC. استطاع الإنسان طوال التاريخ المسجل للمناخ الاستمرار في الحياة والازدهار في مناطق تتباين في مناخاتها أكثر من تباين المناطق التي يمكن أن تنشأ عن التغيرات في درجات حرارة الجو التي يدور حولها النقاش.

من المرجح أن يكون أولئك الذين يتوقعون تراجعا في الإنتاج الزراعي نتيجة المناخ الأكثر سخونة يعكسون الأمور. فمن الناحية التاريخية كانت الحقب الدافئة مفيدة للتنمية والحضارة بينما كانت العصور الباردة ضارة لهما. فعلى سبيل المثال سهّلت الحقبة الدافئة في القرون الوسطى Medieval Warm Period والتي كانت بين الأعوام 900-1300 استقرار القراصنة الاسكندينافيين Viking في كل من إيسلندة وغيرينلاند، بينما أدى

ينبغي على صانعي القرار توخي الحذر الشديد في استخدام النماذج المناخية الحالية كمؤشرات كمية لتسخن جو الأرض في المستقبل

العصر الجليدي الصغير الذي تلاه إلى تلف المزروعات وإلى حدوث مجاعات وأمراض، وحتى الزيادة البسيطة في درجات الحرارة ستؤدي إلى فصل زراعي أطول خال من الصقيع - وهي ميزة لكثير من المزارعين وخاصة في المناطق الكبيرة الباردة مثل روسيا وكندا. يعرف علماء الزراعة أن زيادة ثاني أوكسيد الكربون الجوي يعزز نمو النبات وتطوره في البيوت الزجاجية، ومن المتوقع أن ترفع مثل هذه الزيادة على مستوى الكرة الأرضية من الإنتاجية الإنمائية والبيولوجية للنبات وكذلك من فعالية استخدام المياه. توصلت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من منظور اقتصادي إلى النتائج نفسها، وهي أن التسخن المعتدل لجو الأرض سيؤدي بشكل شبه أكيد إلى تحقيق فوائد اقتصادية أساسية وخاصة بالنسبة لقطاعي الزراعة والحراجة. وبالطبع تكون مثل هذه الإسقاطات عرضة لشكوك كبيرة ولا يمكنها استبعاد حدوث تأثيرات سلبية غير متوقعة.

أما بالنسبة للقلق من أن درجات الحرارة العالية يمكن أن تتسبب في نشر الأمراض التي تنقلها الحشرات مثل الملاريا وحمى الضنك(6) dengue والحمى الصفراء، فليس هناك دليل ثابت يدعم هذا. ورغم أن مسألة انتشار المرض تعتبر مسألة معقدة، إلا أن الناقلين الرئيسيين لهذه الأمراض - التي كانت منتشرة في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا وروسيا خلال القرن التاسع عشر عندما كان العالم أكثر برودة - هم على الأغلب من الناس الذين يسافرون في جميع أنحاء العالم والحشرات التي تنتقل مع الناس والبضائع. لن يكون المناخ البارد بالتأكيد الحليف القوي لمكافحة الأمراض في المستقبل، وإنما التحسين المنظم في مجال السيطرة على الحشرات المحلية وجودة المياه والصحة العامة. وعندما يتراجع الفقر وتتحسن الأوضاع المعيشية في العالم النامي، عندها يمكن توقع تراجع الأمراض وانتشارها. ويعبر بول رايتر Raul Reiter وهو اختصاصي في الأمراض التي تنقلها الحشرات عن هذا بقوله:

إن الأمراض التي تنتقل بوساطة الحشرات ليست أمراضا مناخية وإنما أمراض تتعلق بالفقر، ومهما كانت حالة المناخ ستبقى الدول النامية معرضة لخطر الأمراض حتى يستخدم الناس مناخل للنوافذ ومكيفات الهواء والطب الحديث وأسباب

(6) مرض من أعراضه وجع في الرأس وأوجاع شديدة في المفاصل وطفح جلدي.

لا يؤيد سجل درجات الحرارة الفعلية الادعاءات بأن الأرض كانت تسخن باستمرار طوال القرن الماضي

الراحة الأخرى التي يعتبرها معظم الأمريكيين أشياء بديهية، وباعتبارها قضية سياسية اجتماعية فإن أفضل إجراء وقائي يمكن اتخاذه هو تحسين مستويات المعيشة عموما والبنية الصحية التحتية بشكل خاص.

حذرت إحدى أكثر التوقعات تشاؤما (وأكثرها رواجا إعلاميا) التي طرحها الباحثون النظريون حول تسخن جو الأرض من أن ظاهرة الاحتباس الحراري ستسبب ارتفاعاً في مستوى البحار، ونتيجة لذلك فإن كثيراً من الجزر في المحيطات والمناطق المنخفضة مثل بنغلاديش قد تغمرها المياه. ولكن في الواقع فإن مستوى البحر - الذي كان في وقت من الأوقات منخفضا بحيث كان يكشف جسرا من اليابسة بين سيبيريا وألاسكا - يرتفع الآن وهو يرتفع منذ آلاف السنوات. تبين تحليلات أجريت مؤخرا أن مستوى البحر ارتفع بمقدار 1-2 سنتيمتر (0.4-0.8 إنش) في القرن خلال الثلاثة آلاف سنة الماضية. فسرت بعض الدراسات القياسات المباشرة لمستوى سطح البحر التي أجريت خلال القرن العشرين على أنها تبين أن مستوى البحر يرتفع الآن بشكل أسرع بكثير من السابق، أي بنحو 10-25 سنتيمترا (4-10 إنشات) في القرن، إلا أن هناك دراسات أخرى توصلت إلى أن سرعة ارتفاعه أقل بكثير من هذا، ومهما يكن مقدار تسارع ارتفاع سطح البحر فيعتقد أن التغير حدث قبل بدء الحقبة الصناعية.

قبل أن نفكر فيما إذا كان الارتفاع المستمر في مستوى سطح البحر له أية علاقة باستخدام الإنسان للوقود الأحفوري، للنظر إلى ما يقوله العلم حول وجود علاقة محتملة بين تغير حرارة الأرض وتغير مستوى سطح البحر، والقضية أكثر تعقيدا مما تبدو عليه في البداية.

تتمدد المياه عندما تسخن وهذا يمكن أن يؤدي إلى «ارتفاع» مستوى سطح البحر، إلا أن التسخن يزيد من تبخر مياه المحيطات الذي يمكن أن يزيد بدوره من تساقط الثلوج فوق الغطاء الجليدي للقطب الشمالي والقطب الجنوبي وينقص المياه من المحيطات «ويخفض» مستوى البحار. إن الأهمية النسبية لهذين العاملين غير معروفة.

نحن نعلم من الدراسات حول الغطاء الجليدي للقطب الجنوبي الغربي بأنه يذوب بشكل مستمر منذ العصر الجليدي الكبير الأخير قبل نحو 20000 سنة، وأن مستوى سطح البحر في ارتفاع مستمر منذ ذلك الوقت، وقد يكون من غير الممكن تجنب الذوبان المستمر للغطاء الجليدي حتى العصر الجليدي التالي حيث سيرتفع مستوى سطح

البحر نحو 15-18 قدما عندما يذوب الغطاء الجليدي بشكل كامل.

اقترحت آليات أخرى لتفسير الارتفاع الطبيعي لمستوى البحر بما فيها تغيرات تضاريس أحواض المحيطات، وتعزو النماذج الحاسوبية النظرية للمناخ السبب في معظم الارتفاع في مستوى سطح البحر إلى التمدد الحراري للمحيطات، ولهذا فإنها تتوقع أن أية زيادة إضافية في درجات حرارة الأرض (المفترض أنها ناتجة عن النشاطات البشرية) ستسّرع من ارتفاع مستوى البحر، إلا أنه بسبب عدم تمكن هذه النماذج من التعامل بشكل كاف مع مجمل الظواهر الطبيعية التي لها علاقة بالموضوع، فإنه من المفترض أن ننظر إلى تلك التوقعات حول ارتفاع مستوى البحر بارتياب.

تعد الأسباب الطبيعية لارتفاع سطح البحر جزءاً من تطور الأرض، وليس لها أية علاقة بالنشاطات البشرية ولا يستطيع الإنسان عمل شيء تجاهها، وكانت الحضارة البشرية تتكيف دوما مع مثل هذه التغيرات كما تتكيف مع الزلازل الأرضية والظواهر الطبيعية الأخرى. هذا لا ينفي أن التكيف مع التغيرات الطبيعية يمكن أن يكون مؤلماً في بعض الأحيان، إلا أننا ما دمنا لا نستطيع فعل شيء حيال بعض الظواهر الطبيعية فلا بد وأن نتكيف معها مهما كانت مؤلمة، ومن المرجح أن يكون تغير مستوى سطح البحر إحدى هذه الظواهر التي ليس للإنسان سيطرة عليها.

يدّعي بعض علماء البيئة بأن الكوارث الطبيعية المتعلقة بالطقس تزداد في تكرارها وحدتها، ويعتقدون أن هذا نتيجة لتسخن جو الأرض الذي يسببه الإنسان، إلا أن السجلات لا تؤيد هذه الادعاءات. وعلى العكس من ذلك وجدت عدة دراسات إحصائية أجريت مؤخرا أنه ليس هناك زيادة في حدوث الكوارث الطبيعية - الأعاصير hurricanes والأعاصير الاستوائية(7) typhoons والعواصف المدارية والفيضانات والعواصف الثلجية والحرائق الطبيعية الهائلة(8) wildfires وموجات الحر والزلازل. هناك في الواقع تزايد في تكاليف الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وهذا ما يثير فزع شركات التأمين وإدارات الطوارئ الحكومية، والسبب في هذا هو أن الناس في المجتمعات الغنية يبنون ممتلكات باهظة الثمن في أماكن معرضة للمخاطر الطبيعية مثل شواطئ البحار والهضاب المنحدرة ومناطق الغابات.

مع وجود خيارات عديدة أمام المجتمع ينبغي أن نتساءل عن التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تحدث إذا ما قرر الناس التكيف مع

(7) تحدث في منطقة الفيليبين أو بحر الصين.

(8) وهي حرائق تحدث في المناطق الطبيعية التي تكثر فيها الأشجار أو المزروعات وغالبا ما يتسبب بها إهمال الإنسان، إلقاء عود ثقاب، أو ربما تحدث بسبب طبيعي، صاعقة جوية، وفي حال حدثت في منطقة جفاف فإنها تنتشر بسرعة كبيرة ويصعب السيطرة عليها -المترجمة.

التغيرات المناخية بصرف النظر عن مسبباتها من جهة، ومن جهة أخرى إذا ما قررت الحكومات فرض سياسات متشددة لمحاولة التخفيف من الإسهامات البشرية المفترضة في هذا التغير. من المؤكد تقريبا أنه سيكون للتكيف مع التغيّر الأولوية من وجهة النظر الاقتصادية على الأقل، وقد بينت عدة تحليلات أن الكلفة الإجمالية لأسوأ النتائج المترتبة على ظاهرة التسخن لن تتجاوز ما يعادل تخفيض الإنتاج العالمي بمقدار 2%. ومع توقع تضاعف متوسط دخل الفرد السنوي أربع مرات خلال القرن المقبل، تبدو الخسارة المحتملة ضئيلة فعلا. تبين دراسة اقتصادية أجريت مؤخرا ويتم التأكيد فيها على تبني التكيف مع التغير المناخي بأنه من المحتمل أن يكون للتسخن المعتدل لجو الأرض بشكل عام آثار مفيدة وليس ضارة على اقتصاد السوق الأمريكية، مع أن حجم الفائدة النهائية سيكون صغيرا أي نحو 0.2% من إجمالي الاقتصاد. (ينبغي علينا دوما أن نتذكر الشكوك الإحصائية الملازمة لمثل هذه التحليلات، وهناك احتمالات بسيطة بأن تكون الفوائد أو التكاليف أكثر بكثير أو أقل بكثير من النتائج الأكثر ترجيحا).

وبالمقابل ستكون التكاليف الاقتصادية للإجراءات الحكومية لتقييد استخدام الوقود الأحفوري كبيرة فعلا، كما ورد في دراسة نوردهاوس المذكورة سابقا حول تكاليف الالتزام بمعاهدة كيوتو. اقترحت إحدى الدراسات التي قامت بها الحكومة الأمريكية طريقة ذات كلفة معقولة لتحقيق تخفيض في استخدام الوقود الأحفوري، وهي مزيج من فرض الضرائب على الكربون والمتاجرة العالمية بحقوق حصص الانبعاثات، وفي الواقع وردت هذه الأخيرة ضمن اتفاقية كيوتو المعدلة. إلا أن مثل هذا النظام في المتاجرة سيؤدي إلى انتقال مداخيل مالية هائلة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة مقابل حصص الأخيرة في الانبعاثات والتي لم تكن الدول الفقيرة ستستخدمها على أية حال - وليس من المنطقي الافتراض بأن الدول الغنية مستعدة لفعل هذا.

بالنظر إلى الشكوك الكبيرة في عملية تقييم نمو الاقتصاد العالمي في المستقبل والنمو المواكب له في استخدام الوقود الأحفوري، تقدّر مجموعة من الاقتصاديين تكاليف عملية تخفيض غازات البيوت الزجاجية بما يعادل 1 % تقريبا من الإنتاج العالمي، بينما تقدرها مجموعة أخرى بنحو 5 %من الإنتاج. وستكون التكاليف أعلى بكثير إذا ما فرضت تخفيضات كبيرة على الاقتصاد العالمي خلال فترة قصيرة أو إذا، كما هو مرجح، لم يتم فعليا توظيف أفضل الخطط من حيث الكفاءة الاقتصادية لتحقيق التخفيضات. يطرح ثلاثة خبراء في مجال الاقتصاد السياسي وهم هنري جاكوب Henry Jacob ورونالد برين Ronald Prinn

وريتشارد شمالينزي Richard Schmalensee المسألة بشكل صريح ومباشر: «سيكون من المستحيل تقريبا إبطاء تسخّن المناخ بشكل ملموس دون الحكم على جزء كبير من العالم بالفقر، ما لم تصبح مصادر الطاقة التي تطلق ثاني أوكسيد كربون بكميات بسيطة أو لا تطلقه على الإطلاق منافسة للوقود الأحفوري التقليدي».

هناك تسخن مستمر في جو الأرض منذ أكثر من قرن من الزمن يعود جزء منه على الأقل لأسباب طبيعية، والعالم يتكيف معه كما سبق وتكيف مع تغيرات مناخية سابقة، وإذا تبين في النهاية أن النشاطات البشرية تزيد من التسخن الطبيعي فإن كمية المساهمة البشرية ستكون ضئيلة على الأرجح، ويستطيع المجتمع التكيف معها أيضا وبكلفة بسيطة نسبيا أو ربما يستفيد منها، إلا أنه من غير المحتمل أن تطبق الدول الصناعية تخفيضات غير فعالة في استخدام الوقود الأحفوري كالتي دعت إليها معاهدة كيوتو معتمدة على الأساس العلمي المتوفر حاليا والقاصر إلى حد بعيد. يمكن أن تتجاوز تكاليف هذه العملية الفوائد المحتملة لها بفارق كبير، والبديل الأكثر فعالية هو أن تطبق الدول الصناعية على المدى القريب سياسات وإجراءات تسريع النمو في مجال التقنيات التي تستخدم الوقود الأحفوري (وجميع المصادر) بشكل أكثر فعالية، وتسريع النمو في مجال التقنيات التي لا تتطلب استخدام الوقود الأحفوري على المدى البعيد.

إذا أراد علم المناخ أن يكتسب أية مصداقية في المستقبل فينبغي أن يبقى منفصلا عن السياسة العالمية، وينبغي على الدول الغنية دعم برامج الأبحاث التي تحسن الفهم النظري لتغير المناخ وتأسيس قاعدة للمعلومات التجريبية للعوامل التي تؤثر في تغير المناخ طويل الأجل وتزيد من فهمنا لآليات الطقس قصيرة الأجل. يعد مثل هذا البحث أساسيا بالنسبة لموضوع غازات البيوت الزجاجية. إلا أن مردوده قد يكون أكبر حيث سيحسن قدرتنا على التكيف مع الظواهر المناخية العنيفة مثل الأعاصير المدارية والأعاصير القمعية والفيضانات وذلك مهما كانت أسبابها.



إرادة حديدية

بقلم: لاندون جونس

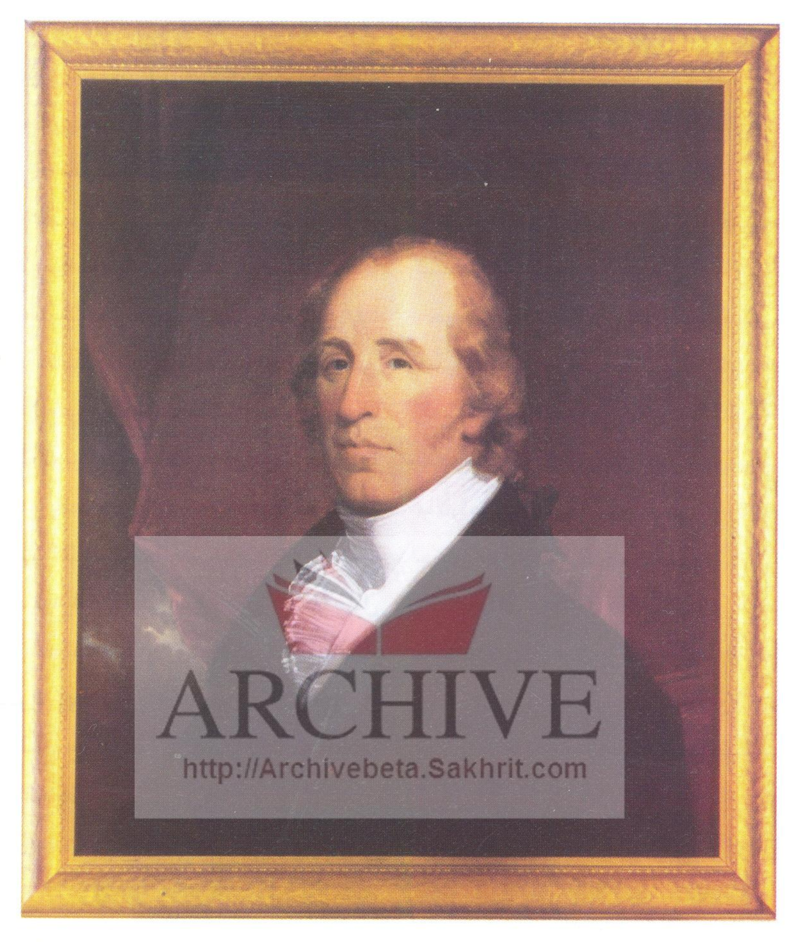
ترجمة: حاتم مصطفى السطوحي

مراجعة: د. عدنان جرجس

العنوان الأصلي للمقال: **Iron Will** ونشر في مجلة **Smithsonian** عدد أغسطس **2002**.



إذا كان ويليام كلارك معروفا حق المعرفة بالبعثة التي قام بها مع ميريويذر لويس، فإن المرحلة المتأخرة من حياته كانت تاريخية وأكثر أهمية منها.



فوق المروج المحيطة بويليام كلارك واثنين من المفوضين الفيديراليين، انتشر أكبر تجمع من الهنود الحمر شهده الرجل الأبيض على الإطلاق. وكان ذلك في صيف 1815، إذ وصل نحو ألفين من المقاتلين والنساء والأطفال ينحدرون من قبائل عديدة إلى بورتاغ دي سو (معبر سو) حيث يلتقي نهرا المسيسبي وميسوري في أعلى سانت لويس مباشرة.

واصطفت على ضفتي النهر زوارق مصنوعة من خشب البتولا الأبيض تابعة لقبيلتي كيكابو وبوتاواتمي من شمالي المسيسبي وزوارق مقطوعة من الشجر لقبيلتي أوماها وأوساغ من ميسوري.

وكان تاجر الفرو مانويل ليزا قد سلم لتوه بضعة مراكب تحمل على متنها 43 من شيوخ القبائل، وقد ارتدى معظمهم الزي القبلي المزركش والمبهرج. وكانت تجوب النهرين سفينتان حربيتان أمريكيتان هما «غفرنر في

كلارك» و«كومودور بيري» تحت جُرف صخري شاهق. ووصل الهنود إلى موقع تجمعت فيه 100 خيمة بيضاء نصبها جنود الولايات المتحدة في صفوف منتظمة. وقرعت الطبول وخفقت الأعلام في قيظ بلغ 90 درجة.

أما بالنسبة لويليام كلارك، فقد كانت تلك لحظة فاصلة في حياة حافلة بالأحداث، وثبت أيضا أنها كانت لحظة بالغة الأهمية في التاريخ الأمريكي.

ورأى كلارك في الحشد وجوها كثيرة مألوفة، وهو يقف في ظل شجرة مرتديا سترة سوداء ذات ياقة بيضاء عالية تزين شعره الأحمر وعينيه الزرقاوين الواسعتين. فقد قابل قبل عشر سنوات بعض هؤلاء الشيوخ أنفسهم عندما قاد هو وميريويذر لويس بعثة عسكرية لاكتشاف نهر ميسوري من أعلاه وعبر جبال روكي إلى المحيط الهادي في رحلتهما الشهيرة التي قطعا فيها 8 آلاف ميل.

بيد أن كلارك بوصفه حاكما لإقليم ميسوري الآن فإن جدول أعماله مختلف. فبعد تبادل التحيات المتعارف عليها طمأن «الأطفال» الهنود بأن «أباهم العظيم» في واشنطن لا يريد منهم إلا السلام. وللحصول على هذا السلام يقتضي الأمر منه أن يبذل كل مهاراته التفاوضية التي عرف بها. وبموجب معاهدة «غنت» التي أنهت حرب 1812، فقد ترك البريطانيون المهزومون الأمر للأمريكيين كي يتعاملوا مع حلفاء إنجلترا السابقين من الهنود الحمر. واستمرت بعض القبائل في مقاومة الأعداد المتزايدة من المهاجرين الأمريكيين التي تغزو بلادهم بعد أن تخلى عنها الإنجليز. وكان حل الشطر الأكبر من تلك المعضلة في يد هذا الرجل وحده.

لقد قام ويليام كلارك بدور مؤثر في تشكيل العالم الغربي في العام 1815، وتلك حقيقة قد تدهش أولئك الذين يحسبونه قائدا مغمورا في البعثة التي دامت عامين ونصف العام، وهي الأولى من نوعها التي يقطع فيها الأمريكيون القارة، من أجل أن يرسموا خريطة بالأراضي التي اكتسبها الرئيس توماس جيفرسون في العام 1803.

وظهرت عشرات الكتب عن لويس وغيره من أعضاء البعثة التي قادها لويس وكلارك، ومنهم ساكاغويا، وجون كولتر «العبد»، ويورك وحتى كلب لويس «سيمان». وتنتهي سيرة حياة لويس التي كتبها ستيفن أمبروز عام 1996، تحت عنوان «الشجاعة التي لا تقهر» بانتحار لويس في العام 1809. ومع ذلك، فإنه مما يثير الدهشة أنه لم تنشر حتى الآن سيرة حياة كاملة لويليام كلارك. وقد يكون من أسباب ذلك، الفترة التي قضاها كلارك في حياته العامة في خدمة المجتمع. فعلى النقيض مما أشار إليه إف سكوت فيتزجيرالد من أنه، «لا توجد فصول ثانية في حياة الأمريكيين»، فإن إسهامات كلارك بعد البعثة في تاريخ الغرب لها دلالة عظيمة، حتى إن اسمه كان سيصبح مشهورا أكثر لو لم يذهب إلى المحيط الهادي مع لويس. واليوم، إذ تقترب الذكرى المئوية

الثانية لبعثة لويس وكلارك (2003-2006)، يظهر أخيرا دليل جديد على خصاله الشخصية في كتاب من تأليف جيمس هولمبورج بعنوان «أخي العزيز»، وهو مجموعة من الرسائل كشف عنها النقاب أخيرا بين كلارك وأخيه الأكبر جونثان.

وظل ويليام كلارك مدة 30 عاما بعد البعثة، رجل الحكومة الفيديرالية الأول في الغرب، والقائد الذي اعتمد عليه ستة رؤساء أمريكيين من «جيفرسون» إلى «فان بيرن» الذي أوكل إليه حماية المصالح الأمريكية في منطقة كانت تتصارع عليها بشراسة كل من بريطانيا وأسبانيا. وفي الوقت نفسه، فإن كلارك كان الرجل الأبيض الوحيد الذي وثق فيه الهنود على ضفتي المسيسبي. ومع ذلك، فإن المعاهدات التي أبرمها كلارك قد أضاعت حقوق الهنود الحمر في ملايين الفدادين على أراضي ضفتي المسيسبي.

إن ما يضج مضجعنا اليوم هو الدور الذي قام به كلارك في إجلاء السكان الأصليين عن أراضيهم، وقد يكون ذلك من أسباب تردد كاتبي السير في سرد قصته. وبخلاف النصر الذي أحرزته البعثة، فإن قصة علاقات البيض بالهنود الحمر هي قصة مضطربة. هل كانت جهود كلارك بعد البعثة محاولات حسنة النية من أجل إنقاذ السكان الأصليين الذين كانت ستطيح بهم حضارة البيض بصورة أشد مأساوية لولا هذه الجهود؟ أم كان عميلا للأمريكيين الطامعين في الأرض الذين لا يرون غضاضة في خداعهم للهنود الحمر؟ أم أن الحقيقة ليست هذا ولا ذاك؟ وهل كان كلارك يجسد كل تناقضات زمنه وتضارباته في مسائل العرق والوطن؟

وتوضح السجلات أن جهود كلارك للتوفيق بين المصالح المتضاربة للهنود الحمر والمستوطنين النازحين نحو الغرب والحكومة الفيديرالية قد استهلكته وأصابته بخيبة أمل عميقة. كما تكشف هذه السجلات بالمثل عن أن تلك الجهود قد أفضت إلى مأساة مروعة، وهي النزوح الإجباري لعشرات الآلاف من الهنود الحمر من ديارهم في الشرق والجنوب إلى أراضي في أوكلاهوما وكنساس عبر المسيسبي.

وفي وقت هذا النزوح الجماعي للهنود في «بورتاج دي سو» (Portage Des Sioux) كانت سانت لويس لا تزال مستوطنة نائية يسكنها حوالي ألفي نسمة، تنتصب مثل بيروت القديمة على حافة معظم الأراضي المتنازع عليها في القارة. لقد كانت المدينة الوحيدة غير الهندية غرب المسيسبي. وكان الأمريكيون والإنجليز والأسبان والروس كلهم يتنافسون من أجل كسب ولاء مائة ألف من الهنود الحمر الذين كانوا الموردين الرئيسيين للفرو، وهي التجارة الرائجة في زمانها. وكان استمرار توريد الفرو يتوقف على ما تحقق من سلام مع الهنود الحمر.

بيد أن المستوطنين الأمريكيين الذين كانوا يخشون الهنود في الشهور التي أعقبت معاهدة

«غنت» كانوا في نظرتهم لشركائهم التجاريين أقرب إلى نظرتهم للإرهابيين. وفي فصل الربيع قبل انعقاد المجلس، ذكرت جريدة «ميسوري» الرسمية: «قليلة هي الأيام التي تمر دون حدوث عمل مروّع وشنيع، كأن تذبح عائلة أو تطلق النيران على المسافرين أو يُقطعون إربا على الحدود، أو في الأحياء المجاورة لقرانا، وتمر المذبحة على أنها أمر عادي متوقع، إلى أن ترد أنباء عن مذبحة أخرى».

وأدرك كلارك وهو يطل على الجمع الكبير أن قبيلة واحدة قد ظهر جليا غياب كبار زعمائها عن المجلس، إذ أرسل قوم قبيلة السوك الأعوان فقط. وهؤلاء يقطنون نهر الروك (الذي يقع بالقرب من ديفنبورت الحالية بأيوا) وزعيمهم قائد المحاربين المحبوب ماكتا تمشيكيا كياك، ويعرفه البيض بـ «الصقر الأسود». ولو لم توقع «السوك» على المعاهدة، وهي أشد قبائل المسيسبي بأسا في القتال لما كان لمبادرة السلام التي طرحها كلارك أهمية تذكر.

وكان كل من كلارك والصقر الأسود في منتصف الأربعينيات من العمر في ذلك الوقت. وكان الصقر الأسود شخصية قيادية يُمثل ثقافة قومه، وكذلك كان كلارك.

وكان طول الصقر الأسود المحارب لا يتجاوز ستة أقدام، مفتول العضلات، عريض المنكبين ويزن نحو 140 رطلا، ويتوسط رأسه الحليق خصلة واحدة قصيرة من الشعر، ربط بها ريشة.



وأثار غياب الصقر الأسود «في بورتاج دي سو» حفيظة كلارك الذي راح ينذر: إما أن يأتي ويوقع المعاهدة وإما - كما تذكر أحد زعماء السوك - «أن تسيل الدماء بسبب عصيانهم». وحرّك تهديد كلارك العلني مشاعر أعداء «السوك» من القبائل الأخرى حتى أنهم نهضوا وبدأوا يهتفون مبتهجين. وانسل رجال السوك من المجلس مذعورين في جنح الظلام.

ولم تكد المفاوضات تبدأ حتى وقع حدث آخر هدد بإفساد الاجتماع، إذ مات فجأة «بلاك بوفالو» أحد زعماء قبيلة السوك الذي يعرفه كلارك حق المعرفة من أيام البعثة الأولى، وكان ذلك نذير شؤم عند الهنود. ولكن كلارك تصرف بدبلوماسية، فشيع المتوفى في جنازة عسكرية كاملة، وأمر بإطلاق النار من البنادق تحية له. ثم، وفي لحظة تاريخية، ألقى

زعيم من قبيلة أوماها اسمه «بيغ إلك» كلمة تأبين مؤثرة عن عدوه يعظ بها القبائل الأخرى: «لا تحزنوا... إن المصائب لتنزل بأحكم الرجال وبخير الرجال».

لقد صفّت خطبة «بيغ إلك» الأجواء، بل إن كلارك خفف التوترات بعرض مهاراته في تقليد الطيور والحيوانات، بينما ابنه ذو السنوات الستة يلهو بالقرب منه. ووقعت في نهاية الأمر 13 قبيلة على معاهدات تشدد على «السلام والصداقة الدائمين». وفي المقابل، وعد كلارك بأن يحميهم وأن يضمن ما تبقى لهم من أراض. وختم العملية بشرب نخب السلام ومنح هدايا بقيمة 30 ألف دولار مما أغضب مستوطني «سانت لويس» الذين ما برحوا يطالبون بالثأر والانتقام.

إن هذا المجلس الكبير سيصبح فيما بعد نقطة تحول لم تخطر على بال أحد. وبوضع نفسها تحت «حماية» الحكومة الفيديرالية فقد خسرت القبائل قدرتها على التعامل مع البريطانيين ضد التوسع الأمريكي. وبدأ المستوطنون الذين أوقفت تقلهم حرب 1812 بالتدفق من جديد عبر المسيسبي. ومنذ ذلك الوقت، والمجالس بين الأمريكيين والهنود الحمر لم تعد تعقد من أجل «السلام والصداقة الدائمين»، وإنما من أجل النزوح وفقدان الأرض.

لقد تبين لكلارك أن الصقر الأسود مشكلة أكبر مما كان يتوقع، إذ بعد مماطلة وتأخير زار الصقر الأسود أخيرا كلارك في سانت لويس في شهر مايو التالي. وتذكر الصقر الأسود بمرارة المعاهدة قائلا: «لقد وقعت المعاهدة دون إدراك مني أنني بعملي هذا قد قبلت بالتخلي عن قريتي (للبيض)». فقد صادق الصقر الأسود دون قصد منه على معاهدة مقيتة في العام 1804، وضعت في أيدي البيض ملايين الفدادين من أراضي قبيلته شمالي المسيسبي وماذا كان الثمن؟ بضائع قيمتها 2234 دولاراً وعطاء سنوي قدره ألف دولار. أما معاهدة 1816، فكانت خطوة أخرى على الطريق نحو حرب الصقر الأسود الوحشية، التي اندلعت بعدها بستة عشر عاما. فقد اعتقد الصقر الأسود أن البيض خدعوه مرة أخرى.

وكان كلارك منذ نعومة أظافره يعيش في عالم مزقه العنف والصراعات بين الهنود الحمر والبيض. وجذبت تقارير في أعقاب الثورة (الأمريكية) (1) عن الأراضي الخصبة فيما وراء جبال أبلاش عائلة كلارك بما فيها بيلي ذو الأربعة عشر ربيعا فحملت أمتعتها، ومعها على الأرجح مجموعة من العبيد، واتجهت صوب الغرب من فيرجينيا في العام 1784، واستقرت في أعلى الشلالات بالقرب مما هو اليوم مدينة لويسفيل. وهناك، وجدت العائلة نفسها وسط صراع مرير بين المستوطنين المهاجرين والهنود الحمر الذين يدافعون عن أراضيهم التي يمارسون فيها أعمال الصيد التي ورثوها عن آبائهم. وعلى

(1) هي الحرب التي اندلعت بين بريطانيا العظمى والمستعمرات الأمريكية (1775-1783) وانتهت بفوز المستعمرات باستقلالها - المترجم.



نهر واباش الأصغر قتل الهنود أحد أشقاء بيلي الأكبر منه (وكان ترتيبه التاسع من بين عشرة أبناء).

وأما جورج روجرز كلارك، الابن الثاني في العائلة وبطل من أبطال حروب الثورة الأمريكية، في الثانية والعشرين من عمره وهو يكبر بيلي، فكان على وجه الخصوص محارباً هندياً شرساً لا يرحم، إذ قاد سلسلة من عمليات البحث والتدمير في مقاطعة شوني شمالي أوهايو، وأحرق القرى وحقول الذرة ونهب متاع المقابر وفرو رؤوس القتلى من الأعداء.

وفي وسط هذه «الأرض الدامية المظلمة»، وهو الاسم الذي كانت تعرف به حدود أوهايو في ذلك الوقت، ترعرع بيلي، فكان صلب البنية طوله ستة أقدام، سمح الخلق. وانضم إلى الميليشيا في 1789، وشارك في عدد من الحملات الهندية بوصفه ضابط تموين، يبني الحصون ويرافق قطارات المؤن. وقد شهد مناوشات مع القبائل الهندية وبرز فيها جنديا شجاعا وقديرا حتى داخل نطاق أسرته صاحبة الإنجازات الكثيرة.

وفي العام 1792، انتقل بيلي ذو الاثنين والعشرين ربيعا إلى الجيش النظامي بمهمة ملازم أول وقعها جورج واشنطن. وخدم تحت

إمرة الجنرال «ماد أنتوني واين»، وقاد بعثة إلى «شيكاسو بلافس» بالقرب من ممفيس الحالية. وفي العام 1794، قاد سرية رماة في معركة «فولن تيمبرز» التي قمعت مقاومة «مشوني» ليستقر الأمر للمستوطنة الأمريكية شمالي أوهايو. وفي الشتاء التالي، قابل كلارك Ensign Meriwether Lewis، الذي يكبره كلارك بأربع سنوات، عندما انتقل لويس إلى سرية الرماة.

وبحلول العام 1803، كان كلارك الذي بلغ الثالثة والثلاثين من عمره قد قطع مسافات شاسعة عبر الغرب الأبلاشي. وكان يأتمر على بعثات عسكرية تتحرك على الأنهار، تصنع الخرائط، وتحتفظ بسجلات يومية على طول الطريق. وكان يعرف كيف يبني الحصون ويزودها بالمؤن، وقد شهد معارك مع الهنود الحمر وتعرف على حضاراتهم وثقافاتهم، ولم يبتعد لويس كثيرا عن الحقيقة عندما كتب لكلارك في 19 يونيو 1803 أنه «ما من رجل على وجه الأرض» أصلح من كلارك لمشاركته في قيادة الرحلة البحرية إلى المحيط الهادي.

وكان لويس الضابط في الجيش في ذلك الحين، قد خطط للبعثة أثناء عمله بالبيت الأبيض سكرتيرا شخصيا للرئيس توماس جيفرسون. ومع أن كلارك كان شريكه في قيادة الرحلة إلى المحيط الهادي، فإن الترقية التي كان ينتظرها من الجيش لم تأت أبدا، وهي حقيقة محرجة أخفاها الرجلان، وآثرا أن يعاملا بالتساوي.

على أن هذين الندين ليسا شخصيتين متماثلتين، إذ دَرَجَ الباحثون والكتاب لسنوات عديدة على تصوير لويس وكلارك كشخصيتين متضادتين في المزاج والطبع. فإذا كان لويس مثقفا أرستقراطياً، متقلب المزاج من فرجينيا، فإن كلارك كان بسيطاً، صريحاً، وواثق الخطوة من كنتاكي. ويبدو أن سجلات يوميات البعثة تدعم هذه الفكرة. فالصفحات التي دونها لويس في الغالب طويلة وتنم عن علم وثقافة وتحفل بالزخرفة اللفظية، في حين أن الصفحات التي دونها كلارك كانت قصيرة وواقعية ومليئة بالأخطاء الإملائية. ففي حين كتب لويس بحماس عن المناظر «الخلابة والرائعة بالفعل»، كتب كلارك «بشكل ساخر» عن صراعه مع «البعوض» المزعج. بيد أن هذه الصورة النمطية تخفي وراءها خصال كل من الرجلين. فخلال البعثة كان لويس يتصرف بصورة أقرب إلى المخطط الاستراتيجي للجماعة، مثل مسؤول تنفيذي رئيسي ذي بصيرة. بينما كان كلارك ضابط التنفيذ العملي على حيز الواقع. ولكن بسبب نوبات الكآبة المتكررة التي كانت تنتابه فشل لويس على نحو غير معلل بكتابة مذكراته لفترات طويلة من الزمن، أما كلارك فلم يفوته من كتابة يومياته إلا القليل وهو في رحلة صيد. وفي أخطر ساعات البعثة، عندما أوشكت الفرقة على الموت جوعا أثناء عبورهم لولوتريل (ممر لولو) (2) بأيداهو في خريف 1805، كان كلارك هو الذي اتخذ القرار بالتقدم إلى الأمام

(2) من ولدوا في جزائر الهند الغربية أو أمريكا اللاتينية، لكنهم من أصول أوروبية - المترجم.



بحثا عن المأوى والطعام.

وكان الهنود يحبون كلارك على وجه الخصوص، إذ إن لويس كان قد تلقى تدريبا في الطب بإشراف بنيامين راش في فيلادلفيا، كي يكون طبيب البعثة الأول؛ لكنه كان كثيرا ما يغضب على الهنود الحمر بسبب مزاجه العصبي. في حين أن كلارك كان شفوقا عليهم. وفي رحلة العودة برز كلارك بوصفه «الطبيب المفضل» عند الهنود الحمر، إذ جذب جموعا غفيرة من المرضى إلى القرى.

وعندما ضرب زوج غيور من الهنود الحمر امرأته نهض كلارك لنجدتها دونما تردد. وكانت «سكاغويا» متيمة بكلارك، حتى إنه عندما أوشكت الفرقة على الهلاك جوعا، منحته «قطعة خبز» كانت قد احتفظت بها لأجل طفلها. وفي عيد الميلاد 1805 أهدته «مجموعتين من ذيول القاقوم». ورد كلارك لها الجميل بعد البعثة بأن تبنى ابنها جان بابتيست (بومبي) وتكفل بمصاريف تعليمه. (ثم بعد أن تعرف بومبي على النبيل الألماني بول أمير فيرتمبيرج، سافر إلى أوروبا قبل أن يعود إلى الأرض الجديدة (الولايات المتحدة) ليعمل مرشدا ومترجما للبعثات العسكرية والمنقبين عن الذهب في كاليفورنيا في عام 1849، وتوفي بومبي في العام 1866 عن 61 عاما).

وقد أصبح كلارك القائد الفعلي في إحدى مراحل الرحلة، وذلك على الأرجح بعد أن غادرت البعثة «فورت ماندان» في ربيع العام 1805 واتجهت نحو مناطق يجهلها الأمريكيون البيض. وكان الرجال دائما يتعاملون مباشرة

مع كلارك، الذي كانت مهاراته الملاحية في صنع الخرائط تحرز قصب السبق.

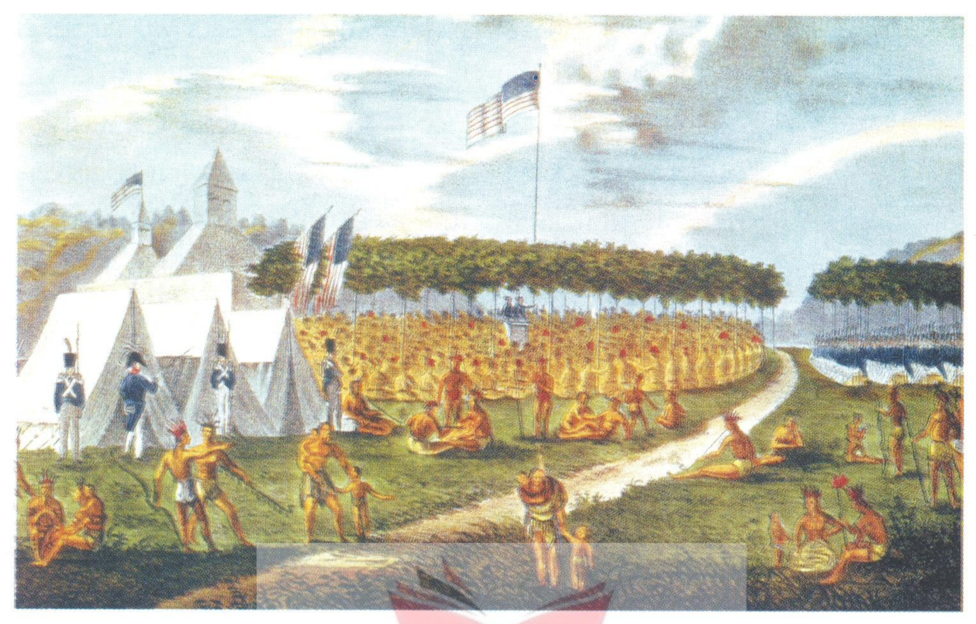
وعاد كلاهما بطلين، وعين الرئيس جيفرسون، لويس حاكما على منطقة لويزيانا الجديدة، وأصبح كلارك قائد لواء الميليشيا، والمفوض الأول للشؤون الهندية. ومع ذلك، فإن أول ما فعله هو أن عاد إلى فيرجينيا من أجل أن يتودد إلى جوديث هانكوك ويتزوجها، وهي من عائلة مرموقة. وكان قد سمى نهر جوديث في أثناء البعثة باسمها. وكان عمرها عند زواجهما 16 عاما، وعمره 37 عاما.

وانتقل كلارك وزوجته إلى سانت لويس التي كانت في ذلك الوقت بلد المرح واللهو للأمريكيين والكريبوليين(3) الفرنسيين والأسبان، والهنود الحمر، والهجناء من الجنسية الفرنسية والهندية، والعبيد والسود الأحرار. واصطحبت العائلة عبيدها ومنهم «يورك» الخادم الشخصي لكلارك والرجل الأسود الوحيد في البعثة. وكان يورك يعامل معاملة غيره في أثناء الرحلة. وعند عودتهم، توسل لكلارك أن يعطيه حريته حتى يلتحق بزوجته في «لويسفيل»، ولكن كلارك رفض، ولم يتردد في ضرب الرجل الذي صحبه إلى المحيط الهادي. وضرب امرأة حاملا بالسوط اسمها إيستر، ثم أعرب عن قلقه لأخيه جوناثان «أخشى أن تظنني سيدا قاسيا، ليس الأمر كذلك، وإنما أرى من الضرورة المطلقة أن ننجز أعمالنا». واستغرق الأمر من كلارك عقداً آخر من الزمن حتى حرّر عبده يورك.

إن ما كانت تنطوي عليه نفس كلارك من تناقضات لم تكن تختص به وحده. فالزوار القادمون من أوروبا كان يروعهم في كثير من الأحيان النفاق الأمريكي، إذ كتب الرحالة الإنجليزي فرانسيس ترولوب: «إنك لتراهم يرفعون راية الحرية بيد ويجلدون عبيدهم بالأخرى». ويضيف أيضا: «إنك لتراهم ساعة يحاضرون العامة من الناس عن حقوق الإنسان الثابتة، وساعة يسوقون الأطفال من ديارهم وأرضهم التي نشأوا فيها، وهم الذين كان يتوجب عليهم حمايتهم حسب الاتفاقيات المبرمة التي قطعوها على أنفسهم».

وبالمثل، جاهد كلارك من أجل أن يوفق بين مشاعره الرقيقة نحو أفراد من الهنود الحمر والسياسات القاسية التي كان يتبعها بوصفه وكيلا رئيسياً للحكومة لشؤون الهنود الحمر. وشرع كلارك الذي كلف الإشراف على نحو 100 ألف من الهنود الحمر الذين يعيشون على نهري الميسوري والمسيسبي الأعلى، في التفاوض على إبرام معاهدات من أجل حفظ السلام بينهم وبين البيض الذين يعيشون على الحدود. ومن أولى هذه المعاهدات، كانت تلك المعاهدة التي أبرمت مع قبيلة أوساغ القبيلة المهيمنة على جنوبي نهر ميسوري. وكان أفراد هذه القبيلة قوما دهاة، يعتزون بأنفسهم، وقد وصفهم واشنطن إيرفنغ بأنهم «رومانيون... أبهى الهنود طلعة... في الغرب»، ولم تحارب

(3) من ولدوا في جزائر الهند الغربية أو أمريكا اللاتينية، لكنهم من أصول أوروبية.



هذه القبيلة الأمريكيين قط. ومع ذلك، فقد أرغمهم كلارك في العام 1808 على توقيع معاهدة لم تبق شيئا من حضارتهم وثقافتهم.

وتنازلت القبيلة عن 50 ألف ميل مربع من أراضي الصيد، وتشمل كل أراضي ميسوري تقريبا مما حطم اقتصادهم الذي يعتمد على تجارة الفرو. وفي المقابل، أعطاهم كلارك ما قيمته 1400 دولار من الهدايا وعطية سنوية مقدارها 1800 دولار، وخدمات حدادة وآلات زراعية وحق استخدام مطحنة. واشترت الحكومة أراضي القبيلة بـ 10 سنتات لكل ميل مربع، وبيعت فيما بعد بسعر دولار أو دولارين للفدان. وحتى كلارك نفسه أسِف على بنود المعاهدة، إذ يقول «ألن هيتشكوك» على لسان كلارك «بأنها أشد المعاهدات التي أبرمتها مع الهنود وأقساها عليهم. وإذا حلت بي اللعنة، فذلك لأن تلك المعاهدة من صنعي».

وكان انتحار لويس بطلق ناري بعد سنة واحدة من توقيع المعاهدة ضربة قاسمة لكلارك، إذ كتب إلى أخيه جوناثان رسالة يبث فيها كربه وألمه ويعبر عن خوفه من أن يكون «لويس قد ناء تحت وطأة عقله المثقل» وبعد أسبوع وصف موت لويس بأنه «صدمة مريعة له بكل معنى الكلمة». وسعى كلارك، إحساسا منه بالواجب نحو زميله، إلى نشر يوميات البعثة التي كان يحملها لويس، لكنه تردد في أن يخلفه في منصب حاكم الإقليم، إذ قال في أسلوب يعكس إنكار الذات الذي كان ديدنه طوال حياته: «لا أحسب نفسي كفؤا لمواجهة العواصف التي قد يتوقعها المرء».

بيد أن كلارك غيّر رأيه باندلاع حرب

1812، وقبل تعيين الرئيس جيمس ماديسون له حاكما على المنطقة. وشكّل قوة من الميليشيا، وحال دون تحالف قبائل ميسوري السفلى مع البريطانيين، حتى ولو كان ذلك يعني دفعهم لأن يقاتلوا بعضهم بعضا. وقاد حملة على شمالي المسيسبي الأعلى، ضعضعت الطموحات البريطانية في تلك المنطقة. ومما يثير الدهشة أن قبيلة أوساغ تبرعت لكلارك بـ 500 مقاتل سندا له في حملته، وهي شهادة بقدراته على الإقناع.

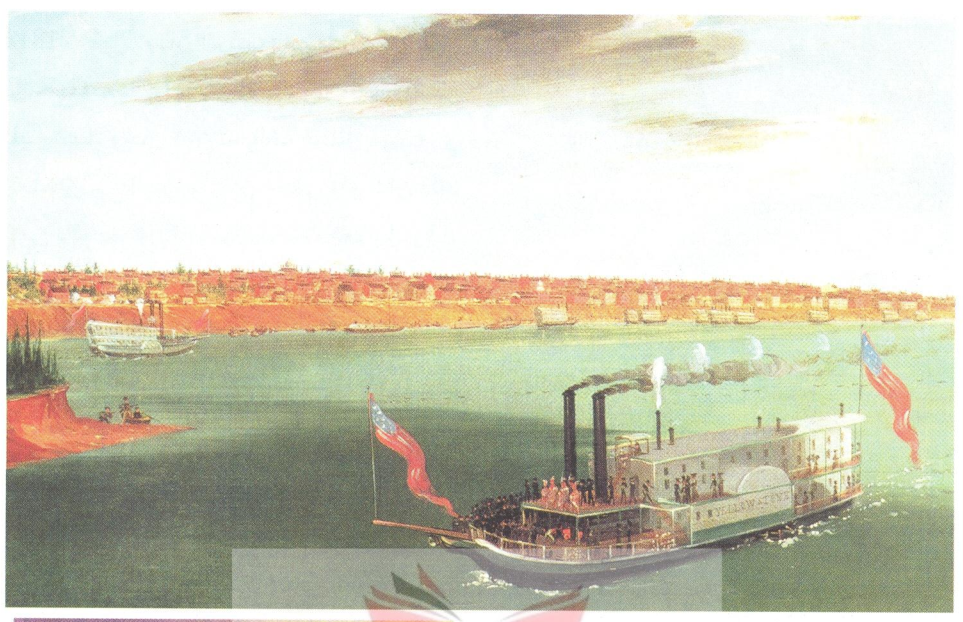
وأصبح من الضروري لأي شخص من أصحاب المقامات يأتي إلى سانت لويس أن يزور كلارك. فإذا حالف الزوار الحظ، فقد يرون خريطة كلارك العظيمة للغرب الأمريكي، وهي أول خريطة تظهر بدقة القارة من الداخل كما نعرفها اليوم، رسمها كلارك خلال البعثة، وبذل جهدا وعناية في تهذيبها، بالتحدث إلى تجار الفرو العائدين والهنود الذين عرفوا المنطقة عن كثب. وكانت خريطة كلارك تعيد رسم القارة بحذافيرها عندما نشرت في صورتها النهائية في العام 1814، إذ تبقى إحدى العلامات البارزة في تاريخ رسم الخرائط.

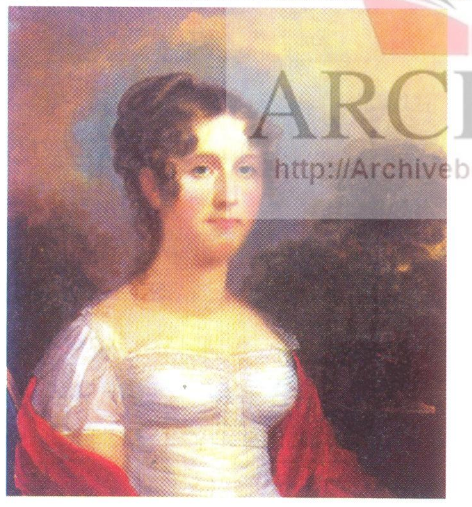
وفي العام 1820، دخل كلارك على مضض أول انتخابات لاختيار حاكم ولاية ميسوري الجديدة، وخسر الانتخابات. ومن المثير للسخرية أن الناخبين الذين أغضبهم توزيع الهدايا في «بورتاج دي سو» ظنوا أن «الرئيس ذا الشعر الأحمر» قد تمادى في لينه


WILLIAM CLARK,

ورفقه بالهنود. وفي شهر يونيو انشغل كلارك عن حملته الانتخابية بمرض زوجته جوديث وموتها. غير أن الكونغرس عينه بعدها بعامين مفوضا عاما للشؤون الهندية بمدينة سانت لويس، وكانت وظيفة مستحدثة آنذاك.

واقتنع كلارك في ذلك الوقت، أن بقاء الهنود الحمر يعتمد على إجلائهم إلى مناطق لا تصل إليهم فيها أيدي بائعي الخمور والمستوطنين الطامعين في الأرض، إذ كتب إلى رؤسائه في واشنطن «لقد تضعضعت قواهم وخمدت فيهم روح الحرب والقتال، وانحدروا إلى حال بائسة يُرثى لها». وأضاف «لقد كانت سياستنا الواضحة ترمي إلى إضعافهم وهم في قوتهم وعدائهم لنا، أما وقد ضعفت شوكتهم وقلمت أظافرهم، وسقطت أكثر أراضيهم في أيدينا، فإن العدل والإنسانية يقتضيان أن نرعاهم ونترفق بهم».





ولكن كيف نرعاهم؟ يذهب كلارك مذهب جيفرسون في أنه لا مناص من إجلاء القبائل من الولايات المتحدة وأقاليمها «إلى بلد وراء تلك الحدود، حيث يمكنهم أن يعيشوا في سلام، وأن يستقروا في الأرض التي يعمرونها». لقد كان يعتقد أن إعادة توطينهم في بلاد الهنود الحمر بأوكلاهوما وكنساس (الحاليتين) سيوفر لهم وقتا يطورون فيه مهارات الفلاحة الضرورية للتكيف مع عالم الرجل الأبيض، وفي أثناء ذلك يسلمون الأراضي الهندية الخصبة شرقي المسيسبي.

ووقع كلارك معاهدات مع عشرات القبائل فوق مروج «كاستر هيل»، حيث يقع بيته الريفي خارج مدينة سانت لويس. إن ما كان في البداية جماعات صغيرة من الهنود الحمر تهجر أرضها في الغرب عبر نهر المسيسبي، أصبح أمواجا هادرة شملت قبائل شوني وبوتا وأتومي وكيكابو وسوك وفوكس وديلوير وشيكاسو وغيرها من القبائل التي باعت مئات الملايين من الفدادين في أوهايو وإنديانا وإلينوي وميسوري وأركنساس مقابل أراض مجهولة القيمة غرب ميسوري.

أما كل من اختار المقاومة فكان يسحق فورا. وفي إبريل 1832، عبر «الصقر الأسود» ونحو ألف من قبيلتي سوك وفوكس فيهم نساء وأطفال إلى أراضيهم السابقة في الضفة الشرقية من المسيسبي لزراعة المحاصيل والمطالبة باسترداد قريتهم بـ «روك أيلاند» من ولاية إلينوي، وكان البيض يقطنونها آنذاك. وفي ذلك يقول الصقر الأسود «عقلي يعلمني أن الأرض لا تباع، ولقد بث الروح الأعظم ذلك في أبنائه... فطالما أنهم يقطنونها (الأرض) ويزرعونها، فهي لهم».

واستشاط كلارك غضبا، إذ كان يعتمد على أن الهنود الحمر لن يستفزوا المستوطنين في أثناء رحيلهم ولكن وقع ما هو أسوأ، إذ كتب كلارك لولده ميريويذر لويس كلارك (23 سنة) وكان ضابطا تحت إمرة الجنرال هنري أتكينسون «آمل أن يضطر الهنود الحمر إلى القتال وأن يعاقبوا العقاب الشامل على بشاعة جرائهم».

وفي أغسطس ركب كلارك السفينة البخارية «وورير» واتجه صوب المسيسبي إلى الأراضي المتنازع عليها. لكنه لما علم بإصابة الجنود الأمريكيين بمرض الكوليرا على متن السفينة، انتقل إلى سفينة أخرى وعاد إلى بلاده. وواصلت «ووريز» مسيرها في أعلى النهر، حيث لحقت القوات الأمريكية تحت قيادة أتكينسون بمقاتلي الصقر الأسود وعوائلهم وقطعت عليهم الطريق في محاولتهم للهرب عبر نهر المسيسبي.

كانت معركة «باد آكس» مذبحة للهنود الحمر إذ راح الجنود الأمريكيون يطلقون النيران عليهم وهم يحاولون السباحة عبر المسيسبي. وعندما وضعت ما يسمى «بحرب الصقر الأسود» أوزارها، كان أكثر أتباعه جثثا هامدة.

وأسر الصقر الأسود وقيّد بالسلاسل وسجن في «ثكنات جيفرسون» خارج سانت لويس. وزاره هناك المؤلف واشنطن إيرفنغ، فوجده «شيخا يخطو نحو السبعين، قد هدت قواه سنون المعاناة، وآثار مرض الكوليرا. كان رأسه صغيرا حسن البنية، وكان أنفه معقوفاً وعيناه معبرتين.

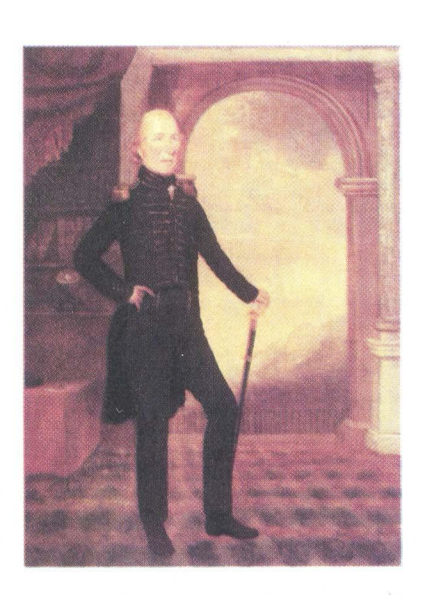
وبعث كلارك بخصمه القديم إلى واشنطن كي يعرف قوة أمريكا وسلطانها، ويؤكد له حماقة الإقدام على أي مقاومة أخرى. وبعد لقاء ساده التوتر بين الرئيس أندرو جاكسون والصقر الأسود، أمر الرئيس في الحال بإيداعه سجن فيرجينيا. والتمس كلارك وأتكينسون الإفراج عنه فورا، اقتناعا منهما بأن الزعيم المهزوم لم يعد مصدر تهديد. وبعد رحلة على السفينة «إيسترن سيبورد» أمام الجموع التي احتشدت لتراه، عاد المقاتل الشيخ أخيرا إلى قومه في أيوا.

كان كلارك في العقد الأخير من حياته، في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر يترأس «غربا» أعيد تشكيله، إذ أخذ عصر المغامرات والفروسية لرجال الجبل يخلي الطريق

لأمريكا الصناعية. وكان يزور ميناء سانت لويس سنويا خمسمائة باخرة، وبدأ بإنشاء طرق السكك الحديدية. وفي العام 1832، كانت الباخرة «يلوستون» قد شقت طريقها شمالي نهر ميسوري قادمة من «سانت لويس» إلى نقطة الالتقاء في مدينة «يلوستون» بمونتانا، وقد قطعت في ثلاثة أشهر ما استغرق لويس وكلارك في قطعه عاما كاملا في قواربهم الشراعية.

في هذا الحين، كان كلارك في أسوأ حالات خوفه على الهنود، فخلال ترحيلهم من أراضي أجدادهم، حث حكومته على مساعدة الهنود المهاجرين. غير أن قبائل غرب المسيسبي التي نهبها المستوطنون وحطمها إدمان الخمور، كانت بعيدة عن متناول يده، فانحدرت أكثر وأكثر في مهاوي الفقر. وفي العام 1837، جلبت الباخرة «سانت بيترز» التابعة للشركة الأمريكية للفرو مرضى الجدري لقبيلة «ماندان» - التي ساعدت لويس وكلارك بسخاء خلال أول شتاء قارس يمر على البعثة - أبادها عن بكرة أبيها.

كان كلارك في أثناء ذلك يستعيد عافيته بعد الضربات التي مُني بها في حياته الخاصة، إذ فقد على مدى عقد من الزمن ثلاثة من أبنائه السبعة، وفي عيد الميلاد سنة 1831، توفيت زوجته الثانية هارييت رادفورد. وقد كتب في لهجة نادرة بعيدة عن التفاؤل الدائم الذي كان يتحلى به «إنني حزين، منقبض النفس، متردد لا أعرف أي طريق أسلك».



كان عمر كلارك آنذاك 61 عاما. وكان زوار «سانت لويس» يجدون فيه ما يطلق عليه المرء «رجل بارع في هيئة الجندي؛ طويل ونحيف، شعره أبيض، لكنه صلب قوي كما كان العهد به دائما». ولقد عاش المستكشف العجوز الذي كان أشقاؤه من أبطال «الثورة الأمريكية» حتى قابل زعماء الانتفاضة الأمريكية الكبرى. ولما تدهورت صحة كلارك انتقل للعيش مع ابنه الذي أجر كوخا صغيرا لمهندس شاب من مدينة «وست بوينت» يدعى روبرت إي لي. وكان الابن قد خدم تحت إمرة أبراهام لينكولن برتبة كابتن في ميلشيا إلينوي في أثناء حملته على الصقر الأسود، وكان جيفرسون ديفيس من بين الضباط الذين رافقوا الأسير «الصقر الأسود» إلى مدينة سانت لويس.

وتوفي ويليام كلارك عن 86 عاما في أول

سبتمبر 1838، وكانت جنازته أكبر جنازة شهدتها مدينة سانت لويس، وإذ وضع جثمانه في عربة تجرها أربعة خيول بيض يتبعها موكب من المركبات والخيّالة لأكثر من ميل. وكان ويليام كلارك آخر من بقي حيا من إخوته التسع، وآخر من مات من أعضاء رحلة الاستكشاف «فوييج أوف ديسكفري».

وبعده بشهر، توفي الصقر الأسود أيضا بداره المطلة على نهر «دي موان». ودفن حسب الطقوس الهندية التقليدية منتصب الجلسة في ضريح خشبي. وقبل أن يمر عام على دفنه نهب البيض قبره. ثم استعيد رفاته، وجُمِعَ هيكله العظمي وأُرسل إلى المتحف، أما عظامه فدمرها حريق اندلع في العام 1855.

كان قد قُضي آنذاك على وهمين كبيرين. فأما الأول، فيذهب إلى ضرورة إبعاد الهنود الحمر إلى خارج نطاق المدن التي يقيم فيها البيض حماية لهم. وأما الثاني، فاقتناع الصقر الأسود بأن المقاومة المسلحة من شأنها أن تبقي على تراث قبيلته وأساليب حياتها التي ورثتها عن الآباء والأجداد.

ويجلس الآن تمثال نصفي لويليام كلارك في موقع قبره بسانت لويس، يطل على المسيسبي. ويقف سامقا تمثال طوله سبعة أقدام للصقر الأسود على قاعدته في حديقة عامة تلفها الأشجار، حيث يلتقي نهر الروك ونهر المسيسبي. ويحملق التمثالان كل منهما في الآخر بنظرات خالية من أي تعبير عبر مئات الأميال من اليابسة وقرنين من الزمان، كأنهما يتأملان في عجزهما عن أن يجدا لبعضهما بعضاً ذكرى فيما يروى من قصص وطنية.